# أرمينيا الغربية : مفتاح السيادة، والأمن والإستقرار في الشرق الأوسط

# Western Armenia: The key to Sovereignty, Security and Stability in the Middle East

ARMENIA AS IT WILL REAPPEAR ON THE MAP, ACCORDING TO THE TERMS OF THIS MEMORANDUM.

Area, about 125,000 square miles. Population, 4,300,000, divided approximately as follows: Armenians, 2,500,000; other Christians, 500,000; Turks, Circassians, Arabs, Persians, 500,000; Tartars, 300,000; Kurds, 200,000; other Religions, 300,000.

خريط دولة أرمينيا المأمولة التي عرضت أمام مؤتمر باريس للسلام (١٩١٩) في مذكرتي كل من الوفدين الأرمني والبريطاني

**بمناسبة الذكرى المئوية للإعتراف الدولي بدولة أرمينيا الغربية**
**(١٩ يناير ١٩٢٠-٢٠٢٠)**


**بقلم: المهندس كارنيك وهان سركيسيان**
**رئيس حكومة جمهورية أرمينيا الغربية**


**١٩ يناير ٢٠٢٠**

خلفية الغلاف الأمامي

صفحة فارغة (أمام)

صفحة فارغة (خلف)

**"لا يقولن أحد أن هناك ظروفاً يستحيل فيها القتال، أو يعتبر سخافة. إذ ليس هناك عدو يبلغ في القوة ما يجعل قتاله مستحيلاً، وليس هناك استعباد أو ظلم لا معنى للاحتجاج عليه.**
**والمقاتل في هذه الحالة لا يقاتل فقط عندما يكون واثقاً من الإنتصار، فهو لا يقاتل لمجرد الإنتصار بل يقاتل لأنه لا يستطيع إلّا أن يقاتل. وهو يقاتل أحياناً ليموت في سبيل الوطن وحق الحرية والعدالة"**

القائد الثوري الأرمني استبان شاهوميان

صفحة فارغة (خلف)

# أرمينيا الغربية : مفتاح السيادة، والأمن والإستقرار في الشرق الأوسط

**Western Armenia: The key to Sovereignty Security and Stability in the Middle East**

**بمناسبة الذكرى المئوية للإعتراف الدولي بدولة أرمينيا الغربية**
**(١٩ يناير ١٩٢٠-٢٠٢٠)**

**بقلم: المهندس كارنيك وهان سركيسيان**
**رئيس حكومة جمهورية أرمينيا الغربية**

**١٩ يناير ٢٠٢٠**

# أرمينيا الغربية :مفتاح السيادة، والأمن والإستقرار في الشرق الأوسط

# Western Armenia: The key to Sovereignty Security and Stability in the Middle East


**المؤلف**

**المهندس كارنيك وهان سركيسيان**

**رئيس حكومة جمهورية أرمينيا الغربية**



**إصدار**

**مركز أرمينيا الغربية للأبحاث الإستراتيجية**

ԱՐԵՒՄՏԵԱՆ ՀԱՅԱՍՏԱՆԻ
ՈՒԶՄԱՎԱՐԱԿԱՆ ՀԵՏԱԶՈՏՈՒԹԵԱՆՑ ԿԵՂՐՈՆ
STRATEGIC RESEARCH CENTER OF WESTERN ARMENIA
مركز أرمينيا الغربية للبحوث الإستراتيجية



**عنوان المؤلف:** info@warmeniagov.com



**الطبعة الأولى**

**٢٠٢٠**

## الفهرس


تمهيد 11
مقدمة 12

الباب الأول: الشرق الأوسط، محور السياسات الدولية 15

الباب الثاني: لمحة عن تاريخ الأرمن في الشرق الأوسط 21

الباب الثالث: الأرمن، بين جمهورية أرمينيا (الشرقية) الحالية وأرمينيا الغربية المحتلة 34

الباب الرابع: الدور التركي، وغياب الدور الأرمني 59

الباب الخامس:عودة أرمينيا الغربية وعودة الدور الأرمني الفاعل في المنطقة 74

الباب السادس: جمهورية أرمينيا الغربية، بين الحق والتطبيق العملي 81

الباب السابع: ماذا بعد تحرير أرمينيا الغربية وكيليكيا 88

الملحقات 99

الملحق أ: لمحة تاريخية عن حيثيات إعلان إستقلال كيليكيا في ٤ أغسطس ١٩٢٠ 101

الملحق ب: إعلان حول حقوق أرمن كيليكيا في تقرير المصير 113

الملحق ج: قرار دولة أرمينيا الغربية بمصادقة معاهدة سيفر - ٢٤ يونيو ٢٠١٦ 117

الملحق د: البيان المشترك الأولي حول تأسيس المجلس الوطني لكيليكيا - بيروت ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨ 123

## تمهيد

من المتوقع أن يستغرب البعض صيغة عنوان هذا الكتاب، بل يمكن أن يستهجنه البعض الآخر. صحيح، والسبب معقد ويعود إلى جملة متداخلة من الظروف نتيجة التطورات السياسية والجيوستراتيجية في مجمل المنطقة خلال قرن كامل من الزمن.

يأتي الاستغراب والاستهجان عندما تكون المعرفة ملتبسة وغير شاملة عن جذور المشاكل المستمرة في المنطقة، والتي تعود على الأقل إلى منتصفات القرن التاسع عشر.

فيما يخص الأرمن، جل ما يتم تداوله، حتى في الأوساط الأرمنية، هو الحديث عن المجازر ووحشيتها وضرورة الإعتراف بها، ونقطة على السطر. قليلون هم من يعلم عن العلاقة العضوية بين المجازر المرتكبة ضد الشعب الأرمني ومحاولة إبادته عن بكرة أبيه، وبين ما جرى ولا يزال يجري في المنطقة حتى يومنا هذا. ويتحمل الأرمن الجزء الكبير من مسؤولية تحجيم الدور الأرمني وعزل القضية الأرمنية عن جذور مشاكل المنطقة بأكملها، والمسؤولية تقع بشكل خاص على أولئك الذين احتكروا الساحة السياسية الأرمنية في بلاد المهجر.

قررت الكتابة باللغة العربية في محاولة لرسم تصور أولي مشترك لدى الشعبين الأرمني والعربي في منطقة الشرق الأوسط، حول جذور مشاكلها المستمرة التي تستنزف كل طاقاتها وتستمر في استيلاد مخاطر وتحديات متجددة، كي نصل معاً لرسم تصور مشترك عن كيفية وضع نهاية جذرية لتلك المخاطر المهددة لسيادة وأمن واستقرار المنطقة في المستقبل القريب .

# مقدمة

**تنويه: في هذا الكتاب تم إستخدام عبارة "الشرق الأوسط" مجازاً لكونها متداولة رغم أنها غريبة وغير معبرة عن حقيقة المنطقة . التسمية الأكثر تعبيراً للحقيقة هي "مهد الحضارة الإنسانية" أو "المشرق"، الذي كان وسيبقى منبع النور وموطن أبناء الشمس الأصيلين.**

* * *

معظم العرب في دول الشرق الأوسط، بمن فيهم الساسة والعاملين في الشأن العام، لا يعرفون الكثير عن الأرمن الذين يعيشون بينهم ويتشاركون معهم حياتهم اليومية.

الصورة السائدة هي أنهم شعبٌ تعرض للمجازر على يد الأتراك وجاءوا إلى دول الشرق الأوسط كمهاجرين مسالمين يمكن الوثوق بهم وبعملهم الذي يتقنونه ويؤدونه بمهارة. "جالية" مسكينة مسالمة لا تتدخل في شؤون الآخرين ولا تستحق إلا الثناء على وفائها والشفقة على ماضيها..!

ما يعرفه السواد الأعظم من العرب عنهم في السياسة والحياة العامة هو أن للأرمن أحزاب وكنائس وبعض الأندية الإجتماعية والثقافية والرياضية، يشاركون في الحياة السياسية في بعض الدول من خلال الانتخابات العامة، وهناك يوم واحد في السنة (٢٤ من نيسان) يتذكرون فيه المجازر المرتكبة بحقهم.

في النهاية يعرفون أن هناك دولة إسمها أرمينيا أصبحت مستقلة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، وهي "وطن جميع الأرمن" الذي يجب أن يعودوا إليه. ولكن لا أحد يعلم الكثير عن **دولة أرمينيا** الشاملة التي تتمتع **بإعتراف دولي (مؤتمر باريس للسلام ١٩ يناير ١٩٢٠) وحدود دولية (القرار التحكيمي الدولي للرئيس الأميركي وودرو ويلسون ٢٢ نوفمبر ١٩٢٠)**، وأن القسم الأكبر منها هو **محتل بموجب المادة ٤٢ من القسم الثالث لإتفاقية لاهاي الرابعة تاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٠٧**[1] من قبل ما تسمى بدولة تركيا الحالية.

لا أحد يميز بأن جذور معظم الأرمن ممن يعيشون حولهم هي في مدن عينتاب وأورفا ومرعش وأضنة وزيتون وسيس وغيرها من مدن كيليكيا التي كانت **محررة** من الحكم العثماني نهاية عام ١٩١٨ بنفس الوقت الذي **تحررت فيه سوريا ولبنان** وباقي دول المنطقة، وأن كيليكيا كانت تحت الوصاية الفرنسية حتى ما قبل مؤتمر باريس ومعاهدة سيفر، وأنه قد جرى بيعها عام ١٩٢١ إلى مصطفى كمال أتاتورك، وليس لتركيا، والذي لم تكن له أية صفة رسمية أو قانونية آنذاك بل كان ملاحقاً حينها، وخارجاً عن القانون بجريمة قيادته عصابات مسلحة، وكان قيد البحث ومطلوباً من قبل السلطات التركية في القسطنطينية، ولكن فرنسا باعته كيليكيا بموجب **إتفاقية غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي** تم توقيعها في أنقرة لقاء حقوق لفرنسا في مناجم النحاس والكروم والحديد في كيليكيا **لمدة ٩٩ عاماً تنتهي سنة ٢٠٢٠..!**

لا أحد يعير إنتباهاً لحقيقة أن الأرمن هم من الشعوب **الأصيلة الأساسية** في المنطقة وأن لهم **حقوق ودور وكلمة في كل ما جرى ويجري، ...وسيجري فيها.**

إن جرائم الإبادة الجماعية والتهجير القسري وإحتلال أرمينيا الغربية وكيليكيا ليست نهاية المطاف بالنسبة للشعب الأرمني. كما أن إنشغال القوى السياسية الأرمنية في المهجر بمصالحها الخاصة وفساد وتآمر بعضها لا يعني أبداً أنها تمثل إرادة الشعب الأرمني. يجب التذكر أن الأرمن هم أمة عريقة يعود تاريخها لأكثر من عشرة آلاف سنة كشعب أصيل متجذر في المنطقة ولم تقوى كل الحروب والصراعات عبر التارخ إبادتهم أو إلغاء دورهم في الحضارة البشرية. حتى وهم في المهجر قدموا للبشرية جمعاء إبتكارات يستخدمها العالم برمته دون علم أو ذكر بأسماء العقول الأرمنية ورائها.

ليس فقط في مهنة الصياغة وصناعة الأحذية والملابس والبسطرمة، كما يعتقد البعض، بل في مجال أدق الصناعات التكنولوجية. كم من الناس وخاصة في المنطقة، يعرفون أن التلفاز الملون وناقلات السرعة الأوتوماتيكية في السيارات وبطاقات الإئتمان وأجهزة صرفها وطائرات ميغ الحربية والجيل الخامس من أحدث ما توصلت إليه صناعة الطائرات الحربية وكل المنظومة الإلكترونية لإدارة وإقلاع الصواريخ في الإتحاد السوفييتي، وغيرها المئات من الإختراعات التي تستخدمها البشرية اليوم يقف وراءها المخترعون والعلماء الأرمن؟ وأعود وأذكر بأن كل ذلك حدث من بعد جريمة الإبادة والتهجير.

لم يستطع أعداء الأرمن وأعداء شعوب المنطقة كلها إبادة وإلغاء وتجاهل دور الشعب الأرمني عبر العصور. فهل يعقل أن يستمر إخواننا في منطقة مهد الحضارات في الإعتقاد أننا فعلاً غائبون؟

---

(١) المادة ٤٢ من القسم الثالث لإتفاقية لاهاي الرابعة تاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٠٧: "تعتبر الأراضي محتلة عند خضوعها الفعلي لسلطة جيش معادي". وهي الحالة التي تنطبق على أراضي أرمينيا الغربية المرسومة حدودها وفق القرار التحكيمي الدولي للرئيس ويلسون إعتباراً من تاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٢٠ بحكم أنها وقعت تحت السلطة الفعلية لقوات أتاتورك حينها، وتركيا اليوم.

## الباب الأول: الشرق الأوسط، محور السياسات الدولية

نعلم أن إتفاقية سايكس - بيكو بين فرنسا وبريطانيا، خلال الحرب العالمية الأولى، وخمسة معاهدات سلام دولية (سنذكرها لاحقاً) زائد معاهدة لوزان، رسمت الحدود الجغرافية الحالية للشرق الأوسط وبعض الدول الأوروبية، نتيجة تفكيك الإمبراطوريتين العثمانية والألمانية. بينما جاءت الحرب العالمية الثانية لترسيخ النظام العالمي الضامن لمصالح القوى العظمى ومناطق نفوذها وفق خيوط توازنات تلتقي جميعها في الشرق الأوسط، الذي بات بيضة قبان إستراتيجية بين القطبين العظيمين المتصارعين، وصار من يحكم السيطرة عليه يحسم الصراع لمصلحته.

لو كانت جميع القوى المؤثرة في العالم، المؤسِسة لعصبة الأمم ومن ثم منظمة الأمم المتحدة، تسعى فعلاً لترسيخ سلام عادل في العالم قائم على توازن واحترام المصالح المتبادلة بين الدول، لكانت عملت على جعل منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية منطقة آمنة ومستقرة ومزدهرة، تلتقي فيها المصالح الدولية وتتوازن، وتصبح ضمانة لأمن واستقرار العالم، بدلاً من تحويلها لساحة صراع وتصفية حسابات.

ولكن الحقيقة أظهرت أن حسابات بعض تلك القوى كانت مختلفة تماماً. فهدفها الحقيقي من وراء إنشاء المنظمات الدولية، كان لتوظيفها لاحقاً و تحويلها بشكل تدريجي إلى أدوات طيعة في يدها، ذات صلاحيات مطلقة لحكم العالم. ولتحقيق ذلك كان لا بد من إبقاء منطقة الشرق الأوسط في حالة من عدم إستقرار مستمر من خلال إفراغه من عناصر قوته وتحويله إلى منطقة مزعزعة ومفتتة وغير مستقرة يسهل إحتوائها وإخضاعها بشكل مطلق.

منذ القدم كان الجميع يعلم أن قوة وحصانة منطقة الشرق الأوسط تكمن في شعوبه الأصيلة صاحبة مهد البشرية وحضارتها. أمم عاشت في المنطقة لآلاف السنين وشهدت غزوات وحروب طاحنة ولكنها ظلت منارة للعالم ومنبع كل المعارف وأسرار الكون والخليقة. علموا أيضاً أن دحر وتفكيك السلطنة العثمانية ربما يكون ممكناً ولكن السيطرة على شعوب المنطقة لن تتحقق من دون أثمان باهظة.

فكان القرار الإحتذاء بالتجربة الأميركية وإبادة ما أمكن، وتفتيت وتشتيت وتهجير وإخضاع ما تبقى من الشعوب الأصيلة في المنطقة.

إذا كانت إبادة الكل غير ممكنة فعلى الأقل كان يجب إبادة الأرمن، كأحد أقدم الشعوب الأصيلة في المنطقة وأخطرهم برأي لورانس العرب الذي كان من أشد مناصري مشروع إبادة الأرمن، حيث قال عنهم: " سيحتلون العالم إذا تركتهم ينعمون بالراحة والإستقرار لمدة ربع قرن متواصلة".

لن ينعم العالم بالأمن والاستقرار إلا بأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط. لهذا سعت مراكز بعض القوى في العالم، الساعية للقطبية الواحدة المخالفة للقوانين الكونية، إلى تفكيك الشرق الأوسط بإبادة من أمكن من شعوبه الأصيلة (أرمن، عرب، آشوريين، سريان، يونان وكلدان) وإخضاع ما يتبقى منهم بكافة الوسائل لكسر إرادتهم وإلغاء دورهم. ولتحقيق ذلك تم حصر منطقة الشرق الأوسط ضمن كماشة محكمة، فكها الأول كان بإنشاء دولة تركيا الطورانية على حساب حقوق الشعب الأرمني في أرمينيا الغربية وكيليكيا مع نهاية الحرب العالمية الأولى، و الثاني بإنشاء الكيان الصهيوني على حساب الشعب الفلسطيني مع نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان يجب أن تطبق فكي الكماشة خلال الحرب الكونية التي دارت على أرض

سورية والتي لا تزال فصولها مستمرة ومفتوحة على كل الإحتمالات.

إذن فإن أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، والهيمنة أحادية القطب على العالم، هما مشروعان متضادان لا يمكن تحقيق أحدهما دون إلغاء الآخر.

سندخل في التفاصيل لاحقاً ولكن كان من الواجب رسم الخلفية الحقيقية لكل ما جرى ويجري في المنطقة حتى يومنا هذا، وأن غياب المكون الأرمني (أرمينيا الغربية) عن منطقة الشرق الأوسط وأجندة الأحداث اليوم، أو تغييبه بقصد أو من غير قصد، لن يخدم سوى أعداء المنطقة بكليتها.

* * *

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى والإبادة الجماعية بحق الأرمن والعرب واليونان والسريان والآشوريين، كان لا بد من إطباق الحصار والهيمنة على كامل منطقة الشرق الأوسط من خلال إبقاء الجيوش البريطانية والفرنسية فيها تحت ذريعة "الإنتداب" حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن ثم تسليم مهمة الهيمنة المباشرة عليها إلى وكلائهما فيها.

وهنا لا بد من لفت الإنتباه إلى الكماشة الثانية المتمثلة بالنظامين الملكي في مصر والشاهنشاهي/ البهلوي في إيران.

جائت ثورة الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر (٢٣ يوليو ١٩٥٢) لكسر تلك الكماشة الثانية، وكان الرد بالعدوان الثلاثي ١٩٥٦، وحرب حزيران ١٩٦٧، إلى أن إغتالته جماعة الإخوان المسلمين بدعم من الرجعية العربية عام ١٩٧٠. ولما بدأت المظاهرات الشعبية المناهضة لحكم شاه إيران من أكتوبر ١٩٧٧ إلى ديسمبر ١٩٧٨ وكان سقوط نظام الشاه (الفك الآخر للكماشة) محتوماً، جاءت إتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ في محاولة لإعادة الفك المصري إلى منظومة الشر المتربص بالشرق الأوسط.

من المثير للانتباه إلى تواريخ تطور الأحداث في كلٍ من مصر وإيران. بدأت المظاهرات في إيران في أكتوبر ١٩٧٧، فزار السادات إسرائيل في نوفمبر ١٩٧٧، ولما دخلت إيران مرحلة الحسم ضد الشاه في أغسطس ١٩٧٨ وقع السادات إتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨، في سباق محموم بين معسكر فك الحصار عن الشرق الأوسط ومعسكر إحكام الحصار عليها. تماماً كما هي صورة الصراع المستميت اليوم بين محوري المقاومة والاستسلام.

تمكنت إيران من الحفاظ على إنجازها وتحصينه وتطويره بكل ما أوتيت من قوة، بالرغم من توريطها في حرب السنوات الثمانية مع العراق المدعوم من تركيا والغرب والرجعية العربية. إستهجن الكثير من العرب مواقف سوريا الداعمة للثورة الإيرانية ولم يفهموا عمقها الاستراتيجي وأهميتها في كسر الحصار حول المنطقة.

ماذا بعد؟ هل من صورة أوضح عن سبب الهستيريا الغربية-التركية-الإسرائيلية-الرجعية العربية تجاه سوريا وإيران اليوم؟

لقد أصيب المشروع الساعي لتفكيك وإخضاع المنطقة في الصميم مع فشل الحرب العالمية على سورية والمعسكر المدافع عن أسوار الشرق الأوسط، ولكنه لم يسقط بعد. فطالما بقيت الكماشة الأخرى المتمثلة في تركيا وإسرائيل قائمة، ستبقى فصول الحرب وحالة عدم الإستقرار مستمرة.

إن مشروع أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي السلام والأمن والاستقرار في العالم، هو نقيض مشروع الهيمنة أحادية القطب على العالم، ولا يمكن تحقيق أحدهما دون إلغاء الآخر.

* * *

الفرصة سانحة اليوم لتأسيس نظام عالمي جديد حقيقي متعدد الأقطاب وعادل، قائم على أسس احترام القانون والحقوق والمصالح، تكمن ضمانته في ترسيخ السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، تحت السيادة التامة لدولها وشعوبها بما يسمح لها لعب دور عامل التوازن بين المصالح الدولية المختلفة من خلال تحولها إلى منطقة تقاطع المصالح بدلاً من تصادمها.

لقد تطرق بعض المفكرين الجادين في المنطقة لنظرية "التشابك بدلاً عن الاشتباك"، نتفق معهم في المبدأ ولكن عن التطبيق العملي نختلف في نقطة واحدة محورية، وهي أن التشابك المطلوب بين دول المنطقة ليكون **حقيقياً ومتيناً وقابلاً للحياة وخالياً من الألغام الموقوتة**، لا سبيل لنجاحه بالخرائط الحالية ومن دون **تفكيك الكماشة** المتربصة بها، فالنوم مع الأفاعي مرفوض، ومن جرب المُجَرَب كان عقله مخرب. تركيا أصبحت مكشوفة **ولن يكون لها دور في استقرار ومستقبل المنطقة بصيغتها الطورانية العثمانية، وحدودها المغتصبة**

**الحاليتين،** فعليها أولاً العودة إلى حدودها المسموح بها وفق معاهدة سيفر والقرار التحكيمي للرئيس وودرو يلسون بخصوص رسم الحدود الدولية بينها وبين أرمينيا الغربية (٢٢ نوفمبر ١٩٢٠)، وهو قرار ملزم وفق أسس القانون الدولي لكلٍ من الولايات المتحدة الأميركية (صاحبة القرار) وبريطانيا وفرنسا و٢٥ دولة أخرى تقدمت بطلبات رسمية لإجراء التحكيم من ضمنها تركيا. كما يجب أن تعود كيليكيا لوضعها السياسي والقانوني لما قبل ١٩٢١/١٠/٢٠ أي قبل إتفاقية أنقرة الغير قانونية بين فرنسا وحدها من جهة وعصابات أتاتورك من جهة أخرى .

هنا لا بد من تسجيل ملاحظة بخصوص تجاهل الشعب الأرمني ومكانته في المنطقة وضرورة أخذ دوره بالحسبان في مستقبل المنطقة. فالأرمن بما لديهم من جذور عميقة في تاريخ وحضارة المنطقة هم عامل قوة واستقرار، وهذا ما لا يراه الكثيرون من أخواننا العرب، غير منتبهين لأمر في غاية الخطورة سألخصه بجملة واحدة علها توقظ الألباب:

**"كل من يتجاهل حقوق الشعب الأرمني وقضية تحرير أرمينيا الغربية مع كيليكيا واستعادة مكانتها ودورها الأساسي في مستقبل المنطقة، إنما يشارك ويساهم، بقصد أو من غير قصد، في استمرار المجازر ضد الشعب الأرمني، وهضم حقوقه الوطنية في التحرير والإستقلال والسيادة من جهة، واستمرار غياب الأمن والاستقرار في المنطقة من جهة أخرى".**

ستتوضح أهمية دور أرمينيا الغربية في ترسيخ أمن واستقرار المنطقة وحماية مستقبلها إعتباراً من الباب الرابع من الكتاب.

## الباب الثاني: لمحة عن تاريخ الأرمن في الشرق الأوسط

لم يبدأ وجود الأرمن في الدول العربية (الشرق أوسطية) مع المجازر المرتكبة بحقهم والتهجير القسري الذي رافق أو تلا تلك المجازر. فوجودهم فيها يعود إلى أزمنة تسبق ذلك بكثير ولو بنِسَب وأحجام وظروف متفاوتة. لقد سكن الأرمن في معظم مدن بلاد الشام ومصر منذ مئات السنين، وحتى يمكننا الحديث عن آلاف السنين في بعض الأحيان.

إن وجود الأرمن في مصر مثلاً موثق بدقة، ففي العصر العباسي كان هناك أمراء أرمن مثل علي بن يحيى الأرمني الذي كان من المحنكين في الفنون الحربية. أما في العصر الفاطمي فقد تمتع الأرمن في مصر بعصر إزدهار ثقافي وديني وتجاري مميز، حيث زادت أعدادهم بتوافد المزيد منهم من سورية وسائر بلاد الشام هرباً من تقدم السلاجقة في النصف الثاني من القرن الحادي عشر، منهم من تولى الوزارات في مصر مثل بهرام الأرمني والذي وصل عدد الأرمن المهاجرين إلى مصر في عهده إلى ١٢٠،٠٠٠. كما تولى بدر الدين الجمالي الأرمني الوزارة في نهاية عصر الفاطميين وهو الذي جدد أسوار القاهرة بأبوابها الشهيرة مثل أبواب الفتوح والنصر شمالاً وباب المتولي جنوباً. أما إذا شئنا العودة إلى عصر الفراعنة، فهناك الكثير مما يقال عن الأصول الأرمنية للفراعنة كما أثبتت الدراسات الجينية الحديثة، ومن أهمها المصادر الألمانية.

في القرن السابع كانت هناك جالية أرمنية في القدس، أرسلت الراهب أبراهام للقاء الرسول محمد (صلعم) للإطلاع على نواياه تجاه الأرمن بعد أن ذاع صيت الفتوحات الإسلامية وانتشارها السريع، وقد طمأنه رسول المسلمين وسلمه منشوراً عُرِف **بالمنشور الأعظم**، وبموجبه مَنَح الأرمن الحق في الحفاظ على **هويتهم القومية** وحرية الأمتلاك

والتعبد. وقد سار جميع من جاء على قمة هرم دولة الخلافة الإسلامية فيما بعد على خطا ومضمون ذلك المنشور، ولم يخالف هذا العرف سوى العثمانيين. والجدير بالذكر أن صلاح الدين الأيوبي الذي استمر في نفس سياسة مضمون المنشور الرسولي، يرجع في أصوله وأنسابه إلى بلاد الأرمن حيث ولد أجداده.
التفاصيل كثيرة ويمكن كتابة مجلدات عن العلاقة الأرمنية - العربية ولكننا نكتفي الآن بالتركيز على **ثلاثة حقائق مهمة** في تاريخ هذه العلاقات.

**الحقيقة الأولى:** وهي أن الأرمن والعرب في منطقة الشرق الأوسط قد تقاسموا العيش **في دولة واحدة لثلاثة مرات**، بدأت مع حقبة توسع الدولة الأرمنية إيام **الملك ديكران الكبير** (الملقب بملك الملوك) في القرن الأول قبل الميلاد، والتي وصلت جنوباً إلى عكا ومشارف مصر. وعاش الشعبين في دولة واحدة بقيادة الأرمن الحكيمة والعادلة. والجدير بالذكر أن السوريين هم من طلبوا الدخول في الدولة الأرمنية طوعاً وطلباً للحماية، ولم تحصل بينهم أية حروب. أما المرة الثانية، فكانت إيام **الخلافة الإسلامية** حيث سادت دولة الخلافة كامل مساحة أرمينيا من القوقاز إلى البحر المتوسط، وتكررت العلاقة المميزة بينهما بكل وفاق وتنسيق وقد تشاركا في دحر البيزنطيين وغيرهم من خلال معاهدة الدفاع المشترك الموقعة بينهما عام ٦٥٢. وقد سادت هذه العلاقات طيلة عهدي الأمويين والعباسيين وتطورت في مجالات الثقافة والتجارة والعلوم وصناعة السفن والأسلحة. واستمرت السفن الأرمنية في الإبحار على طول نهري دجلة والفرات من المنابع في أرمينيا وصولاً إلى الخليج العربي/الفارسي. في عام ٧٠١ تم إعادة إنشاء دولة أرمينيا بقرار من معاوية والخليفة، ضمن قوام دولة الخلافة الإسلامية، شملت أرمينيا التاريخية وجورجيا وألبانيا القوقازية وشيروان وآران وشمال القوقاز. أما المرة الثالثة، فكانت حين وقع الطرفان تحت نير الحكم

العثماني وعانيا معاً ويلات العداء العثماني لكل من الأرمن والعرب على حد سواء.

إذن فالتلاقح التاريخي واقع بين الأرمن والعرب في بلاد الشام منذ قديم الزمان وأن تجارب التعاضد والتساند كانت كثيرة ومثمرة بما فيه خير الطرفين، وهذه حقائق مثبتة تاريخياً بعيداً عن المشاعر والعواطف.

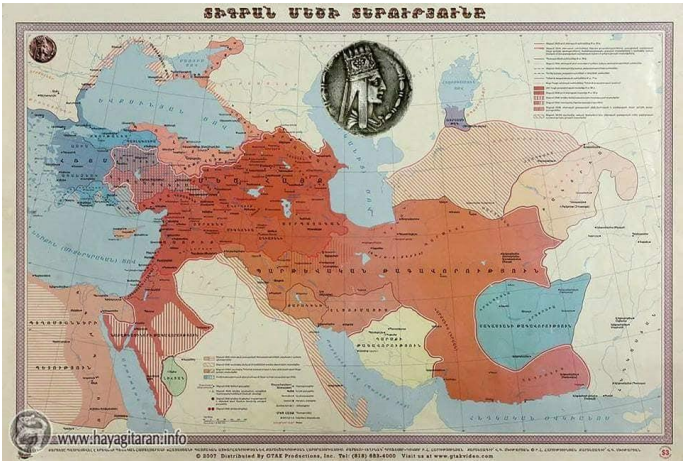


في الصورة: خريطة الدولة الأرمنية في عهد الملك ديكران الكبير - مؤسس مدينة ديكراناكيرد (دياربكر)

**الحقيقة الثانية:** وتكمن في الدور الكبير الذي لعبه الأرمن في عصر النهضة العربية، حيث عقدت الجلسة الأولى لأنصار النهضة في منزل شخص أرمني في بيروت، وكان رزق الله حسون (حسونيان) وأديب إسحاق (زورمانيان) أسطع نجمتين في عصر النهضة ومقدميّ أفكارها إلى جانب بطرس البستاني وغيره من الشخصيات العربية في لبنان. جاءت النهضة نتيجة السياسات العثمانية من **التتريك** إلى نشر وفرض أفكار **الوحدة الطورانية**[٢] **والوحدة**

**الإسلامية**[٣]، مع ما رافقها من ممارسات قمع وطمس للهويات القومية لكافة الشعوب المنضوية تحت نير حكمها الإستبدادي. وبحكم الإسلام الذي جمع العرب والعثمانيين، كانت بعض مظاهر ذوبان الإنتماء القومي لصالح الإنتماء الديني قد بدأت تنمو وتتسع. فجاء الدورالأرمني الهام ليكون له أثر كبير في استنهاض الشعور القومي العربي، وأيقظت النهضة الهوية العربية وأصبحت فكرة التحرر من النير العثماني قضية قومية تاريخية بالنسبة لسائر العرب.

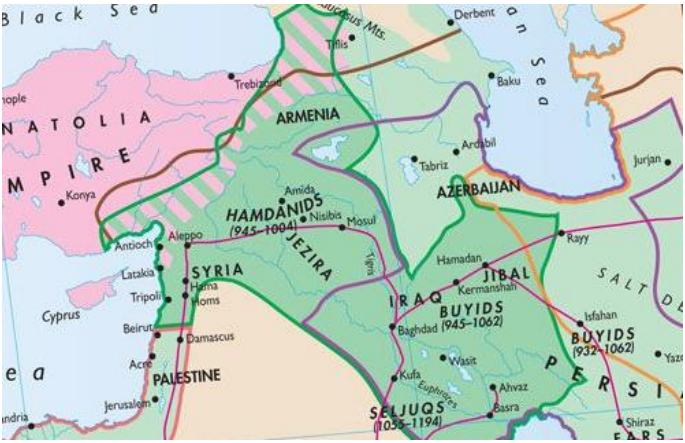


خريطه دوله الامويين

**الحقيقة الثالثة:** وهي حقيقة تحرير الأرمن والسوريين معاً لكلٍ من فلسطين وكيليكيا من الإحتلال العثماني. إذ تم تشكيل **فيلق الشرق**[٤] بإتفاق بين بوغوص نوبار باشا (رئيس الوفد الوطني الأرمني في أوروبا) وكل من فرنسا وبريطانيا في نوفمبر ١٩١٦، وكان يضم متطوعين أرمن وسوريين. وكانت قواعد اشتباك هذا الفيلق تنص على ثلاثة نقاط:

١) أن يحارب الفيلق قوات العثمانيين فقط
٢) أن يحرر كيليكيا[٥]

٣) أن يتحول مستقبلاً إلى نواة الجيش الوطني لأرمينيا بعد انفصال القسم السوري منه، الأمر الذي تم بتاريخ ١ فبراير ١٩١٩ حيث أصبح الفيلق من يومه يعرف **باسم الفيلق الأرمني**.

لقد قام فيلق الشرق بعد تشكله مباشرة بتلقي التدريبات في جزيرة قبرص ومنه توجه فوراً للبدء بأولى مهامه في المشاركة بتحرير فلسطين. كان قوام المتطوعين الأرمن عبارة عن ستة كتائب بواقع ٨٠٠ مقاتل للكتيبة الواحدة. لقد قاتل هذا الفيلق ببسالة في موقعة عرعرة في ١٩ سبتمبر ١٩١٨، وكانت واحدة من المعارك المصيرية للحرب العالمية الأولى، لأن خسارة العثمانيين فيها كان سيعني خسارتهم للشرق الأوسط برمته. وتقع عرعرة على هضبة تمتد من ساحل فلسطين إلى الداخل، ولها أهمية عسكرية واستراتيجية بنى عليها الرومان قلاعاً لتأمين الطريق من قيسارية الكيليكية إلى الجليل. وبدورهم كان العثمانيون قد قاموا بتحصينها بجيشهم الرابع برمته، تحت قيادة القائد الألماني ليمان فون ساندرز Liman Von Sanders والعثماني جواد باشا. لم يكن هناك من سبيل لإحتلال ذلك الموقع الإستراتيجي سوى بالإقتراب من البحر وأقتحام الهضبة من الأسفل، المهمة التي قام بها المقاتلين الأرمن كرأس حربة وقاتلوا ببسالة لتمهيد الطريق أمام المشاة البريطانيين والفرنسيين للدخول إليها ودحر الجيش العثماني الرابع المتحصن فيها.

تكبد الأرمن في هذه المعركة خسائر بشرية فادحة. أشاد القائد البريطاني أللنبي Edmund Allenby بشجاعة وإقدام المقاتلين الأرمن وقدر عالياً مساهمتهم القيمة في تحقيق النصر، بينما قال القائد الفرنسي روميو في الشهداء الأرمن: "إرقدوا في مجدكم، وقد عبدتم الطريق إلى الحق والعدالة المنشودتين في هذه المنطقة منذ قرون"..!

وهكذا، نرى أن تاريخ العلاقات الأرمنية - العربية لم تكن سطحية أبداً أو رهينة ظروف مؤقتة، بل تضرب بجذورها في أعماق الأرض

والتاريخ في أصدق تعبير لتشابك الآلام والآمال ووحدة المصير بين الشعوب الأصيلة في منطقة مهد الحضارة الإنسانية والثقافات، التي كانت منذ القديم وحتى يومنا هذا هدفاً للغزاة والطغاة.

الشريف حسين بن علي

لن ينسى المهجَّرين الأرمن رسالة شريف مكة المكَرمة وملكها، الشريف حسين بن علي في عام ١٩١٧ إلى جميع المسلمين في العالم. هذه الرسالة كانت حدثاً وعلامة بارزة بل حدث تاريخي معبر، حيث يطلب فيها حماية العرب المسلمين للنصارى وخصوصاً الأرمن. فكانت وصيته إلى الأميرين فيصل وعبد العزيز الجربا بالمحافظة على أبناء الطائفة الأرمنية اليعقوبية ومساعدتهم في كل أمور وشؤون حياتهم، مؤكداً بموجب أمر صادر من أم القرى بتاريخ ١٨ رجب ١٣٣٦ هجرية يقول للأميرين: "يجب عليكم أن تحافظوا عليهم كما تحافظون على أنفسكم وأموالكم وأبنائكم وتسهلون كل ما يحتاجون إليه. فإنهم أهل ذمة المسلمين. هذا أهم ما نكلفكم به وننتظره من شيمكم وهمتكم".

يعلمنا التاريخ أن تعاضد الشعوب الأصيلة في المنطقة كان له دوراً محورياً **في حماية بعضها بعضاً** والحفاظ على **الهويات القومية المختلفة التي لم تكن يوماً، ولن تكون اليوم،** عائقاً أمام **إعادة إحياء** هذا التكاتف والتعاضد وخوض المعارك المصيرية كتفاً إلى كتف، إن على ساحات الوغى أو في أداء رسالة حماية السلم والأمن والاستقرار في كامل المنطقة وصيانة حقوق ومصالح جميع الشعوب الأصيلة فيها، بما فيه الخير والسلام والأمان لها وللعالم أجمع. لقد علمنا التاريخ أيضاً قاعدة ذهبية أخرى وهي أن **الحفاظ على الأرض هو الأساس الإستراتيجي الجيوسياسي**.

فالأساس أن **تبقى الأرض نظيفة وخالية** من المعتدين أو المتسللين الغاصبين وأن **تبقى السيادة عليها لأصحابها الحقيقيين**.

من هذا المنطلق والأساس العميق في فهم كينونتنا الحقيقية، نأتي اليوم، نحن الأرمن، لنقول أننا هنا على الأرض وسنبقى و**نعود للقيام بدورنا** كفرد من أفراد الأسرة الكبيرة الواحدة. كفانا تهميش، وكفى المنطقة **غياب الدور الأرمني،** الذي نراه نحن **مفتاح الحلول الجذرية** التي يجب أن تستقر إليها منطقتنا بعودة كافة أبنائها، لنثبّت معاً أسس السيادة والأمن والاستقرار لمستقبل أبنائنا وقد ازددنا خبرة ووعياً ومناعة.

---

(٢)الوحدة الطورانية Pan-turanism

(٣)الوحدة الإسلامية Pan-islamism

(٤) فيلق الشرق: الملحق أ - "لمحة تاريخية عن حيثيات إعلان إستقلال كيليكيا"

(٥) كيليكيا: الملحق ب - "إعلان حول حقوق أرمن كيليكيا في تقرير المصير، ٤ أغسطس ٢٠١٧"

**شهادات بعض الكتاب والمؤرخين والسياسيين العرب**
**عن الأرمن وجرائم الإبادة والتهجير وإغتصاب أرمينيا الغربية**

**سعيد عقل** (١٩١٢-٢٠١٤): شاعر عربي ومفكر لبناني كبير، قال: "لربما كانت القضية الأرمنية إحدى وأهم ما ينبغي أن يشغل الضمير، أمة لا أي أمة، لأنها أعطت الحضارة في كل حقول الإبداع، تصاب بإثنين: تزال من الخريطة كلياً إلا في ثلثها... أنها لجريمة إبادة فوق كل تصور. أين هذه القضية اليوم؟ أتصورها، كما هي عندي شخصياً، في ضمير كل شريف تحت أي سماء وجد، لا يجوز انتظار قرار الدول الكبرى ليُؤخذ حق الأمة الأرمنية. معركة جماهيرية أرمنية هي التي ستفرض أخذ القرار بعودة أرمينيا التاريخية الوطن الأرمني المغتصب في دولة تامة السيادة على أرضها التاريخية... مكسب للحضارة".

**موسى برنس** (١٩٢٥-١٩٩٨): رجل القانون الدولي والحقوقي اللبناني، كتب مؤلفه الضخم بعنوان "إبادة منسية: إبادة الجنس الأرمني". (مؤسسة موسى برنس، بيروت، ١٩٦٧) والطبعة الثانية منه بعنوان "مجازر الأرمن جرائم ضد الإنسانية" (عام ١٩٧٥) وطلب فيه محاكمة دولية كما حصل في محاكمة نورمبرغ!! هذا الكتاب كان باللغة الفرنسية، أما الترجمة العربية فصدرت في حلب عام ١٩٩٦ عن جمعية كيليكيا الثقافية.

**جهاد صالح**: كاتب سوري مؤلف كتاب "الطورانية بين الأصولية والفاشية" (دار الصداقة، بيروت، ١٩٨٧)، قال فيه: "إن الإبادة العنصرية للشعب الأرمني في أرمينيا الغربية المغتصبة من قبل الامبراطورية العثمانية الطورانية كانت للتخلص من الشعب الأرمني نهائياً بحيث لا يعود قادراً على المطالبة بها وحتى من الرجوع إليها!!".

**نعيم اليافي** (١٩٣٦-٢٠٠٣): موسوعي وباحث سوري، صاحب كتاب "المجازر ضد الأرمن ومواقف الرأي العام العربي منها" (دار الحوار، اللاذقية ١٩٩٢)، قال: "أذا كانت إبادة الأرمن التي ارتكبها الأتراك الطورانيون تصدم الضمير الإنساني وتدفعه إلى الاحتجاج ورفض هذا الإسلوب المتوحش في التعامل بين بني البشر، فهي ذات صدى مزدوج في وجدان الإنسان العربي: فالقضية الأرمنية مأساة بشرية عامة من جهة، وهي من القضايا اللصيقة بفجائع الأمة العربية من جهة أخرى. وهكذا بقيت القضية الأرمنية دون حل عادل، ولا تزال الحكومات التركية المتتالية تنكر مذابح الأرمن... غير أن الأرمن يستمرون في النضال ويطالبون بثلاثة أمور هي كلها حقوقهم الإنسانية المشروعة: الاعتراف بالإبادة والتعويض عنها والعودة إلى أرض الوطن الأم، التي لم يستطيع الأتراك إبادتها. إن الفاشية التركية والصهيونية قد تقتل مجموعات من الأرمن ولكنهما لا تستطيعان أن تقتلا أمة الأرمن ووطنها والأمة العربية وفلسطين، والمستقبل لمن اعتنق قضيته وناضل من أجلها".

**د. صالح زهر الدين**: باحث ومؤرخ لبناني أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية، يعد من أهم المتخصصين بالقضية الأرمنية، له مؤلفات عديدة تتناول تاريخ الشعب الأرمني وحضارته والقضية الأرمنية وجريمة إبادة الأرمن واغتصاب وطنهم التاريخي إنطلاقاً من المشروع الطوراني الذي يهدف إلى محو الأرمن من أرمينيا الغربية والشرقية معاً وتحقيق الإتصال الجغرافي المباشر بين تركيا وأذربيجان وآسيا الوسطى، وهو يعلم تماماً أن الطورانية نظرية صهيونية مئة بالمئة والعلاقة بينهما رحمية. من مؤلفاته: "الأرمن: شعب وقضية"(دار التقدمية، بعقلين، ١٩٨٨)، و"التوسعية التركية في الوطن العربي وإيران" (منشورات مجلة "سبورك"، بيروت، ١٩٩٢)، و "موقع كاراباخ في الصراع الأرمني - الأذربيجاني"

(بيروت ١٩٩٤)، و"سياسة الحكومة العثمانية في أرمينيا الغربية وموقف القوى الدولية منها" (دار الندوة الجديدة، ١٩٩٦)، ويذكر د. صالح زهر الدين في مؤلفاته أن من أهداف بحثه في القضية الأرمنية "إفهام الرأي العام العربي أن من يرتكب الجرائم ضد العرب والأرمن - الصهاينة والطورانيين - بهذه الضخامة العددية ةالبشاعة الإجرامية، لا يمكن أن يكون نصيراً السلم والسلام والحل السلمي... وكذلك تنوير الشعب العربي بالحقائق التاريخية، ةالوثائق الدامغة، التي تجعله على بينة من نوايا العدو التركي وأطماعه وأهدافه الرامية إلى جعله السيد المطلق في المنطقة، وجعل العرب والأرمن عبيداً له ولحلفائه الصهاينة والأميركان، وإفهام الشعب العربي أن مخطط التتريك والطورنة الذي إنتهجه الأتراك في الربع الأول من القرن العشرين ما زال مستمراً حتى اليوم بأساليب ووسائل مختلفة وأسماء متغيرة، وإفهام الشعب العربي أن القضية الأرمنية تستحق البحث والدراسة أكثر من أية قضية أخرى معتمدة في كتب التدريس في المراحل الثانوية والجامعية، في الوقت الذي تتطرق فيه كل الكتب التاريخية إلى الحرب العالمية الأولى، دون أية إشارة إلى جريمة إبادة الأرمن خلال هذه الحرب... قلما تعرض شعب من شعوب الأرض إلى عمليات إبادة ونفي وتنكيل وإرهاب مثلما تعرض لها الأرمن والعرب على إيدي الصهاينة والطورانيين".

**د. رعد أبو ملهب عطا الله**: أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية المعاصرة والجيوسياسية في الجامعة اللبنانية، أصدر كتابه بعنوان "المسألة الأرمنية في النظام الدولي المعاصر"، وتحت العنوان "أرمينيا: مسألة مستمرة مع الألفية الثالثة" حيث شدد فيه على أن "نيسان/أبريل هو الموعد السنوي الرمزي لإبادة الأرمن، الذي يربط الشعب وأرض الوطن المغتصب. وأن مجرد الإعتراف الدولي بإبادة

الأرمن يعني تلقائياً إعترافاً بإغتصاب أرض الوطن ما سيتبع ذلك بالتالي من إعتراف بحق الأرمن بتقرير المصير على هذه الأرض".

**سمير عربش**: مؤرخ وصحافي سوري صاحب كتابين: "أرمينيا أرض وشعب" (دار الريحان، بيروت، ١٩٩١) و"٢٠١٥ مئوية إبادة الأرمن" (دار الشرق، دمشق، ٢٠١٤)، ويرى أن: "القضية الأرمنية ما زالت معلقة حتى اليوم على جبين البشرية ومغروسة في الضمير الإنساني لكن دون حل... لا بد للشرعية الدولية من أن تنتصر بالنهاية ويعلو صوتها على صوت الدولة التركية العنصرية التي لا تزال تتهرب من إعادة الحقوق المشروعة للشعب الأرمني كاملة أرضاً وتعويضاً مادياً".

تأتي أول شهادة عربية إسلامية على مجازر أضنة عام ١٩٠٩ من مصر في فتوى الأزهر التي أصدرها الشيخ **سليم البشري** (١٨٣٢-١٩١٦) شيخ الأزهر الشريف، حيث قال: "وبعد، فقد أطلعنا في الصحف المحلية على أخبار محزنة وإشاعات سيئة عن مسلمي بعض ولايات الأناضول من الممالك العثمانية، وهي أن بعضهم يعتدون على بعض المسيحيين فيقتلونهم بغياً وعدواناً، فكنا لا تصدق ما وقع إلينا من الإشاعات ورجونا أن تكون باطلة لأن الإسلام ينهي عن كل عدوان ويحّرم البغي وسفك الدماء والإضرار بالناس كافة المسلم والمسيحي واليهودي في ذلك سواء. فيا أيها المسلمون في تلك البقاع وغيرها احذروا واحقنوا الدماء التي حرّم الله إهراقها ولا تعتدوا على أحد من الناس فإن الله لا يحب المعتدين... فاسمعوا ما قال نبيكم في مثل ما أنتم فيه اليوم "من قذف ذميّاً حد له يوم القيامة بسياط من نار"".

**حقي بك العظم** (١٨٦٤-١٩٥٥): أول رئيس للوزراء في عهد الجمهورية السورية وحاكم دمشق. كتب في صحيفة "المستقبل" العدد

١٠٣ تاريخ ١٩١٩/٠٥/١٠ تحت عنوان "وغداً للسوريين" ما يلي: "وقد كان الذين يذكرون شغف رجال الدولة التركية بالبطش يتوقعون من ساعة إلى ساعة ورود الأخبار المشئومة عن بدء المذابح في أرمينيا الشرقية هذه المرة بعد أن انسحب الجيش الروسي من القوقاز... وإذا لم يقيض الله للأرمن في أرمينيا الشرقية القوقازية (الحالية) من ينقذهم من إيدي الظلام جلادي القرن العشرين فلا ينجو أحد منهم... وليعلم العرب عموماً والسوريون خصوصاً أنه إذا بقينا تحت الحكم التركي فلا ينقضي علينا جيل واحد حتى تزول لغتنا الشريفة وتحل محلها التركية وتضمحل جنسيتنا المتينة وتقوم مقامها الطورانية".

**مروان فارس**: سياسي لبناني وأستاذ في الجامعة اللبنانية، وهو عضو في الحزب السوري القومي الاجتماعي، قال في الذكرى السبعين لجريمة 'بادة الأرمن: "في الذكرى المأسوية السبعين للإبادة التي تعرض لها الشعب الأرمني، يقف الحزب السوري القومي الإجتماعي أمام هذا الحدث التاريخي الرهيب ليؤكد إدانته وشجبه للمجازر والجرائم التي ارتكبت على يد الفاشية الطورانية البشعة".

**أدونيس**: الشاعر اللبناني الكبير، قال في نفس المناسبة: "أثق بأن هذا الشعب رافد عظيم في هذا المحيط البشري الخلاّق، الذي يصارع من أجل تقدم الشعوب وحرياتها".

**رشيد الصلح** (١٩٢٦-٢٠١٤): رئيس وزراء لبنان الأسبق، قال: "إن حكام تركيا الفتاة قرروا تتريك الدولة العثمانية وتصفية جميع العناصر والشعوب التي يصعب تتريكها فبدأوا بالمجازر التي أصابت إخواننا الأرمن الذين ساهموا ببناء تركيا وإعمارها، بينما الحكام ارتكبوا جريمتهم الكبرى بتواطؤ الدول الكبرى معهم...، إن لهذا

الشعب الحق بأن يعود لبلده الأصلي ليبني فيه وطنه ويعيد فيه إقامة حضارته التي ساهمت في نشر حضارات عالمية وبنائها".

الشهادات العربية كثيرة ووفيرة، وتنم عن عمق بالإدراك في تلاحم الشعبين العربي والأرمني بالهموم والمخاطر المشتركة. (يمكن إطلاع على المزيد في كتاب "القضية الأرمنية في القانون الدولي العام" للمحامي كسبار ديرديريان (دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٥)).

بمبادرة من المهندس والمفكر الشيوعي السوري فاروجان سلاطيان، تداعى أرمن الشتات من كافة أنحاء العالم لإقامة نصب تذكاري في مدخل مدينة يريفان، عاصمة أرمينيا الشرقية، كعرفان بجميل الشعب العربي ومواقفه الأخوية تجاه الأرمن المهجرين من أرمينيا الغربية أثناء المذابح والترحيل الجماعي القسري خلال أعوام ١٩١٥-١٩٢٣ و١٩٣٦.

النصب تذكاري في مدخل مدينة يريفان، عرفاناً بجميل الشعب العربي

## الباب الثالث: الأرمن، بين جمهورية أرمينيا (الشرقية) الحالية وأرمينيا الغربية المحتلة

قبل الحديث عن أرمن المهجر اليوم لا بد من العودة قليلاً إلى الوراء لمرحلة ما بعد المجازر والترحيل القسري من أرض الأجداد والجذور.

ونبدأ من فترة بدايات ١٩١٩، حيث كانت **الإمبراطورية العثمانية مهزومة** ووقعت معاهدة الإستسلام في مودروس Armistice of Mudros بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ ، ولم يكن قد بقي منها سوى **مدينة أنقرة ومساحة حولها لا تزيد عن ٢٦،٠٠٠ كيلومتراً مربعاً**. وكيليكيا كانت **محررة** في ٢٨ نوفمبر ١٩١٨ يوم دخلها فيلق الشرق "La Légion d'Orient" ، وبدأ سكانها بالعودة إليها (٤٠٠،٠٠٠ نسمة مع بداية ١٩١٩ نصفهم من الأرمن) . وكان **مؤتمر باريس للسلام** قد أطلق أعماله في ١٨ يناير ١٩١٩ وعليه أن ينتهي بعد عام بخمسة معاهدات للسلام لوضع نهاية رسمية للحرب العالمية الأولى، فترتسم بذلك المعالم السياسية والاستراتيجية للعالم الجديد، والعلاقات الدولية التي ستحكم الأمم في الفترة اللاحقة.

كان الوفد الوطني الأرمني قد تم تشكيله برئاسة السيد **بوغوص نوبار باشا (بوغوص نوباريان)** بتكليف أعلى من كاثوليكوس عموم الأرمن كيفورك الخامس في ١٩١٢. كانت مهمة هذا الوفد آنذاك السعي لدى الدول الغربية الأوروبية لتأمين إدخال الإصلاحات في السلطنة العثمانية، تضمن حقوق الأرمن وتمنحهم بعض الحريات الإجتماعية والثقافية.

ولكن بعد إندلاع الحرب العالمية الأولى أصبحت مهمة هذا الوفد تأمين نجدة دولية لوقف المجازر وإعادة الشعب الأرمني الأصيل لدياره.

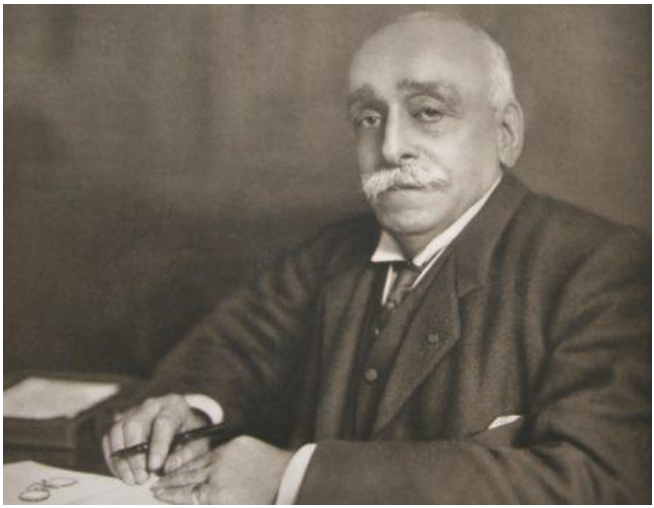

بوغوص نوبار باشا (بوغوص نوباريان)

كان مركز هذا الوفد في باريس حيث كانت للسيد بوغوص نوبار علاقات ديبلوماسية مع القيادات الأوروبية بحكم كونه إبن السيد نوبار نوباريان الذي شغل منصب أول رئيس وزراء لمصر عام ١٨٧٨ ثم تولاها أيضاً في كلٍ من ١٨٨٤ و١٨٩٤.

إلتحق نوبار نوباريان الأب بمدرسة إبتدائية في جنيف حيث تزامل مع الأمير نابليون الذي أصبح فيما بعد الإمبراطور نابليون الثالث. أما الجد مكرديتش نوباريان فكان معتمداً أساسياً لمحمد علي باشا في الأناضول أثناء الحملة المصرية الأولى على سوريا عام ١٨٣١-١٨٣٣ وعين خلال الحملة الثانية معتمداً مصرياً في باريس ١٨٣٩.

استفاد الأرمن من علاقات عائلة نوباريان الديبلوماسية في أرجاء أوروبا في كسب ود وثقة دول الحلف الأوروبي وعلى رأسها فرنسا وإنكلترا، في حين حافظ بوغوص نوبار على علاقات طيبة مع روسيا من خلال الكاثوليكوس كيفورك الخامس في ايتشميادزين في أرمينيا الشرقية (الكرسي الرسولي لعموم الأرمن). وكانت النتيجة أن حل القضية الأرمنية أصبح حاضراً وبقوة في جدول أعمال دول الحلف وحصل الأرمن على وعود قاطعة باستعادة استقلالهم في دولة أرمينيا (إنظر الخريطة أدناه) على أرض الأجداد بعد هزيمة السلطنة العثمانية.

خريطة توضح حدود دولة أرمينيا المأمولة من المؤتمر باريس (١٩١٩) في مذكرتي كل من الوفدين الأرمني والبريطاني

فمن طرف حصل أرمن أرمينيا التركية [٦] على **مرسوم رئاسي روسي** بتاريخ ١١ يناير ١٩١٨ بتوقيع فلاديمير إليتش لينين، يعترف بحقهم في **تقرير المصير حتى الإستقلال**. كذلك ورد إعتراف مماثل ولو ضمني في النقطة الثانية عشر[٧] من **نقاط الرئيس الأميركي وودرو ويلسون الأربعة عشر** الشهيرة، والتي أعلنها خلال جلسة

للكونغرس الأميركي قبل ثلاثة أيام من تاريخ المرسوم الروسي، أي بتاريخ ٨ يناير ١٩١٨. وهكذا دخلت قضية الإعتراف بدولة أرمينيا الشاملة (شرقية وغربية) كدولة مستقلة إلى جدول أعمال مؤتمر باريس للسلام في جو من التفاهم الدولي الكامل عليها.

يجدر بالذكر أن بوغوص نوبار باشا قد تقدم إلى مؤتمر باريس للسلام (٢٦ فبراير ١٩١٩) بمذكرة شاملة حول الحقوق الأرمنية والمطالب الوطنية للأرمن مشفوعة بخريطة توضح حدود دولة أرمينيا المأمولة من المؤتمر[٨] - THE ARMENIAN QUESTION Before The Peace Conference, A Memorandum Presented Officially by the Representatives of Armenia to the Peace Conference at Versailles, on February 26th, 1919 ، والملفت أن مذكرة وزارة الخارجية البريطانية المقدمة لمؤتمر باريس في ٧ فبراير ١٩١٩ حول نفس الموضوع قد تضمنت نفس الخريطة عينها (الصورة أعلاه).

مع نهاية مؤتمر باريس للسلام خرج المؤتمرون بقرار الإعتراف بالدولة الأرمنية والذي تضمن بندين:

١- يعترف المجلس الأعلى لدول الحلف بدولة أرمينيا The State of Armenia إعتراف أمر واقع (De facto) .
٢- يتم رسم حدود هذه الدولة لاحقاً.

كان ذلك بتاريخ **١٩ يناير ١٩٢٠**، وهو ما يعتبره شعب أرمينيا الغربية اليوم **التاريخ الفعلي لاستقلال دولة أرمينيا**[*].

[*] جمهورية أرمينيا الغربية تقيم في باريس مؤتمر رسمي بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢٠ بمناسبة الذكرى المئوية لإستقلال دولة أرمينيا (الشاملة)، وذلك في مبنى بلدية باريس (١٦)، برعاية رئيس جمهورية أرمينيا الغربية السيد أرمناك أبراهاميان. تمت دعوة جميع المؤسسات الرسمية الفرنسية وعلى رأسهم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، كذلك تمت دعوة سفراء جميع الدول العظمى وتلك الموقعة على معاهدة سيفر، كذلك دول الشرق الأوسط والدول الصديقة للشعب الأرمني.

كما نتج عن مؤتمر باريس خمسة معاهدات سلام سميت باسم المواقع التي تم التوقيع عليها، وهي:

- **معاهدة فيرساي مع ألمانيا** Treaty of Versailles - 28 June 1919
- **معاهدة نوييلي مع بلغاريا** Treaty of Neuilly sur Seine - 27 November 1919
- **معاهدة سان جيرمان مع النمسا** Treaty of Saint Germain en Laye - 10 September 1919
- **معاهدة تريانون مع هنغاريا** Treaty of Trianon - 4 June 1920
- **معاهدة سيفر مع تركيا** Treaty of Sèvres - 19 August 1920

بتاريخ ١ حزيران ١٩٢٠ وخلال جلسة لمجلس العموم البريطاني أكد رئيسه (الذي أصبح لاحقاً رئيس الوزراء ١٩٢٢-١٩٢٣) السيد بونار لاو Bonar Law ، أن **المجلس لا يمكنه إصدار مرسوم إنتهاء الحرب العالمية الأولى دون المصادقة على كافة المعاهدات الخمسة المذكورة أعلاه.**

يومها كانت كل المعاهدات الأربعة الأخرى قد تمت المصادقة عليها ولم يبق سوى مصادقة **معاهدة سيفر.** وهنا لا بد من طرح سؤال يفرض نفسه: **هل تمت مصادقة معاهدة سيفر سراً..؟ فالمعلن رسمياً حتى الآن أنها بقيت دون مصادقة، أم أن الحرب العالمية الأولى لم تنتهي رسمياً بعد بالنسبة لبريطانيا...!!؟**

كيف يمكن أن تُنَفَذ كافة بنود معاهدة سيفر، **إلا ما يخص دولة أرمينيا،** إذا لم يتم مُصادقتها فعلاً؟

من المنافي للقانون الدولي المقولة المتداولة بأن **معاهدة لوزان** ٢٣ يوليو ١٩٢٣ - Treaty of Lausanne أتت كبديل عن معاهدة سيفر

وذلك لسببين بسيطين، الأول **شكلاً**: لأن الدول الموقعة على معاهدة لوزان ليست هي نفس الدول التي وقعت على معاهدة سيفر، ولا يمكن استبدال أو تعديل أية معاهدة دولية بأُخرى في غياب أي من أطراف المعاهدة الأصلية. أرمينيا مثلاً، وقعت على معاهدة سيفر ولكنها لم تكن في عداد الدول الموقعة على معاهدة لوزان. والثاني في **المضمون**: إذ لم تأت معاهدة لوزان في نصوصها على أي ذكر لمعاهدة سيفر، لا من جهة كونها بديلاً أو تعديلاً ولا من جهة أية مادة أخرى تتعلق بمعاهدة سيفر، إذن ما يتم تداوله عن كون لوزان بديلة لسيفر ليس إلا تشويه للحقائق ومخالف للقانون الدولي.

بل على العكس من ذلك، فمعاهدة لوزان تضمنت رسم حدود الدولة التركية مع كلٍ من سوريا والعراق وفق البندين ١.٢ و ٢,٢ كذلك مع كلٍ من بلغاريا واليونان وفق البندين ١.٣ و ٢.٣، ولم تتطرق بأي شكل من الأشكال إلى حدودها مع أرمينيا أو جورجيا، لماذا؟ لأن حدودها مع أرمينيا مثبتة في المادة ٨٩ من معاهدة سيفر وكذلك القرار التحكيمي للرئيس ويلسون. وبالتالي ليس لتركيا أية حدود مع جورجيا، ولذلك غاب موضوع الحدودين في معاهدة لوزان، الأمر الذي يثبت أن **معاهدة سيفر كانت سارية المفعول بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٢٣ ولا تزال، وأن معاهدة لوزان قد أكدت ضمناً على حقوق الدولة الأرمنية الواردة في معاهدة سيفر، وليس العكس.** إن المبادئ الأساسية للقانون الدولي تمنع الوقوع في تناقضات فيما يخص المعاهدات الدولية، وهذا الأمر ينطبق على معاهدة سيفر بإمتياز.

دولة أرمينيا المعترف بها (إعتراف أمر واقع De facto) في ١٩ يناير ١٩٢٠، قامت بتاريخ ١١ مايو ١٩٢٠ بالتوقيع على معاهدة سيفر إلى جانب دول الحلف، وأصبح بذلك الإعتراف بها **قانونياً (De Jure) ونهائياً وغير قابلاً للإلغاء أو الحجب وفق المبادئ الأساسية للقانون الدولي بخصوص الإعتراف بالدول**. كما جرى في

نفس اليوم تأكيد الكونغرس الأميركي على الإعتراف القانوني والرسمي بدولة أرمينيا الشاملة. (غير قابل للإلغاء)

في ذلك اليوم سلمت النسخة الموقعة من معاهدة سيفر إلى الطرف التركي للدراسة والتوقيع خلال مدة شهر واحد من تاريخه. لم يكن الأتراك راضين عن مضمون المعاهدة، فقام رئيس الحكومة التركية آنذاك، محمد عادل فريد پاشا Mehmed Adil Ferid Pasha ، في يونيو ١٩٢٠ بتقديم نسخة معدلة منها إلى رئيس الوزراء الفرنسي السيد ألكساندر ميليراند Alexandre Millerand الذي رفض الأمر جملة وتفصيلاً وطالب الطرف التركي بالتوقيع على المعاهدة كما هي ودون مماطلة. فما كان على السلطان محمد السادس إلا أن يدعي المجلس الوطني التركي الأعلى في ٢٥ يوليو ١٩٢٠ ويأمر محمد عادل فريد پاشا على مضض بتوقيع معاهدة سيفر مبرراً أن "خسارة بعض الأرض أفضل من خسارة الدولة بأكملها"، وتم ذلك بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٢٠، وصادق عليها السلطان وحيد الدين محمد السادس في ٢٥ أغسطس من العام نفسه.

جدير بالذكر، بأن حكومة دولة أرمينيا (الشاملة) آنذاك برئاسة بوغوص نوبار نوباريان، ولأسباب غير معلومة حتى الآن، لم تقم بالمصادقة على معاهدة سيفر. يقال أن ضغوطاً قاسية قد مورست على بوغوص نوباريان من قبل فرنسا وبريطانيا.

بتاريخ **٢٤ حزيران ٢٠١٦**، بادرت حكومة أرمينيا الغربية (المُعلَنة كحكومة إستمرار لحكومة بوغوص نوباريان)، بعد دراسة معمقة لمجمل الظروف المحيطة بهذه المعاهدة، بخطوة مدروسة **وقامت بالمصادقة عليها**[٩]، وأودعت قرار المصادقة لدى ديوان الحكومة الفرنسية أصولاً حسب آليات المصادقة الواردة في المادة ٤٣٣ من المعاهدة.

وقعت **"محاولة الإنقلاب الفاشلة"** في تركيا بتاريخ **١٥ يوليو ٢٠١٦** (أي بعد ٢١ يوم من تاريخ مصادقة دولة أرمينيا الغربية على معاهد سيفر)، ثم قامت تركيا بتاريخ **٢٧ يوليو ٢٠١٦** بالإعتذار رسمياً (وباللغة الروسية) من روسيا الإتحادية عن إسقاطها لطائرة سوخوي ٢٤ بعد أن كانت ترفض فعل ذلك..!

**هل للتواريخ الثلاثة أية صلة ببعضها البعض؟؟** خاصة وأن الرئيس التركي كان قد أكثَرَ من ذِكرِ معاهدتي سيفر ولوزان في خطاباته المتعددة في تلك الأيام، لدرجة أنه أثار استغراب الكثير من المحللين السياسيين الأتراك، ... قبل غيرهم.

تركيا تخفي حقيقة أن السلطان محمد السادس قد وقع على معاهدة سيفر للسلام وأن توقيع السلطان من بعد توقيع رئيس وزرائه محمد فريد باشا تعتبر مصادقة مبرمة من قبل تركيا على المعاهدة، وهو أحد الشروط الأساسية لإعتبار المعاهدة نافذة وملزمة لتركيا وغيرها، حسب البند ٤٣٣ من المعاهدة نفسها.

وهذا ما يجعل تركيا اليوم تحسب ألف حساب لمصادقة دولة أرمينيا الغربية، وهي محقة بذلك وترى ما ينتظرها في الأفق، فتدخل عفرين وتماطل في إدلب وتتوسل الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التخلي عنها. هي تدري أن **أي إنسحاب لجيشها من المواقع التي تحتلها داخل الأراضي السورية، أو إنسحاب الإرهابيين الذين ترعى مصالحهم نيابة عن أسياد أتاتورك في إدلب، سوف لن يتوقف عند الحدود السياسية الحالية بينها وبين سورية**. وهذا ما يفسر الموقف التركي المتمسك بعدم الإنسحاب إلا بعد التسوية السياسية النهائية في سورية، أملاً منها ضمان "وحدة أراضيها" خلال المفاوضات.

يسري نفس المنطق التركي كذلك بالنسبة لعملية "نبع السلام" الذي أطلقته في الشمال السوري بحجة إقامة حزام أمني وملاحقة الأكراد.

تركيا اليوم تبني خطواتها على أساس فرض "الميثاق المللي" **وخرائطه** على الأرض كضمانة وحيدة لإبعاد شبح التقسيم وضمان وحدة "أراضيها". **وهي لن تنسحب من الأراضي التي إحتلتها في سورية، إلّا بالإجبار.**

كلها حجج واهية وأكاذيب ملفقة تخفي ورائها المخاوف التركية الحقيقية من خطر التقسيم جراء خسارتها للحرب في سورية. والغريب في الأمر أن وسائل الإعلام العربية، حتى المهنية منها والغير مأجورة، تقع في الفخ التركي وتبني تحليلاتها السياسية والاستراتيجية كلها استناداً للرواية التركية الساعية لتحويل الأنظار عن العامل المتعلق بقضية أرمينيا الغربية والتركيز بدلاً منها على الأكراد. حتى حين التطرق لقضية الأكراد، يتناسى الجميع أن السند القانوني الوحيد لحل القضية الكردية هي نفس معاهد سيفر (البنود ٦٢ إلى ٦٤)، وهي الحقيقة التي ذكرها فقط الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد حين سئِل عن رأيه في حق الأكراد في تقرير المصير.

في هذا السياق يجدر لفت الإنتباه أيضاً إلى حادثة غاية في الأهمية وهي إصرار الكرد على إجراء **الإستفتاء** لجهة الرغبة في الإستقلال في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ (أي تماما بعد سنة وثلاثة أشهر من تاريخ مصادقة دولة أرمينيا الغربية على معاهد سيفر). لقد أصر الكرد على إجرائه رغم كل المؤشرات القائلة بعدم جدواها، ولكنهم أصروا وأجروها لأنه ملزم وفق معاهدة سيفر والتي تقضي **"بضرورة قيام الكرد، بعد عام من سريان مفعول معاهدة سيفر، بالتعبير عن موقف نهائي حول رغبتهم بالإستقلال أو البقاء ككيان تابع من خلال إستفتاء عام"..!** (البند ٦٤)

حكومة أرمينيا الغربية اليوم هي **استمرارية** continuator state **حكومة دولة أرمينيا التي نالت الإعتراف الدولي عام ١٩٢٠**، وهذه

ممارسة متعارف عليها في القانون الدولي، فدولة الإتحاد الروسي مثلاً، قد أعلنت رسمياً أنها بمثابة استمرار لدولة الأتحاد السوفييتي.

والجدير بالذكر مرة أخرى، أنه وبموجب القانون الدولي فإن **الإعترافات الدولية بالدول الجديدة غير قابلة للاستعادة أو الدحض أو الإلغاء تحت أي ظرف من الظروف.**

بعد الإعتراف القانوني بدولة أرمينيا في ١١ مايو ١٩٢٠، جاء القرار التحكيمي للرئيس الأميركي وودرو ويلسون بخصوص رسم الحدود السياسية بين دولتي أرمينيا وتركيا. وقد جاء هذا القرار بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٢٠ بعد أن تقدمت ٢٧ دولة بما فيهم إنكلترا وفرنسا[١٠] وأرمينيا وتركيا ودول أخرى فاعلة بطلبات رسمية توكل إلى الرئيس الأميركي إجراء هذا التحكيم الدولي. ووفق القانون الدولي مرة أخرة، فإن القرارات التحكيمية الدولية تكون ناجزة ونهائية ولا تقبل الطعن وهي ملزمة للدول المتقدمة بطلب التحكيم، كذلك للدولة صاحبة القرار التحكيمي، أي الولايات المتحدة الأميركية، خاصة وأن القرار التحكيمي المذكور قد تم مهره بالخاتم الأعظم للولايات المتحدة الأميركية، ما يجعله يتحول إلى قانون بالنسبة لأميركا وكذلك له قوة القانون الدولي نظراً لكونه ملزم لعدد كبير من الدول. (الخريطة أدناه توضح الحدود الدولية الحقيقية والإلزامية دولياً بين دولة أرمينيا ودولة تركيا).
يمكن للبعض أن يتسائل، لماذا لم تكن كيليكيا مشمولة في خريطة الرئيس ويلسون؟ والجواب هو أن كيليكيا كانت محررة منذ نوفمبر ١٩١٨ وقد عاد إليها سكانها وتسلم مجلسها الوطني مهام إدارة شؤون البلاد تحت الوصاية الفرنسية. ولا يجب أن ننسى أن إعلان إستقلال كيليكيا جاء في ٤ أغسطس ١٩٢٠، أي قبل ٦ أيام من تاريخ توقيع معاهدة سيفر (١٠ أغسطس ١٩٢٠)، وقبل ثلاثة أشهر ونصف تقريباً من تاريخ صدور القرار التحكيمي للرئيس الأميركي ويلسون

بخصوص الحدود بين تركيا ودولة أرمينيا الشاملة (٢٢ نوفمبر ١٩٢٠).

الخريطة الحقيقية والإلزامية دولياً للحدود بين دولة أرمينيا ودولة تركيا وفق القرار التحكيمي الأميركي

* * *

بعد سبعة أيام من تاريخ القرار التحكيمي الخاص برسم حدود دولة أرمينيا (الشاملة: شرقية وغربية معاً) دخلت **أرمينيا الشرقية، في منظومة الدول السوفييتية متخلية بذلك عن كل حقوقها في دولة أرمينيا الشاملة،** في خطوة لا يمكن إعطاء أي تفسير مقنع لها سوى

أن القائمين عليها[١١] آنذاك كانت لهم وجهة نظر مختلفة. الأمر الذي **يمنعها** اليوم من التقدم أمام المنابر الحقوقية الدولية **كممثل قانوني عن حقوق دولة أرمينيا الشاملة**، وخاصة **حقوق دولة أرمينيا الغربية**.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن **جمهورية أرمينيا (الشرقية) اليوم هي الوريث القانوني للجمهورية الأرمنية الإشتراكية السوفييتية وليس لدولة أرمينيا الشاملة المعترف بها دولياً في مؤتمر باريس للسلام بتاريخ ١٩ يناير ١٩٢٠**.

وجدير بالذكر أيضاً أن مؤتمر باريس ومعاهدات السلام الخمسة المنبثقة منه، ومعاهدة سيفر للسلام واحدة منها، تخص الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى من جهة والدول المهزومة فيها من جهة أخرى، وأن معاهدة سيفر للسلام تخص الدولة العثمانية المهزومة ومصيرها ومصير الشعوب التي كانت **تحت الإحتلال العثماني**. وبالتالي فإن شمول مساحات أرمينيا الشرقية في خريطة دولة أرمينيا الشاملة كان تحصيل حاصل ولكي تصبح للأرمن **دولة واحدة** بعد أن كانوا منقسمين بين شرقية وغربية منذ قرون وحتى قبل الغزو العثماني، إذ كانت أرمينيا الشرقية حينه واقعة تحت سيطرة الفرس، والغربية تحت سيطرة البيزنطيين. **أرمينيا الشرقية لم تكن يوماً تحت الإحتلال العثماني وأرمن أرمينيا الشرقية لم يتعرضوا يوماً للمجازر والإبادة الجماعية أو التهجير القسري**، بل كانوا وبقوا دوماً على أرضهم. لذلك **فمعاهدة سيفر لم تكن تخص أرمينيا الشرقية** بل تم شملها في حقوق دولة أرمينيا لوضع حد للإنقسام، ولكنها كما ذكرنا سابقاً فضلت البقاء منفصلة والإنضمام إلى الإتحاد السوفييتي عن الإستمرار في دولة أرمينيا الشاملة.

يكفي إلقاء نظرة على خريطة دولة أرمينيا كما أقرها القرار التحكيمي الملزم للرئيس الأميركي ويلسون ليتبين المرء أنها تخص الولايات الأرمنية الأربعة (إرزروم، طرابيزون، فان وبيتليس) مع ذكر **مدينة إرزروم كعاصمة للدولة الأرمنية وليس يريفان**.

**هنا يكمن الفرق اليوم بين الصفة القانونية لجمهورية أرمينيا الشرقية كوريث قانوني لأرمينيا السوفييتية، والصفة القانونية لجمهورية أرمينيا الغربية كدولة إستمرار لدولة أرمينيا الشاملة.**

هذا التوضيح القانوني ضروري اليوم لفهم محاولات الغرب إعطاء أهمية مبالغ فيها لجمهورية أرمينيا الشرقية الغارقة في مشاكلها السياسية والإقتصادية الداخلية، خاصة مع إحتدام العداء للإتحاد الروسي إثر دوره الحاسم في مجريات الحرب الكونية على سوريا وقلب نتائجها، في محاولة لإحتواء أرمينيا الشرقية **وتوريطها باتفاقيات "تطبيع العلاقات" مع تركيا** مع ما تتضمنه هذه الإتفاقيات من رسم حدود نهائية بينهما وإغلاق ملف أرمينيا الغربية (لصالح تركيا) وقضية أرتساخ-كاراباخ (لصالح أرمينيا)، شرط تخلي أرمينيا عن القاعدة العسكرية الروسية في مدينة غيومري الأرمنية على الحدود مع تركيا وإعطاء تركيا حق المرور البري الحر بإتجاه أذربيجان وآسيا الوسطى، لقاء إمتيازات إضافية لأرمينيا لجهة الوصول المباشر إلى شواطئ البحر الأسود.

في النهاية، يجب فهم الأسباب الحقيقية الكامنة حول الدور الغامض لجمهورية أرمينيا الشرقية تجاه قضية أرمينيا الغربية. فجذور أرمن أرمينيا الشرقية بأكثريتهم هي من أرمينيا الغربية وهم متمسكون بالحقوق ومناصرون لنضال إخوانهم أرمن أرمينيا الغربية في المهجر وداخل الأراضي المحتلة، وهذا طبيعي، بينما الطبقة الحاكمة هي من يغرد خارج السرب الوطني لأسباب تعود إلى كيفية إستقلال أرمينيا الشرقية عام ١٩٩١ بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي الذي جاء نتيجة أخطاء القيادة السوفييتية وليس جراء حرب خارجية كما في

حالة يوغوسلافيا. كذلك فإن إستقلال أرمينيا الشرقية لم يأت نتيجة حرب إنفصالية أو برغبة من الشعب الأرمني هناك، بل كنتيجة حتمية لتفكك النظام السوفييتي وجاء مفاجئاً وغير مهيأ له، الأمر الذي فتح بالمجال أمام بعض الأفراد الفاسدين للإستلاء على السلطة والثروات العامة للبلاد من خلال عمليات خصخصة بالجملة أفرزت طبقة ثرية تشبثت بالسلطة خلال ثلاثون عاماً من الإستقلال. إستغل الغرب هذه الظروف ورأت فيها فرصة لممارسة الهيمنة المباشرة على القرار الوطني للبلاد من خلال فرض شروط وقوانين تحت ذريعة "إصلاحات دستورية" ومعايير "المجتمع الدولي"، التي سمحت السلطات الفاسدة بتمريرها بسهولة لقاء الحفاظ على مكاسبها ومناصبها. ليس الشعب هو من إختار النظام الرأسمالي النيوليبيرالي الإحتكاري الإستبدادي والغير وطني في أرمينيا الشرقية، بل الطغمة الحاكمة الفاسدة التي ضربت بعرض الحائط المصالح القومية العليا ليس لأرمينيا الشرقية فحسب بل للأمة الأرمنية برمتها، بما فيها مصالح وحقوق أرمينيا الغربية.

* * *

لدى دولة أرمينيا الغربية مخاوف جدية ومبررة حيال إحتمالية وقوع أرمينيا الشرقية في الفخ المنصوب ليس فقط لأرمينيا الغربية بل للأمة الأرمنية برمتها. هذا الفخ لن تتحقق مآربه من دون مشاركة أرمينيا الشرقية، بقصد أو من غير قصد. والمخاوف مبررة لأن أرمينيا الشرقية على المستوى الرسمي لا تتبنى حتى الآن مواقف واضحة تجاه حقيقة إفتقادها للصلاحية القانونية في التعاطي مع حقوق أرمينيا الغربية، من خلال موقف واضح وصريح يرفض محاولات جهات دولية للتعامل معها **"كمرجع وحيد لكافة الشؤون الأرمنية"**، وبالأخص الشؤون المتعلقة بحقوق أرمينيا الغربية. ففي الذكرى المئوية لإنتهاء الحرب العالمية الأولى مثلاً، قامت فرنسا بدعوة أرمينيا الشرقية التي لم يكن لها أية علاقة بالحرب العالمية

الأولى لحضور الإحتفال الذي نظمته بهذه المناسبة في ١١ نوفمبر ٢٠١٨، بينما رفضت دعوة رئيس دولة أرمينيا الغربية الذي تقدم قبل أشهر بطلب رسمي موجه للرئيس الفرنسي لحضور الإحتفال كممثل لأرمن أرمينيا الغربية الذين حاربوا بضراوة إلى جانب قوات الحلف خلال تلك الحرب. إن التصرف الفرنسي يتناسب مع سياساتها في الإصرارها على تجاهل حقوق أرمينيا الغربية، ولكن قبول أرمينيا الشرقية الحضور نيابة عن أرمينيا الغربية هو ما لا يمكن فهمه أو تبريره، فهذه التصرفات لا تخدم سوى أعداء الأمة الأرمنية.

كان رئيس أرمينيا الشرقية السابق، السيد سيرج سركيسيان قد صرح بوضوح عام ٢٠١٦ وأمام البرلمان الأوروبي بأنه **ليس لبلاده أية مطالب في الأراضي "التركية"**، ولكنه أيضاً لم يأت على أي ذكر بوجود حقوق أرمنية **تخص أرمن أرمينيا الغربية وأن هم أصحاب الحق الحقيقيين.**

هناك اليوم بعض الأقلام المأجورة من الخارج في أرمينيا الشرقية تنشر أفكار مؤذية عن حقوق أرمينيا الغربية المحتلة، مثل: "هناك بعض الحقوق يمكن لجمهورية أرمينيا (الشرقية) مقايضتها مع تركيا لقاء مبالغ معينة تنفع في دعم إقتصاد البلاد، بنفس الأسلوب المتبع في حالة هونغ كونغ أو غوانتانامو..!". أي تأجير أرمينيا الغربية لتركيا لصالح أرمينيا الشرقية وكأن ملايين أرمن أرمينيا الغربية، في المهجر أو الأراضي المحتلة لا وجود أو كلمة لهم. والمعيب بالأمر أن الإعلام في أرمينيا الشرقية يعطي مساحة كبيرة لهؤلاء أمام صمت مريب من قبل السلطات الرسمية هناك، بينما يتم التعتيم التام تجاه الأقلام والأصوات المنادية بتحرير أرمينيا الغربية.
هذه السياسة الضبابية التي تمارسها أرمينيا الشرقية، ظناً منها أنها تخدم مصالحها الذاتية تتسبب بأضرار بالغة الخطورة بالنسبة لأرمينيا الغربية. أما فيما يخص الشعب الأرمني في جمهورية أرمينيا

(الشرقية) اليوم، فهم مواطنون في دولة عضو في الأمم المتحدة لها سفارات في دول عديدة ويتمتعون بكامل حقوقهم في ممارسة حياتهم على أرض وطنهم. على عكس أرمن أرمينيا الغربية وكيليكيا الذين **لا زالوا يحملون صفة المهجرين ومبعثرون في دول الشتات** بالرغم من إمكانية الحصول على جنسية جمهورية أرمينيا (الشرقية) كوسيلة مؤقتة إلى حين تحقيق حلمهم في استعادة كافة حقوقهم الوطنية في أرمينيا الغربية وكيليكيا بإقامة دولتهم المستقلة وفق القانون الدولي ومن ثم العمل على توحيد كامل أجزاء الوطن.

الجدير بالذكر أن معظم سكان أرمينيا الشرقية اليوم (قرابة ٣ ملايين) جذورهم من أرمينيا الغربية. بينما عدد أرمن أرمينيا الغربية في المهجر يصل اليوم إلى ٣٤ مليون، حسب معطيات وزارة الخارجية الصينية، على عكس ما تم إقناع الأرمن بأنهم لا يتجاوزون الثمانية ملايين. أما الصدمة الحقيقية فهي تخص عدد الأرمن الذين بقوا متمسكين بالأرض ولا يزالوا يعيشون فيها تحت الإحتلال التركي. حسب المعلومات المستقاة منهم مباشرة، عددهم اليوم يصل إلى ١٥ مليون على أقل تقدير، معظمهم إعتنق الدين الإسلامي بين سني وشيعي وعلوي، معروفون ظاهرياً إما كأتراك أو أكراد.

مع كل هذه الإحصاءات هناك من يغري سلطات أرمينيا الشرقية لتقدم نفسها كممثلة مطلقة لعموم الأرمن في العالم.

في السابق، أي قبل إنهيار الإتحاد السوفييتي وإستقلال أرمينيا الشرقية، كانت الجاليات الأرمنية المنتشرة في العالم تخص **المُهَجّرين الأرمن من أرمينيا الغربية فقط**، بفعل إما الهروب من المجازر أو التهجير القسري الذي مارسه العثمانيون بحقهم أو بحكم تواجدهم القديم فيها. أما اليوم، فنجد هذه الجاليات قد إختلطت مع المغتربين الأرمن الذين خرجوا طوعاً من جمهورية أرمينيا الشرقية

بعد إستقلالها بحكم الظروف الإقتصادية أو بحثاً عن رفاهية ظنوا أنها متوفرة في باقي دول العالم. لذا من المهم اليوم التمييز بين الوضع القانوني للأرمن **المُهَجَرين** قسراً عن وطنهم في أرمينيا الغربية وكيليكيا والوضع القانوني لأولئك **المغتربين** طوعاً من مواطني جمهورية أرمينيا الشرقية. فالمُهْجّر الأرمني هو **صاحب قضية وحقوق مغتصبة،** وسيبقى كذلك إلى أن يستعيد كامل حقوقه في وطنه المستقل في أرمينيا الغربية وكيليكيا. هو اليوم محروم من حقه في وطنه المُحتل، حتى ولو نال مواطنية جمهورية أرمينيا الشرقية التي لا تغير من وضعه القانوني بشيء.

من هنا يجب توضيح اللغط القانوني الذي يقع فيه حتى أرمن المهجر، وبالطبع غير الأرمن أيضاً، حول **حدود صلاحيات أرمن المهجر عند الإنخراط في شؤون الحياة السياسية الداخلية في جمهورية أرمينيا (الشرقية)** من جهة، **وحدود صلاحيات المؤسسات الحكومية في جمهورية أرمينيا (الشرقية) في التعامل مع أرمن أرمينيا الغربية إن في المهجر أو أولئك الذين لا زالوا يعيشون على أراضي أرمينيا الغربية المحتلة من قبل تركيا،** من جهة أخرى. فالسفارات التابعة لدولة أرمينيا (الشرقية) مثلاً **لا تملك حق ممارسة أية سلطة، لا قانونية ولا سياسية أو حتى ديبلوماسية،** على أرمن المهجر ومؤسساتهم في المهجر. فهي وبحسب أصول العلاقات الديبلوماسية والسياسية بين الدول تمثل جمهورية أرمينيا الشرقية، و**تنحصر صلاحياتها بمواطني جمهورية أرمينيا الشرقية المغتربين** وشؤونهم في دول الإغتراب. أما علاقة تلك السفارات مع الجاليات الخاصة بأرمن أرمينيا الغربية **المهجرين** فيجب أن تكون محصورة ضمن **نطاق الشعور بالإنتماء المشترك كأبناء أمة أرمنية واحدة،** ولكن مع احترام حدود الحقوق القانونية لكل طرف تجاه الآخر فحسب. كذلك الأمر بالنسبة **لوزارة المغتربين في جمهورية أرمينيا الشرقية** التي كثيراً ما تقع ضحية المشاعر فتبدأ بالتصرف مع الأرمني السوري أو

اللبناني أو مع الأرمن من تبعيات مواطنية أخرى، كأتباع لحكومة جمهورية أرمينيا الشرقية في **خرق فاضح لحدود الأصول الديبلوماسية والسياسية والحقوقية، وحتى الوطنية.**

يجب أن يكون واضحاً بالنسبة لحكومة أرمينيا الشرقية وأفراد ومنظمات أرمن أرمينيا الغربية في المهجر على حد سواء، أن جمهورية أرمينيا الشرقية الحالية هي جزء عزيز على قلوب جميع الأرمن ولكنها **لا يمكن أن تكون بديلاً لأرمينيا الغربية وكيليكيا المحتلتين من قبل تركيا**. هذه الحقيقة في الواقع هي بمثابة مسؤولية تاريخية لا يملك أحد حق التفريط بها أو الإجتهاد بطروحات مضللة وإنهزامية. **فمن لا يريد من الأرمن تحمل مسؤوليات تحرير أرمينيا الغربية و كيليكيا فالأحرى بهم التصريح بذلك علناً والإنكفاء جانباً،** بدلاً من نفي حقوق أرمينيا الغربية وكيليكيا أو التشكيك بها أو حتى عرقلة باقي الأرمن العازمين على متابعة الكفاح حتى التحرير وإحقاق كافة حقوقهم، **وهذا يسري على كلٍ من سلطات أرمينيا الشرقية والهيئات والمنظمات الدينية والسياسية الأرمنية في المهجر على حدٍ سواء.**

هنا لا بد من التطرق أيضاً لقضية جمهورية كاراباخ (الإسم الأرمني هو جمهورية أرتساخ).

بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي، وبحسب أحكام دستوره، كان على الأقاليم الغير مستقلة والملحقة لإحدى الجمهوريات، مثل أرتساخ (تم إلحاق أرتساخ ظلماً لأذربيجان عام ١٩٣٦ بجرة قلم من جوزيف ستالين)، أن تجري إستفتاء شعبي لتقرير المصير بالإنضمام إلى إحدى الجمهويات المستقلة أو تفضيل الإستقلال. وهذا ما فعله أرمن أرتساخ وصوتوا لجهة الإستقلال ولم يتم الإعتراف بإستقلالها إلى اليوم ولا حتى من قبل دولة أرمينيا الشرقية.

كدولة مستقلة فتية غير معترف بها، كانت حاجة أرتساخ للإستعانة بجمهورية أرمينيا الشرقية الشقيقة ضرورة ملحة، خاصة أنها نافذتها الوحيدة إلى العالم الخارجي.

أذربيجان عارضت نتائج الإستفتاء وبدأت بشن عمليات عسكرية مباشرة ضد أرتساخ وأرتكبت بنفس الوقت بمجازر جماعية وحشية ضد الأرمن القاطنين في المدن الأذيرية الداخلية، وخاصة العاصمة باكو، وتسببت بموجة تهجير واسعة. سارع آلاف الشبان من المهجر الأرمني لمساندة إخوانهم في أرتساخ وخاضوا فيها ملاحم بطولية ضد المعتدي الآذري وإنتهت العمليات الحربية بعد تدخل دولي ودخلت القضية متاهة المفاوضات الديبلومایة المستمرة حتى يومنا هذا. رفضت أذربيجان التفاوض مع أرتساخ كي لا يعتبر ذلك إعترافاً منها بها وطلبت أن تنوب أرمينيا الشرقية عنها، وهكذا حصل.

تستمر المفاضات منذ اكثر من عقدين من الزمن دون نتائج تذكر لأن لا أحد من الأطراف المشاركة ترغب في سلوك الدرب الصحيح والقانوني الوحيد لحل قضية أرتساخ، ألا وهو البند ٩٢ من معاهدة سيفر للسلام والقائل: "يتم ترسيم الحدود بين دولة أرمينيا (الشاملة، التي خرجت منها أرمينيا الشرقية بإنضمامها إلى الإتحاد السوفييتي في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠) وكلٍ من أذربيجان وجورجيا بالإتفاق المباشر للدول المعنية...". فالحقيقة هي أن أرتساخ (كاراباخ) **هي جزء محرر من دولة أرمينيا الشاملة**، وليس من أرمينيا الشرقية. لذلك فمسألة ترسيم حدودها النهائية مع أذربيجان لا يمكن أن تقوم إلّا على أساس **المادة ٩٢ من معاهدة سيفر**، لذلك تماطل الدول الغربية المعنية بقضية الصراع الآذيري الأرمني في إقتراح حلول حقيقية بل تسعى لضم أرتساخ لدولة أرمينيا الشرقية لإبقاء معاهدة سيفر خارج التداول.

أرمينيا الشرقية، هي الأخرى تتجنب إثارة موضوع معاهدة سيفر وتفضل التلائم مع الطروحات الغربية القائلة بالتنازل عن بعض المناطق لأذربيجان وضم ما تبقى من أرتساخ لها، مقابل صلح دائم مع تركيا يتم بموجبه إعتبار الحدود الحالية بينهما نهائية وطوي قضية أرمينيا الغربية مرة وإلى الأبد، مع وعود بضخ إستثمارات أجنبية بالمليارات لدعم إقتصاد أرمينيا الشرقية. (مؤخراً وعدت دولة قطر، الصديقة لتركيا، بأنها تنوي إقامة استثمارات بقيمة ١٥ مليار دولار في أرمينيا الشرقية).

هذه المظاهر إن دلت على شيء، فهي في أحس الأحوال ومع اعتبار حسن النية، تدل على إسلوب **غير موفق في إختيار طبيعة العلاقات الصحيحة** بين الحالتين القانونيتين المختلفتين لكلٍ من جمهورية أرمينيا الشرقية وجمهورية أرمينيا الغربية وشعبها المهجر في كافة أنحاء العالم، بسبب استمرار الإحتلال التركي لها.

هذا اللغط وعدم الالتزام بالقواعد القانونية **لا تليق بأمة تعاني من قضية بحجم قضية أرمينيا الغربية** وحقوقها المغتصبة وتشتت الملايين من أبنائها في كافة أصقاع الأرض. الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر وسلبي على العمل السياسي الجاد الذي تمارسه حكومة أرمينيا الغربية لجهة نشر الوعي في قضية الحقوق السياسية والقانونية لأرمينيا الغربية، إن على ساحة جماهير أرمن المهجر القسري وخاصة جيل الشباب، أو على الساحات الشعبية والرسمية في دول الجوار خاصة والعالم عامة.

أصاب السيد سيميون باغداساروف، رئيس المركز الروسي لأبحاث الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، حين لفت مؤخراً أثناء مقابلة أجراها معه فلاديمير سولوفيوف، أنه "لكان **من الأصح أن تسمي جمهورية أرمينيا نفسها -جمهورية أرمينيا الشرقية-** لأنها لا تشكل سوى ٧% من مساحة أرمينيا الشاملة".

* * *

في هذا السياق نجد ضرورة الإشارة إلى أهمية الفصل بين مسألتين أساسيتين فيما يخص القضية الأرمنية. الأولى هي مسألة الإعتراف بالمجازر، والثانية هي مسألة الأرض وحقوق أرمينيا الغربية في تحرير أرمينيا الغربية مع كيليكيا المحتلتين وإقامة دولة أرمينيا الغربية المعترف بها دولياً.

كثيرون يخلطون بين المسألتين. بعضهم عمداً، والبعض الآخر من دون عمد.

وهنا نجد السواد الأعظم من الأرمن، وعلى رأسهم جمهورية أرمينيا الشرقية، يهللون ويرحبون بأي إعتراف بالمجازر الأرمنية من قبل أية دولة أو جهة بغض النظر عن مضمون نص الإعتراف، لأن همهم الوحيد ينحصر في نيل الإعتراف المعنوي والأخلاقي دون إعطاء أية أهمية للجانب القانوني والسياسي المرتبط مباشرة بحقوق أرمينيا الغربية واستعادة الأراضي والسيادة الوطنية عليها. بينما القسم الآخر من الأرمن (الأوعى سياسياً) لا تهمه الإعترافات الأخلاقية والمعنوية بل تلك التي تتضمن نصوصاً ذات قيمة قانونية وسياسية تؤدي بالضرورة لتثبيت الحقوق وتدعم عملية التحرير.

في ٢١ سبتمبر ١٩٩١ جرى إستفتاء شعبي في أرمينيا الشرقية لإعتماد **إعلان إستقلالها**، وقد حصل على أغلبية ساحقة. إن مقدمة هذا الإعلان يسند الإستقلال إلى الدولة التي أنشأها حزب الطاشناق في يريفان والمناطق المحيطة بها في ٢٨ مايو ١٩١٨ (وكانت مساحتهالا تتجاوز ١١،٠٠٠ كم٢) والتي لم تعترف بها آنذاك سوى تركيا ، وليس إلى دولة أرمينيا الشاملة (١٧٠،٠٠٠ كم٢) ذات الإعتراف الدولي في مؤتمر باريس للسلام (١٩ يناير ١٩٢٠). وأن

البند الحادي عشر منه يذكر المجازر التي تمت ضد "أخوانهم الأرمن **في أرمينيا الغربية**"، مع التعهد والإلتزام **للمساعدة** في نيل الإعتراف الدولي بها. فقط لا غير..! والملفت أن الإعلان لا يأتي على ذكر الأراضي الأرمنية المحتلة ولا يتطرق لحقوق أرمن أرمينيا الغربية في تحريرها واستعادة السيادة عليها. حتى موضوع الإعتراف بالمجازر لم ينل سوى الإلتزام "**بالمساعدة**" في نيل الإعتراف الدولي بها، لا أكثر..!

من هنا، على كل من يهتم بشكل جدي بوضع الأرمن في الشرق الأوسط ويتابع تطورات كفاح أرمن أرمينيا الغربية، التمييز بين جمهورية أرمينيا الشرقية وأرمن أرمينيا الغربية في مسألة تحديد الجهة القانونية الصحيحة المخولة بالتصدي لملف حقوق أرمينيا الغربية وشعبها، الذي هو صاحب الحق والواجب الأوحد في تسمية الهيئة السياسية الملائمة لخوض قضية تقرير مصير أرمينيا الغربية.

من المستغرب أحيانا أن تتلقى حكومة أرمينيا الغربية، حين تسعى لفتح حوار مع ممثلي دول أخرى، خاصة عربية، عبارات من قبيل "لا نريد إزعاج جمهورية أرمينيا (الشرقية)"..! **ولماذا تنزعج أرمينيا الشرقية إذا قام أرمن أرمينيا الغربية بممارسة حقهم في تقرير مصيرهم ..؟** علماً أن الدول الغربية لا تتصرف بنفس الطريقة مع المؤسسات الحكومية لأرمينيا الغربية، لأنها تدرك تماماً أنها لا تستطيع إنكار قانونيتها.

هذا طرح تم تعميمه من قبل أعداء الشعب الأرمني بشكل تدريجي لربط حقوق أرمينيا الغربية بجمهورية أرمينيا الشرقية، التي هي أساساً لا تملك أي تفويض قانوني من قبل أرمن أرمينيا الغربية، ولا حتى أي صفة قانونية مثبتة بالقانون الدولي للتكلم بإسم دولة أرمينيا الشاملة، والتي كما سبق وذكرنا كيف نأت أرمينيا الشرقية بنفسها

وإنفصلت عن كل حقوق دولة أرمينيا الشاملة بإنضمامها للإتحاد السوفييتي في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠، وأكدت ذلك الإنفصال في ١٩٩١ بنص إعلان إستقلالها بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي.

إن حكومة أرمينيا الغربية اليوم، والتي أعلنت نفسها حكومة إستمرار لحكومة دولة أرمينيا ذات الإعتراف الدولي الممنوح لها من قبل المجلس الأعلى لدول الحلف في مؤتمر باريس للسلام بتاريخ ١٩ يناير ١٩٢٠، هي الهيئة السياسية الوحيدة في المهجر الأرمني التي تتمتع بصفة "المنتخبة" فعلياً من قبل ٢٨،٠٠٠ من أرمن أرمينيا الغربية خلال الإنتخابات التشريعية الثانية التي جرت في شهر نوفمبر ٢٠١٨ وشارك فيها حتى الأرمن القاطنين في أرمينيا الغربية وكيليكيا المحتلتين بنسبة ١٧% من مجمل عدد المنتَخِبين.

وفي الحقيقة أن أرمن المهجر يتبعون لهذه الدولة (أرمينيا الغربية) بصفتهم رعاياه المتواجدين في المهجر قسراً، وليس للكنائس أو الأحزاب بصفتهم "أقليات مسيحية" أو "أقليات إثنية"..! هناك لغط كبير وواسع في الفهم الصحيح لأرمن المهجر ، تقع الملامة بشكل أساسي على المنظمات الأرمنية في المهجر لتقاعسهم في التقديم السليم للأمور. فكان من واجبنا التوضيح. ومن هنا يبدأ المسار الصحيح.

في صيف ٢٠١٩ حدثت خلافات داخلية عميقة في المجتمع الأرمني في محافظة الحسكة في الجمهورية العربية السورية سببها الفساد المنتشر في الكنيسة الأرثوذكسية الأرمنية في القامشلي. أكثرية الأرمن إتهموا القائمين على الكنيسة بتبديد أو سرقة الأموال الموجودة في صندوق الكنيسة، والتي هي أصلاً من مساهمات الجالية نفسها أو التبرعات القادمة من أرمن الخارج لإستخدامها لمساعدة وحماية أفراد الجالية هناك.

هذا النوع من المشاكل والخلافات ليست محصورة بالحسكة أو القامشلي فقط، بل هي ظاهرة عامة في الكثير من الجاليات الأرمنية في المهجر، والسبب الرئيسي هو أن تحالف الكنيسة - "الأحزاب" التقليدية نصبت نفسها ممثلة للجاليات في كل مكان. بينما الحالة الصحيحة المفروض أن تسود هي أن تكون لجمهورية أرمينيا الغربية مكاتب تمثيل رسمية (سفارات أو قنصليات) لرعاية مصالح هذه الجاليات ومنع سرقتها وإستغلالها من قبل قلة غير مسؤولة ولا صفة تمثيلية أو قانونية لها. على أن يتم فتح هذه المكاتب بالتنسيق مع الدول المضيفة وفق معايير إتفاقية فيينا - ١٨ أبريل ١٩٦١ (VIENNA CONVENTION ON DIPLOMATIC RELATIONS AND OPTIONAL PROTOCOLS).

(٦) أرمينيا التركية: وهي الجزء الغربي من أرمينيا التاريخية والتي كانت خاضعة للحكم البيزنطي حتى تاريخ دخول العثمانيين للقسطنطينية في ١٤٥٣ حيث سميت بعدها بأرمينيا التركية (أرمينيا الغربية).

(٧) النقطة ١٢: يجب ضمان السيادة الآمنة للجزء التركي من الإمبراطورية العثمانية الحالية ، لكن الجنسيات الأخرى التي هي الآن تحت الحكم التركي يجب أن تضمن أمنًا لا شك فيه للحياة وفرصة مطلقة للتطور المستقل...

(٨) https://warmeniagov.com/legal-docs-01

(٩) الملحق ج - قرار دولة أرمينيا بمصادقة معاهدة سيفر - ٢٤ يونيو ٢٠١٦

(١٠) أسماء جميع الدول التي قدمت طلبات توكيل رسمية إلى رئيس الولايات المتحة الأميركية وودرو ويلسون في ٢٦-٢٧ أبريل ١٩٢٠ من أجل إصدار قرار تحكيمي دولي بخصوص رسم الحدود الدولية بين تركيا ودولة أرمينيا (الغربية) التي تم الإعتراف الدولي بها في ١٩ يناير ١٩٢، علماً أن جميع هذه الدول مُلزَمة بتطبيق هذا القرار، وأن هذا الإلزام ساري المفعول وغير خاضع للإلغاء أو النقض: بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، كندا، أستراليا، نيزيلاندا، جنوب أفريقيا، الهند، باكستان، بنغلادش، بلجيكا، اليونان، بولندا، البرتغال، التشيك، رومانيا، سلوفاكيا، صربيا، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة، الهيرسك، مقدونيا، مونتينيغرو، تركيا، دولة أرمينيا، الولايات المتحدة الأميركية (الطرف المحكم).

(١١) حزب الطشناق كان هو الحاكم في يريفان آنذاك (١٩٢٠)، وبحسب شهادات القائد العسكري الأرمني الرمز "القائد أنترانيك أوزانيان" والتي أدلى بها لصحيفة "أباكا" الأرمنية التي كانت تصدر في باريس - يناير ١٩٢١ - قال: "في المؤتمر العام لحزب الطاشناق في مدينة فيينا عام ١٩٠٧ تم إتخاذ قرار الإكتفاء بالمشروع القوقازي (أي أرمينيا الشرقية) ما يعني التخلي عن أرمينيا الغربية نوعاً ما، عندها كانت إستقالتي من الحزب".

## الباب الرابع: الدور التركي، وغياب الدور الأرمني

بالعودة إلى مرحلة ما بعد ١٩٢٣ ، أي تاريخ تأسيس دولة "تركيا الحديثة" **الإصطناعية** على حساب حقوق دولة أرمينيا بتواطئ فاضح من قبل الدول الغربية نفسها الموقعة على حقوق أرمينيا الغربية والمُلزمة بها، لم يتبق للأرمن في دول المهجر أي مجال لممارسة العمل السياسي. فقام مناصرو الأحزاب الأرمنية التقليدية[١٢]، التي نشأت وتأسست أصلاً في الوطن المحتل للكفاح من أجل إستقلال أرمينيا من نير الإحتلال العثماني، بإعادة تنظيم أنفسهم مرة أخرى "كأحزاب" لم يتبق منها سوى الشعارات الثورية والإيديولوجية ولكن دون أرضية واقعية لممارسة تلك الشعارات. فانبرت إلى ممارسة العمل الإنساني والإجتماعي والإهتمام بتنظيم الحياة اليومية للمهجرين الأرمن في دول الإستضافة ومساعدتهم للتكيف مع الأمر الواقع الجديد.

لقد قامت هذه الأحزاب والجمعيات بعمل جبار ومهم في فترة صعبة من الزمن لتأمين المأوى للأيتام وفتح المدارس وممارسة أنشطة ثقافية وإجتماعية للحفاظ على **الهوية واللغة وحلم العودة إلى الوطن**.

ومع مرور السنين واستمرار تدفق المساعدات المالية السخية التي كانت تأتي من جهات دولية لمساعدة المهجرين الأرمن، ضمن سياسة تحويل **شعب حي** كامل إلى مجرد **لاجئين** لا حقوق سياسية أو وطنية لهم واستبدالها بالشفقة والمساعدة على تحسين أوضاعهم المعيشية في بلدان الهجرة (سياسة التوطين)، دخل الشلل السياسي إلى الواقع الأرمني في دول المهجر، وتحولت الأحزاب والجمعيات إلى مؤسسات تخدم فقط **إستمراريتها**، لتتحول شيئاً فشيئاً إلى جماعات متناحرة سيطر عليها **الفساد المالي والإداري**، الأمر الذي أخرجهم نهائياً وطوعاً عن ممارسة أي عمل سياسي جدي لجهة الدفاع عن

الحقوق الأرمنية المغتصبة في إستعادة دولتهم المعترف بها والمحتلة إلى الآن من قبل دولة أجنبية هي تركيا. ولعل قضية السعي العبثي وراء سراب **"الإعتراف بالمجازر"** شكلت نوعاً من **الهروب إلى الأمام** بالنسبة لكافة المؤسسات الأرمنية في المهجر، سياسية كانت أم إجتماعية أو دينية. بهذه الطريقة استمرت هذه المؤسسات بالتظاهر بفعل شيء ما "وهام" على الصعيد الوطني بينما في الحقيقة كان جل همهم هو **ضمان ولاء العامة من خلال استغلال المشاعر القومية والوطنية للحفاظ على استمرارية تلك المؤسسات التي أصبحت مصدر رزق لا يستهان به بالنسبة لقياداتها**.

ليس في القانون الدولي ما ينص على أن حقوق الشعب الأرمني التي سبق ذكرها أعلاه **مرهون تطبيقها بالإعتراف بالمجازر..!!!!** لا وجود لهكذا نصوص أو شروط مسبقة، فلماذا إذن كل هذا التضليل لعامة الشعب الأرمني المهجَّر في كافة أنحاء العالم، والذي أولى الثقة والولاء لهذه "المؤسسات والقيادات"؟ نذكر جيداً أن الكلام عن السياسة كان ممنوعاً على الشباب الأرمني داخل الأندية التابعة للأحزاب والجمعيات..! لماذا؟ ولخدمة أي هدف شريف..؟

من رحم هذا الشلل السياسي الغير مقنع لجيل الشباب، انفجرت ظاهرة الكفاح المسلح الأرمني المعاصر عام ١٩٧٥ **(الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا - أسالا)** عندما كانت الفرصة سانحة بفضل الفوضى الأمنية السائدة بفعل الحرب الأهلية في لبنان. كانت صرخة أراد بها بعض الشباب الأرمني الواعي التعبير أولاً عن رفضه لهذا الصمت المريب السائد في الساحة السياسية الأرمنية بالدرجة الأولى قبل أي شيء آخر. كانت محاولة دون أفق سياسي مدروس أو محسوبة النتائج. ولكنها فعلت فعلتها إلى درجة معينة لجهة بروز وعي عام بضرورة **إعادة ترتيب البيت الأرمني السياسي الداخلي** بعيداً عن تقييدات المؤسسات الأرمنية المشلولة

والتي أصبحت عائقاً جدياً أمام أي فكر سياسي حر يسعى للدفاع عن حقوقنا الوطنية المعترف بها دولياً، والتي هي أكثر من كافية **ولا ينقصها سوى من يتبناها ويتصدى لمسؤولية تمثيلها والعمل الحقيقي لتطبيقها**.

من هذا المفهوم نشأت ضرورة تأسيس هيئة أرمنية سياسية تمثيلية تكون لها الصفة القانونية للتكلم بإسم أرمن أرمينيا الغربية المغتصبة المنتشرين في دول المهجر في كافة أنحاء العالم. فكانت حركة مجموعة كبيرة من المثقفين والمفكرين الأرمن من دول عديدة حول العالم، وخاصة لبنان وسوريا، وصل عددهم إلى ما يزيد عن الخمسين شخصية معتبرة ذات تاريخ مشرف في نشر الفكر الوطني خلال عقود السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بشكل مستقل عن المؤسسات الأرمنية التقليدية. قامت هذه المجموعة بصياغة خارطة طريق لإنشاء تلك الهيئة السياسية التي يجب أن تتمتع بصفة **الممثل الشرعي والوحيد** لأرمن أرمينيا الغربية، مستفيدين من تجربة الشعب الفلسطيني ونجاحه في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية التي تمتعت بصفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وبدأت هذه المجموعة بالتوجه إلى كافة المؤسسات السياسية والإجتماعية والدينية الأرمنية للإِنْضِمام إلى هذه الهيئة بل وقيادتها نظراً لما لدى تلك المؤسسات التقليدية من إمكانيات مادية وتنظيمية تراكمت عبر العقود في المهجر، ظناً منهم أن هذا المشروع الوطني سيعيد الحياة إلى تلك المؤسسات المشلولة والمنشغلة في مهمة الحفاظ على ذاتها، فجاءت النتيجة صادمة حين كان أول من وقف بوجه هذا المشروع الوطني الفريد هي نفس تلك المؤسسات التي فرضت نفسها وخطفت ولاء العموم الأرمني بالشعارات الوطنية الرنانة الفارغة، بينما في أول خطوة عمل وطني جاد إجتمعت كلها لتقف في وجه هذه المحاولة اليائسة وقضت على كل الفرص لتحقيق

ذلك المشروع الرائد وقتلته في مهده حفاظاً على المؤسسات والمكاسب الذاتية[١٣].

محرك وقاطرة هذه المجموعة من المثقفين والمفكرين الأرمن في المهجر، المحامي اللبناني كسبار ديرديريان أعلن بإسمه ونيابة عن جميع أفراد المجموعة[**]، في بيان تلاه بالصوت والصورة في بيروت بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧، تسليم راية الدفاع عن حقوق أرمينيا الغربية للمؤسسات الحكومية لأرمينيا الغربية برئاسة السيد أرمناك أبراهاميان.

* * *

بعض الدول الأوروبية الأساسية في الحرب العالمية الأولى كانت بحاجة للولايات المتحدة الأميركية ورئيسها آنذاك وودرو ويلسون، المؤيد لإنشاء دولة أرمنية كبيرة وقوية في المنطقة. وقد سايرته لضمان دخول أميركا الحرب إلى جانب الحلفاء وتحقيق النصر، بعد أن كانت المخاوف بدأت بالتزايد، وخاصة لدى الطرف البريطاني، بعد أن تعرض الأسطول الفرنسي لهزائم كبيرة أمام الغواصات الألمانية عام ١٩١٦. استمرت هذه المسايرة خلال فترة مؤتمر باريس للسلام الذي حضرها الرئيس الأميركي ويلسون شخصياً وبقي

---

[**] الشعراء فاهي فاهيان وكالوست خادينتس، الأطباء روبير دجيبيدجيان وكيفورك تيميزيان، المحامين دز روبين بوغوصيان وكاسبار ديرديريان، المؤرخين أرتور بيليريان وأكابي نصيبيان، المهندسين فاروجان سالاطيان ونوبار مارتايان، الكتاب كيفورك أدجيميان، أنترانيك أراراد، ليفون فارتان، هاغوب بوغوصيان وميناس كوجايان، البروفيسور خاتشادور بيليكيان ويروانت كاسوني، بالإضافة إلى الحلقة الأدبية الأرمنية اللبنانية.

في فرنسا ستة أشهر متواصلة، لإيمانه بنقاطه الأربعة عشرة الشهيرة وأن الحرب العالمية الأولى كان عليها أن تكون الحرب التي ستنهي كل الحروب The war that ends all wars، وسعى بكل جهد لتأسيس عصبة الأمم لتكون المنصة الدولية الضامنة لعلاقات دولية أساسها العدل والأحترام المتبادل بين الأمم والإعتراف بحق الجميع في السيادة والأمن.

حتى بعض مراكز القوة الداخلية في أميركا كانت تنظر للرئيس ويلسون على أنه حالم وغير واقعي وأن نقاطه الأربعة عشر تصلح أكثر لتكون قصيدة رومانسية وليس أساساً لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكان لدى تلك المراكز وحلفائها في أوروبا نظرة مختلفة تجاه مستقبل العالم لا مكان فيه لإحترام حقوق الأمم والعدالة الدولية. من هنا جاءت التناقضات في تصرفات كلٍ من فرنسا وبريطانيا في تبني بعض المواقف المتقدمة تجاه حقوق الأرمن خلال الحرب ومؤتمر باريس ومن ثم الإنقلاب على تلك المواقف ودعم أتاتورك الخارج عن القانون لينسف كل ما تم ترتيبه بخصوص الحقوق الأرمنية وفرض أمر واقع جديد ومعاكس عن طريق البطش وقوة السلاح. من كان يمول أتاتورك ويزوده بالسلاح سوى صهاينة أوروبا المدعومين من بريطانيا وفرنسا؟ حصل هذا التواطؤ وأخذ طابعاً ممنهجاً بعد قيام الصهاينة بمساعدة بريطانيا وفرنسا في قضية إقناع الرئيس الأميركي لدخول الحرب، من خلال نفوذهم لدى أصحاب المصارف في الولايات المتحدة الأميركية الذين كان لهم بدورهم تأثيراً كبيراً على الرئيس ويلسون. لقد قام المؤتمر الصهيوني بهذه الوساطة لقاء وعد بلفور الذي صدر في ٢ نوفمبر ١٩١٧ موجهاً للسيد روتشيلد وليس للمؤتمر الصهيوني، كما يفترضه منطق الأمور.

كل ما سبق يفضي إلى كشف أن الصهاينة وحلفائهم الأوروبيين كانوا يمارسون سياستين متناقضتين، واحدة في العلن ترضي الرئيس الأميركي الذي كان مهتماً بشكل شخصي وبكل إصرار على منح الأرمن كافة حقوقهم دون نقصان، وأخرى في الخفاء تقوم بإفراغ كل تلك الحقوق الأرمنية من مضامينها من خلال تجاهل المعاهدات والمواثيق الدولية والإلتفاف حولها بالسبل السياسية والديبلوماسية كي لا يتم تطبيقها على الأرض من جهة، وتوفير كل الشروط اللازمة لأتاتورك للتمكن من قلب نتائج الحرب العالمية الأولى على الأرض فيما يخص الملف الأرمني من جهة أخرى.

تلك القوى المراوغة الفاعلة من خلف الكواليس كان لديها مشاريع بعيدة الأهداف في المنطقة، تحتاج لأدوات خاضعة لها. وبالتالي فإن وجود دولة أرمنية قوية في الشرق الأوسط كان سيعرقل تلك المشاريع. كانت الموافقة على إنشاء الكيان الصهيوني ليس فقط لأجل سواد عيون اليهود وهَمّ إنشاء دولة قومية لهم، بل للإستفادة منها مستقبلاً كقلعة متقدمة في المنطقة لتحقيق حلم السيطرة الكاملة على الشرق الأوسط (الأرض المقدسة) التي ستكون مركز الحكومة العالمية الواحدة. ولضمان أداء هذه القلعة دورها بشكل فاعل ومحمي كان لا بد من سند لها في الشمال. أرمينيا لم تكن مناسبة لهذه المهمة نظراً لغياب الود بين الأرمن واليهود منذ قديم الزمان، لذا كان يجب إلغاء وجود أرمينيا من كامل منطقة الشرق الأوسط وإزاحتها شمالاً لتكون دولة قوقازية وليس شرق أوسطية، واستبدالها بتركيا خاضعة مهزومة وجاهزة للعب أي دور لقاء إعطائها مساحات جغرافية ترضيها من جهة وتعينها في أداء دورها من جهة أخرى. أي بإختصار، لقد تمت الموافقة عملياً على مضمون مذكرة الإحتجاج التركي على معاهدة سيفر والتي تقدم بها رئيس وزراء تركيا محمد

عادل فريد باشا في يونيو ١٩٢٠ للطرف الفرنسي كما سبق وذكرنا. (الصفحة ٤٠)

لم يكن لينجح أتاتورك لولا الدعم والمساندة المباشرة والغير مباشرة التي تم توفيرها له بكافة الطرق والسبل من قبل بريطانيا وفرنسا والمؤتمر الصهيوني، كذلك من البلاشفة ذوي العلاقات الوطيدة مع كارتيلات المصارف الدولية، كلٍ لأسباب تخص مصالحه الذاتية بعد إنتهاء الحرب. فأصبح مصطفى كمال أتاتورك الرئيس الأول لتركيا، ويبدو أنه لا يزال هو، أو من أوجده وشغله، هو الحاكم الحقيقي لتركيا منذ ١٩٢٣ إلى اليوم. من المثير للإهتمام أن الحكم في تركيا قد شهد تقلبات كثيرة منذ ١٩٢٣ ، إذ تناوب على رأس الدولة أنظمة مختلفة من علمانية إلى دينية ثم طغمة عسكرية ثم مدنية، برلمانية ورئاسية..إلخ ولكن الثابت دوماً هو بقاء صورة أتاتورك قائمة فوق رؤوس كل تلك التيارات المتناقضة التي حكمت تركيا..!! والأغرب أن كلمة أتاتورك تعني "أبو الأتراك" بينما أتاتورك لم يكن لا مسلماً ولا تركياً..!! فإلى أية جهة دولية ترمز صورة أتاتورك حتى يومنا هذا؟ ربما ترمز لداعش أو لجبهة النصرة، أو للجهة التي صنعتهما.

* * *

هناك شرطين ضروريين ولازمين بالنسبة للدول الإصطناعية المرَكَبة بالخديعة وسلب حقوق الآخرين ، كتركيا وإسرائيل، كي تستمر بالوجود هما : **الدور** و **القدرة على الاستمرار في لعبه**.

تم تركيب دولة تركيا الإصطناعية بهذه الطريقة لتكون قلعة متقدمة في المنطقة تخدم أساساً ضمان ثلاثة مشاريع ليس لأي منها أية علاقة بمصالح المنطقة وشعوبها الأصيلة:

**الأول**: خدمة وتحقيق **المخطط الطوراني** في وصل تركيا براً إلى أعماق آسيا وصولاً لمقاطعة إيغور الصينية، مسقط رأس العثمانيين. ويضمن هذا المشروع إعادة فتح طريق الحرير من دون مؤسسيه الأصليين من الأرمن والعرب منذ آلاف السنين. حيث كانت مدينة آني التي ضمتها تركيا بالتواطؤ مع منظمة يونيسكو إلى ميراث تركيا الثقافي عام ٢٠١٦، بالرغم من كافة التقارير الفنية والتاريخية المتخصصة الصادرة عن يونيسكو تثبت أرمنية هويتها منذ تأسيسها. كما يضمن المشروع أيضاً القبض والسيطرة على كل الطرق الاستراتيجية لنقل البضائع والبترول والغاز في المنطقة بيد دعاة العالم أحادي القطب، بعد عزل الإتحاد الروسي والصين الشعبية.

الثاني: هو **ضمان بقاء الأراضي الواقعة بين الفرات والنيل في غير متناول الشعوب الأصيلة** والأصحاب الحقيقيين لها، إما من خلال الإحتلال المباشر كما هو في حالة أرمينيا الغربية وكيليكيا، أو من خلال استمرار عدم الإستقرار في المنطقة بخلق صراعات متواصلة لا تنتهي ويلعب في تأجيجها كل من تركيا وإسرائيل في تبادل ممنهج للأدوار مع ما تقدمه الدول الغربية من إثارة النعرات المستمرة بإستغلال قضايا ذات علاقة بأقليات مذهبية أو دينية أو إثنية في المنطقة يجري استثارتها من فترة لأخرى لدعم التوتر وعدم الاستقرار.

والجدير بالذكر أن معظم، إن لم نقل كل، تلك الأقليات وغير الأقليات وقعت في فخ التحول إلى وقود طيعة لتلك النعرات المفتعلة بسبب اعتمادهم سياسات التقوقع والخوف من الإنفتاح نزولاً أمام نصائح الغرب تحت ذريعة الحفاظ على الهوية الثقافية والتميز وما شابه من طروحات تم تمويلها بسخاء، بينما لو استندت تلك المكونات إلى حقيقة إنتمائها للمنطقة كشعب أصيل لكانت حافظت على ثقافاتها

وهوياتها الأصيلة من خلال الوعي الجماعي في ضرورة التكاتف والإنفتاح والتواصل وحماية بعضها البعض دون الوقوع في دوامة التنافر ورفض الآخر.

الثالث: وهو الأخطر، ويكمن في **تهيئة المناخ الدينيي المتطرف كبديل للفكر القومي** الذي عملت إسرائيل والرجعيات العربية على تحطيم أسسها خلال نصف قرن، بينما تقوم تركيا ومن خلال "الفكر الإخواني" الإسلامي شكلاً ولكن البعيد كل البعد عن الإسلام مضموناً، بتهيئة منصة الإسلام السياسي الذي كان عليه أن يضبط إيقاع صعود "الدولة الإسلامية" المسخ. إذ كان على الفكر الوهابي أن ينتج الإنتشار "الإسلامي" الدموي المرعب بجيوش من المتطرفين عشاق الدم والحوريات، لتأتي تركيا وتضفي صفة الدولة على ذلك الإرهاب الأعمى، وتجعل من تلك الدولة أمراً واقعاً تقدم لها تركيا كل ما يلزم لفرض الفوضى والإنهيار السياسي والإجتماعي على كامل مساحة المنطقة تمهيداً أمام الغرب "المتحضر" ليأتي بجيوشه المتطورة "لتخليص الإنسانية" من هذه الآفة التي تهدد مستقبل الإنسانية وتعلن النصر النهائي وقيام **النظام العالمي الجديد أحادي القطب** من دمشق، التي كم كان السيد أردوغان متشوق للصلاة في جامعها الأموي. أما وقد إختلطت الأوراق على الأرض بعد الدخول العسكري الروسي المباشر في هذه الحرب الكونية، تم تكليف تركيا بلعب دور المفاوض الوحيد القادر على ضبط بقايا هذه الدولة الإسلامية التي سقطت كافة عماماتها ولحاها.

هل هي صدفة تزامن الحديث عن يهودية إسرائيل وإسلامية تركيا في نفس الحقبة..!؟ ولا يزال يصدق البعض أنه يمكن ترويض تركيا وجعلها "عقلانية" و"تحسين" نواياها..؟

قصة تفضح حقيقة تركيا "الحديثة" التي أسسها "أبو الأتراك" الملقب بأتاتورك والذي تفخر تركيا اليوم بالإلتزام برؤيته وسياساته وميثاقه المللي، وهي عن برقية أرسلها السفير البريطاني في تركيا السير بيرسي ليام لورين Sir Percy Lyham Loraine بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٣٨، عن لقائه أتاتورك على فراش الموت قبل يوم واحد من وفاته، حيث جرى حديث بينهما يحمل الكثير عن سر أتاتورك وحقيقة من يمثل ويتبع بالفعل. إذ يروي بيرسي عن ما كان يشغل بال أتاتورك قبل يوم واحد من مماته، وهو أمر من سيخلفه في رئاسة تركيا من بعده. ويعلم السفير البريطاني قيادة بلاده بأن رغبة أتاتورك كانت في أن يتولى الديبلوماسي البريطاني السير بيرسي ليام لورين بنفسه منصب رئيس تركيا خلفاً له..! وقد أنهى بيري برقيته بهذه العبارة : "لقد غامرت بإرسال هذا التقرير الموجز إلى معاليكم، لأن ما مر بيني وبين مصطفى كمال كما هو مذكور في هذه البرقية هو ، إلى حد علمي ، فريد من نوعه في تاريخ الدبلوماسية البريطانية. أود أن أسجل تقديري لهذه المجاملة العظيمة التي قُدمَت لي".

أليس غريب أن يفكر أول رئيس لتركيا المسلمة، وريثة دولة الخلافة الإسلامية، وهو قائد الحركة الأتاتوركية المعروفة بالتشدد القومي التركي، بتسليم حكم تركيا لبريطاني مسيحي؟ تزول الغرابة حين نعلم أن أتاتورك نفسه لم يكن لا تركياً ولا مسلماً بالأساس، بل من اليهود الدونمة المتأسلمين وهو من أتباع شبتاي زيفي وصهيوني ملتزم، جندته المخابرات البريطانية لإدارة الحكم في تركيا وفقاً لتوجيهاتها.

على ضوء ما سبق، يبدو جلياً أن **تركيا "الحديثة" كانت دوراً أكثر منها دولة**. وسينتهي هذا الدور مع إنتهاء الحرب الكونية على سوريا وكامل المنطقة من خلالها. من الطبيعي أن تكون تركيا اليوم ربما الجهة الوحيدة التي تظن وتحاول إقناع نفسها، قبل غيرها، بأنها لن

تنتهي مع إنتهاء الدور، وتعتقد بأنها من الأهمية بمكان إلى درجة أنها يمكن أن تصلح لأي دور جديد في مستقبل المنطقة. هذا من حقها، والمثل الشعبي الأرمني يقول: الدجاجة الجائعة ترى القمح في أحلامها..!

نجحت تركيا إلى حد بعيد بالمساهمة في لعب دور محوري في زعزعة أمن واستقرار المنطقة لعقود من الزمن. كما نجحت في المرحلة الأولى من الحرب الكونية على سوريا في تهيئة ورعاية وإدارة فلول الإرهابيين ووضع أسس ودعم "الدولة الإسلامية"، وكادت أن تنجح في الاستمرار بهذين الدورين لولا القرار الروسي الحازم والتاريخي بالدخول العسكري المباشر لقلب مجريات الأحداث وإسقاط الدور التركي وإمكانية الإستمرار في أدائه.

**<u>ما هي جذور الدور التركي؟</u>**

في عام ١٨٤١ أطلق جوزيبي مادزيني Giuseppe Mazzini ، الفيلسوف الإيطالي[١٤] من مقر إقامته في لندن، فكرة خلق إتحادات عالمية كخطوة نحو جمعها في المستقبل تحت راية الحكومة العالمية الواحدة. ويعتبر أبو الإتحاد الأوروبي، منظمة دول عدم الإنحياز، منظمة الدول الإسلامية..، وغيرها.

وكإحدى أدوات تنفيذ فكرته هذه بدأ بإنشاء حركة **"إيطاليا الفتاة"** Jeune Italie هدفها توحيد إيطاليا، سرعان ما إنتشرت في كلٍ من بولندا **(بولندا الفتاة)** وألمانيا **(ألمانيا الفتاة)** ، إلى أن تم إنشاء **أوروبا الفتاة** التي شكلت نواة الإتحاد الأوروبي فيما بعد.

مع الزمن أثبتت حركات "الفتاة" فاعليتها فتقرر تصديرها إلى خارج أوروبا، فتشكلت حركات "تركيا الفتاة"، "أرمينيا الفتاة"، "مصر

الفتاة" و"سوريا الفتاة" وغيرها، **كما هي "المنظمات الأهلية" التي ينشرها جورج سوروس في هذه الأيام**. حركة "تركيا الفتاة" تحولت إلى حزب الإتحاد والترقي لاحقاً وحزب العدالة والتنمية الحاكم اليوم في تركيا هي استمرار للإتحاد والترقي. أما حركتا مصر وسوريا الفتاة فتحولتا إلى حزب الإخوان المسلمين، كذلك أرمينيا الفتاة تحولت إلى حزب سياسي..!

كل حزب أو تنظيم اليوم تعود جذوره إلى إحدى حركات "الفتاة" محكوم بتنفيذ دوره ضمن المشروع الأممي الأشمل، وهو إقامة النظام العالمي الجديد ذو القطب الواحد. الباقي تفاصيل.

بطلب من جوزيبي مادزيني أنجز الجنرال الأميركي المتقاعد ألبرت بايك Albert Pike في عام ١٨٧١ خارطة طريق مشروع إطباق السيطرة الكاملة على العالم. وتلخص هذه الخارطة بوجوب إشعال ثلاثة حروب عالمية، يصف ألبرت بايك الثالثة منها بالشكل التالي حرفياً:

"الحرب العالمية الثالثة ستلعب من خلال إثارة كراهية العالم الإسلامي لغرض جعل العالم الإسلامي والصهيونية السياسية ينقلبون على بعضهم البعض. بينما يحدث هذا، ستضطر الدول المتبقية إلى التقاتل في حالة من التعب الذهني والبدني والروحي والاقتصادي".

*"The Third World War is to be played out by stirring up hatred of the Muslim world for the purposes of playing the Islamic world and the political Zionists off against one another. Whilst this is going on, the remaining nations would be forced to fight themselves into a state of mental, physical, spiritual and economic exhaustion".*

هل ما يحدث اليوم في الشرق الأوسط يتطابق من ما ذكر أعلاه؟ هل تركيا كانت ولا تزال وفية للدور المطلوب منها كبيدق في المشروع

الأشمل؟ هل يمكن الآن فهم لماذا إنقلبت إنكلترا وفرنسا على معاهدة سيفر بما يخص أرمينيا الغربية وفسحت بالمجال أمام مصطفى كمال أتاتورك، ليمنع بالقوة قيام دولة أرمينيا الشاملة وتكون تركيا هي الممتدة في شمال سوريا والعراق والمسيطرة على قلب الشرق الأوسط؟ هل أصبح مفهوم الآن لماذا تحالف أحد الأحزاب الأرمنية مع حزب الإتحاد والترقي وقرر في مؤتمره العام السادس في فيينا عام ١٩٠٧ بالتخلي عن أرمينيا الغربية والإكتفاء بأرمينيا القوقازية (الشرقية)؟

في النهاية، هل يجب أن نتسائل بعد لماذا قررت أرمينيا الشرقية (القوقازية) الخروج من أرمينيا الشاملة في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ (أي بعد ٧ أيام من القرار التحكيمي الدولي بخصوص رسم الحدود بين أرمينيا الشاملة وتركيا)؟ هل نذكر من هم الذين وقفوا ضد هذا القرارالتحكيمي الدولي منذ اليوم الأول لصدوره؟ نعم ويا للمفارقة، كانوا حاييم وايزمان وقادة الحزب الحاكم حينها في يريفان..!

هذه هي الظروف الحقيقية لحضور وبروز الدور التركي في المنطقة، وإلغاء أرمينيا الغربية من عداد دول الشرق الأوسط.

ضمن هذه الرؤيا يصبح جلياً كيف كان من الضرورة بمكان إبقاء الأرمن خارج اللعبة السياسية الجدية في المنطقة. أى تحرك أرمني جدى نحو المطالبة الفعلية بتطبيق حقوقهم كان يستدعي مواجهته وإخماده بكل الوسائل. كان على المنظمات والهيئات القائمة على "الحياة السياسية" لأرمن المهجر، إشغالهم الأرمن وحصر انتباههم، إما بمسألة المطالبة (بل الإستجداء) بالإعتراف بالمجازر أو التركيز على شؤون ومشاكل أرمينيا الشرقية.

تم رصد ملايين الدولارات من أجل إضاعة البوصلة في صفوف العامة من أرمن المهجر، وإبقاءهم **مُغَيبين** وبعيدين عن ممارسة أي

نشاط سياسي جدي يشكل تهديداً جدياً لًتركيا في أداء دورها براحة وفاعلية، كما ظهرت معالمه في السنين الماضية خلال الحرب الكونية على سوريا.

هل كانت تركيا ستنجح في أداء دورها الحالي الداعم للإرهاب وتوريط سوريا وإيران والعراق بهذه الحرب القذرة لو أن الكفاح المسلح الذي خاضه الشباب الأرمن في فترة السبعينات من خلال الجيش الأرمني السري (أسالا) قد تم تبنيه واستثماره سياسياً من قبل الطبقة السياسية الأرمنية في المهجر، والدول المذكورة الثلاث؟ الجواب القاطع هو لا، خاصة لو تطور العمل السياسي الأرمني إلى مستوى الطرح الجدي لمسألة استعادة الأراضي المغتصبة وإقامة دولة أرمينيا الغربية أمام المحافل الدولية.

تركيا اليوم بأمس الحاجة لصياغة أي دور جديد، حتى ولو كانت كلفته غزو ليبيا. لأن البديل هو الإنقسام ونهاية الدولة الإصطناعية التي تم تركيبها على مقاس الدور المناط إليها وقد فشلت في إنجازه، ويبدو أن لا خطة (ب) لدى مشغليها حتى الآن. إن غزوها لعفرين وشمال سوريا، ومماطلتها في تنفيذ تعهداتها أمام موسكو وطهران فيما يخص إدلب، ليس إلا وسيلة لكسب الوقت ريثما تجد لنفسا دوراً جديداً يضمن لها ما تعتقده هي "وحدة أراضيها". هي تعلم اليوم أكثر من غيرها أنه في الظروف الراهنة، فإن أي إنسحاب لقواتها أو قوات الجماعات الإرهابية التي ترعاها، سيعني حتماً أن إنسحابها سيتدحرج إلى داخل حدودها الحالية، وربما لا يتوقف هذا التدحرج عند حدود أرمينيا الغربية..!

بغض النظر عن شخص الحاكم أو حزبه، تركيا "الحديثة" بمجملها هي جزء لا يتجزأ من المشروع الرامي لزعزعة استقرار المنطقة ومنع السلام والإزدهار فيها. **كل الطروحات القائلة بإمكانية**

**ترويضها وجعلها تنتقل من خندق الأعداء إلى خندق الأصدقاء وشركاء رسم مستقبل المنطقة هو وهم وسراب**. لنتذكر رد الفعل التركي الرسمي المخذي في قضية إغتيال اللواء قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس، فهي رفضت حتى إضفاء صفة "الشهيد" عنهما ولو لفظياً.

**يخطئ من يظن أن الصراع مع تركيا هو صراع حدود وليس وجود**. طالما كانت تركيا موجودة في المنطقة بصيغة ١٩٢٣ فهذا يعني أنها لن تتصرف إلا وفق السياسة الخارجية البريطانية، التي يبدو أنها لا تزال تعمل وفق عقلية القرن الماضي ومنطق الإستثمار في الحروب والأزمات والمؤامرات، ولم تصل بعد لقناعة أن **العصر قد تبدل وأن ما كان ممكناً في بداية القرن العشرين لم يعد كذلك اليوم.**

لا أحد يريد إلغاء الآخرين ونكران مصالحهم، ولكن **الشروط تغيرت**. دول وأمم المنطقة المعروفة بإسم محور المقاومة إستطاعت أن تفرض تغيير الشروط، ولكن ليصبح هذا التغيير مرسخاً وناجزاً وقابلاً للحياة، لا بد من مشاركة أرمينيا الغربية المحررة.

---

(١٢) الهنشاك والطاشناق والرامغفار.

(١٣) من بين هذه المجموعة من المثقفين برز المحامي د. روبين بوغوصيان من حلب والمحامي كسبار ديرديريان من بيروت. حيث ألف الأخير كتاب "القضية الأرمنية في القانون الدولي العام" (صدر عن دار الفارابي عام ٢٠١٥ في بيروت) يشرح فيه هذا المشروع الوطني، ودور الصهيونية في إبادة الأرمن، كذلك الشهادات العربية لنصرة القضية الأرمنية.

(١٤) أحد أعمدة منظمة المتنورين، رواد مشروع النظام العالمي الجديد أحادي القطب.

# الباب الخامس: عودة أرمينيا الغربية وعودة الدور الأرمني الفاعل في المنطقة

إنهار الإتحاد السوفييتي وتفكك، وبدورها عادت شقيقتنا "أرمينيا الشرقية" التي كان إسمها في الإتحاد السوفييتي "الجمهورية **الأرمنية** الإشتراكية السوفييتية" مستقلة مرة أخرى، وأصبح إسمها **"جمهورية أرمينيا"**، وسقطت منها صفة **"الأرمنية"**. وبرزت قضية منطقة أرتساخ (كاراباخ) التي كان يجب تحديد هويتها بين أن تبقى تابعة للسيادة الأذربيجانية، كما كان جوزيف ستالين قد قرر بشطبة قلم نقلها من السيادة الأرمنية إلى الآذيرية، أو أن تتحرر منها. عندها هب الأرمن في كافة أنحاء العالم للتطوع في الدفاع عن الهوية الأرمنية لتلك المنطقة الغالية على قلوب كل الأرمن، والتي هي جزء لا يتجزأ من دولة أرمينيا الشاملة، والتي كان يجب رسم حدودها مع أذربيجان بموجب معاهدة سيفر، بالإتفاق بين دولة أرمينيا الوليدة الشاملة حينذاك ودولة أذربيجان وفق المادة ٩٢ منها. ولكن وبحكم إنضمام أرمينيا الشرقية إلى الإتحاد السوفييتي ووقوع منطقة كاراباخ بينها وبين أذربيجان، التي إنضمت هي الأخرى للإتحاد السوفيتي، وإنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على معاهدة سيفر، بقيت منطقة كاراباخ رهينة الإتحاد السوفييتي حتى إنهياره، ونشأ إثر ذلك الصراع عليها.

تم تحرير أرتساخ (كاراباخ) بجهود جميع الأرمن، وفي خضم نشوة التحرير تولد عند بعض شباب أرمن المهجر المشاركين في تحريرها، مع مجموعة من شباب أرمينيا الشرقية المؤمنين بضرورة وحتمية استعادة دولة أرمينيا الشاملة، قرار مواصلة الكفاح من أجل تحرير كافة الأراضي الأرمنية المحتلة، فتم تأسيس **"المجلس**

**الوطني لأرمينيا الغربية"** في مدينة شوشي في أرتساخ (كاراباخ) بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤، حيث تعهد المؤسسون بالكفاح من أجل تحرير آخر شبر من الأراضي الأرمنية المحتلة واستعادة دولة أرمينيا الشاملة بما فيها كيليكيا.

في البداية قام المجلس الوطني لأرمينيا الغربية بتسجيل نفسه في فرنسا كمنظمة أهلية وتقدم بطلب للإنضمام والمشاركة الفعلية في لجنة صياغة **الإعلان الأممي لحقوق الشعوب الأصيلة**. في ٢٠٠٦ إنضم رئيس المجلس السيد أرمناك أبراهاميان وبعض أعضائه في تلك اللجنة التابعة للأمم المتحدة، وكان لهم الدور الكبير في صياغة ذلك الإعلان الأممي الذي أصدرته الأمم المتحدة في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٧. والمثير للإهتمام أنه جاء مطابقاً **لإعلان حقوق أرمن أرمينيا الغربية** الصادر في باريس عن المجلس الوطني لأرمينيا الغربية بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٠٧، أي **قبل ٨ أشهر من إعلان الأمم المتحدة..!**

كانت القناعة الراسخة لدى المجلس الوطني لأرمينيا الغربية تقول بأن تطبيق حقوق الشعب الأرمني لا يمكن تحقيقه من خلال منظمات أو أحزاب بل بواسطة **مؤسسات دولة أرمينيا الغربية** (الجزء المتبقي من دولة أرمينيا الشاملة بعد إنفصال أرمينيا الشرقية منها) التي بقيت شاغرة منذ ١٩٢٠ ولم تنبري أية جهة أرمنية سياسية لتبني مسؤوليتها في الحفاظ عليها. **فالدولة قائمة ومعترف بها دولياً وأصولاً، وحدودها أيضاً معتمدة دولياً، وأراضيها محتلة بموجب معاهدة لاهاي الرابعة ١٩٠٧/١٠/١٨، الجزء الثالث البند ٤٢ ،** ولا يبقى سوى **أن يقوم الأرمن بتحمل مسؤولياتهم في ممارسة سلطات دولتهم** ولو كانت تحت الإحتلال. ولا يتطلب هذا الأمر إذناً أو مباركة من أحد سوى الشعب الأرمني المهجر نفسه. ومن هنا بدأ

المجلس الوطني لأرمينيا الغربية في ٢٠١١ بمنح **صكوك المواطنة لأرمن أرمينيا الغربية** المنتشرين حول العالم، كخطوة سياسية بالغة الأهمية في **إعادة تثبيت الهوية الأرمنية على أراضي الوطن المحتل**.

في عام ٢٠١٤ وصل عدد الأرمن المتقدمين بطلبات الحصول على بطاقات الهوية الخاصة بأرمينيا الغربية إلى ما يزيد عن ١٨،٠٠٠ أرمني من أكثر من ٢٠ دولة في العالم، وتقرر تأسيس **مجلس نيابي (برلمان) لأرمينيا الغربية**، لتكون الخطوة الأولى في طريق إعادة تكوين باقي **مؤسسات الدولة** من خلال البرلمان. وهكذا جرت أول إنتخابات نيابية لدولة أرمينيا الغربية من ٢٠١٣/١١/٢٢ إلى ٢٠١٣/١٢/١ وصدرت النتائج بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٧ وبذلك **أصبح لدولة أرمينيا الغربية أول برلمان منتخب يضم ٦٤ نائباً ، وهو فعلياً أول هيئة سياسية أرمنية منتخبة في المهجر وله الصفة التمثيلية القانونية الشرعية**.

باشر برلمان أرمينيا الغربية أعماله فوراً **بإنتخاب رئيس للدولة** ولجان برلمانية مختلفة، ثم قام **الرئيس المنتخب أرميناك أبراهاميان** (هو أيضاً رئيس المجلس الوطني لأرمينيا الغربية) بتعيين **رئيس للحكومة** وأصدر مجموعة من المراسيم كان أولها **الإعلان عن استمرارية دولة أرمينيا المعترف بها في ١٩ يناير ١٩٢٠ من خلال الحكومة المنتخبة**.

مارست هذه الحكومة أعمالها حتى نهاية عام ٢٠١٨، بعد أن تم تعيين المهندس كارنيك سركيسيان (مؤلف هذا الكتاب) رئيساً جديداً للحكومة في ٥ يونيو ٢٠١٧. تمت إنتخابات الدورة الثانية للبرلمان من ٢٢ نوفمبر إلى ١ ديسمبر ٢٠١٨ عبر الإنترنيت، بمشاركة عدد أكبر من مواطنين أرمينيا الغربية المسجلين رسمياً وقد بلغ عددهم الإجمالي ٢٨،١٧٢ من ٢٨ دولة، منهم ١٧% من الأراضي المحتلة. يتألف البرلمان الجديد اليوم من ٧٧ نائباً من ١٢ دولة وتعود أصولهم

إلى ١٣ منطقة ومدينة في أرمينيا الغربية وكيليكيا. (تفاصيل نتائج إنتخابات البرلمانية للدورة الثانية على الرابط التالي باللغة الفرنسية https://img1.wsimg.com/blobby/go/d2d4809b-01e9-4a63-bdbc-a864ee6eb46a/downloads/Decision-CE_Election_Parlement_d_Armenie_Occid.pdf?ver=1579455813285 - ).

إنتخب البرلمان الجديد السيد أرمناك أبراهاميان لدورة ثانية كرئيس لجمهورية أرمينيا الغربية، الذي بدوره عاد وكلف المهندس كارنيك سركيسيان مرة أخرى بتشكيل الحكومة الجديدة الحالية، التي ضمت وزارتين جديدتين هما وزارة ملاحقة جرائم الإبادة ووزارة شؤون الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى وزارة دولة لشؤون كيليكيا، لضرورات المرحلة المقبلة.

بالرغم من كافة الضغوطات والممارسات المعادية لمنع توسع وازدهار مؤسسة دولة أرمينيا الغربية، وبالرغم من نجاح الأطراف المعادية من تسريب عناصر مخربة لتقوم بتقويض هذا الإنجاز الوطني وضربه من الداخل، قامت المجموعة القيادية المركزية فيها بجهود جبارة لحماية هذا العمل الوطني المعاصر الرائد. واستطاعت هذه النواة الصامدة من التغلب على هذه الهجمة الشرسة من خلال تنظيف البيت الداخلي إلى حد بعيد وتقوية حراكه السياسي، وتكثيف المشاركات في **اللجان المختلفة في الأمم المتحدة** من جهة، كذلك تنظيم حملة توعية سياسية واسعة في الساحة الأرمنية من خلال **تطوير أنشطتها التعبوية والتبشيرية** بكل الوسائل المتاحة وخاصة على شبكة الإنترنيت من جهة أخرى. حيث أنشأت بشكل مباشر أو من خلال المواطنين المسجلين عشرات المواقع الإلكترونية وصفحات على وسائل التواصل الإجتماعي، وأنشأت مؤسسة التلفزيون الإلكتروني الرسمي لجمهورية أرمينيا الغربية

(www.westernarmeniatv.com)، كما قررت **الإنفتاح نحو المحيط العربي خاصة والشعوب الأصيلة الأخرى عموماً**.

لقد ثبتت المؤسسات الحكومية لدولة أرمينيا الغربية أقدامها مرحلياً، وبدأت **بتطوير السياسات الداخلية والخارجية** الكفيلة بحماية استمرارية العمل السياسي، من أجل تطبيق حقوق أرمينيا الغربية من جهة، ولأجل **توسيع القاعدة الشعبية** المؤمنة في هذا الحراك الوطني المقدس من الجهة الأخرى.

من خلال التجربة العملية والممارسة اليومية تبين للقائمين والمسؤولين في حكومة أرمينيا الغربية، أن المجهود الأكبر يذهب لجهة نشر **الوعي السياسي الغائب** طوال عقود طويلة لدى الفرد الأرمني المهجّر، الذي وبحكم شلل المؤسسات الأرمنية التقليدية قد فقد الأمل في تحرير الوطن كما فقد الثقة في أية مؤسسة أرمنية تدعي العمل الوطني. الأمر الذي ولَّد لدى أرمن المهجر نوع من أنواع اللامبالاة والسلبية، والإنصراف الكلي إلى إدارة حياتهم وكسب قوتهم اليومي.

من هنا، تجد حكومة أرمينيا الغربية نفسها اليوم بحاجة لمساعدة إعلامية، وخاصة من قبل دول الجوار في المنطقة.

* * *

إن الشعب الأرمني المُهَجَّر بحاجة ماسة اليوم إلى **نهضة قومية ووطنية شاملة لمقاومة خطر الزوال النهائي**، الذي يهدد ليس فقط أرمن الشتات، بل أيضاً جمهورية أرمينيا الشرقية حيث يخوض شعبنا الأرمني فيها اليوم صراع يومي مرير ضد ممارسات طمس الهوية القومية الأرمنية بكافة السبل. منذ اليوم الأول لإستقلال جمهورية أرمينيا الشرقية، إنتشرت فيها منظمات وجمعيات أهلية

غير حكومية بالعشرات، يقودها أشخاص أسمائهم أرمنية ولكن إنتماءاتهم غير معروفة، تقوم بالتخريب المباشر وغير المباشر لمنظومة القيم الأرمنية القومية والثقافية والإجتماعية، وأعمال تخريبية وتشويهية وصلت حتى إلى الآثار التي يزيد عمرها عن ٨،٠٠٠ سنة. يستيقظ الشعب كل يوم على أخبار تلك الممارسات ولا أحد يعلم من يقف ورائها. هذا عدا عن التخريب المعنوي والأخلاقي الذي تمارسه مجموعات تنتمي"لأقليات" دينية أو طقسية أو ميول جنسية مختلفة، كله تحت شعار حرية التعبير والرأي، ووفق القانون ومواد الدستور المفروضة بضغوط أجنبية شرسة.

**لا شيء سينقذ الشعب الأرمني وهويته القومية سوى نهضة ويقظة قومية حقيقية شاملة، يكون محركها الأساسي إنجاز أو نصر على المستوى القومي، وخاصة على صعيد أرمينيا الغربية وكيليكيا .**

قيام النهضة القومية الأرمنية اليوم يحتاج لتحقيق **خطوات ملموسة في السياسة الواقعية على الأرض**، وإحراز تقدم ونتائج موضوعية واضحة للعيان بالنسبة لأرمن المهجر، وخاصة جيل الشباب الذي نمى على الإيمان بالأفعال الملموسة العملية أكثر من الشعارات والنظريات والسياسات، مهما كانت الأخيرة صادقة وحقيقية وضرورية.

هذه الخطوات الملموسة في السياسة الواقعية على الأرض هي المهمة الأساسية التي تعمل حكومة أرمينيا الغربية تحقيقها في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ المنطقة، في ظرف جيوستراتيجي تاريخي لا يجب تفويته من جهة، مع ضرورة طرح صيغة عمل دقيقة تحمل في طياتها حلول جذرية تتناول جملة المشاكل المزمنة في المنطقة وتأتي في إطار رؤية إقليمية ودولية شاملة من جهة أخرى.

إن قضية الحقوق الأرمنية، خاصة تلك المتعلقة بأرمينيا الغربية وكيليكيا المحجوبتين عن خريطة المنطقة، لم تكن يوماً منفصلة عن باقي القضايا المصيرية في المنطقة. بالتالي فإن **أي بحث لحل القضية الأرمنية لا يمكن أن يكون بمعزل عن الحلول الشاملة للمنطقة كمنظومة واحدة كاملة متكاملة. وبنفس المفهوم، لا يستقيم البحث في أية حلول حقيقية وصادقة في المنطقة، بمعزل عن أخذ حل قضية أرمينيا الغربية في الحسبان.**

وهنا يجب الوقوف ملياً أمام حقيقة أن حل قضية أرمينيا الغربية، من خلال تحريرها وإعادة كافة حقوقها السياسية والقانونية إلى أصحابها، حتى الإستقلال التام والسيادة الكاملة للشعب الأرمني عليها، هو في الحقيقة مفتاح الولوج إلى مرحلة الحلول الجذرية والنهائية لكافة القضايا العالقة من القوقاز إلى فلسطين المحتلة، مروراً بقضية الكرد والأقليات الدينية والإثنية في المنطقة. حلٌ يفسح بالمجال للمرة الأولى للحديث عن سلام حقيقي وعادل وشامل في المنطقة، يستوفي كافة شروط ضمان الأمن والإستقرار القابلين للإستمرار والترسيخ إلى أجل بعيد من الزمن، تتاح خلاله لكافة شعوب المنطقة فرصة حقيقية للتطور والإزدهار.

تحرير أرمينيا الغربية وكيليكيا وعودتهما والشعب الأرمني العريق للعب دوره المهم والأساسي في القضايا المصيرية للمنطقة، هو السبيل الوحيد لوضع نهاية لا عودة فيها لكافة المشاريع الهجينة والعدائية المهددة لأمن واستقرار ومصير المنطقة، من "الطورانية" إلى الصهيونية و"الشرق الأوسط الجديد أو الكبير" و"صفقات القرن" وغيرها.

سنستفيض أكثر في شرح الفكرة في الفقرات القادمة.

## الباب السادس: جمهورية أرمينيا الغربية، بين الحق والتطبيق العملي

**في ظروف النظام العالمي الحالي، لا تكفي الحقوق وحدها ليتم ترجمتها إلى وقائع. المصالح هي وحدها التي تحيي أو تميت الحقوق.**

* * *

إن فشل المؤامرة الكونية، والتي كانت الحرب العالمية على سوريا وموقعها وقرارها السيادي إحدى حلقات الفصل الأساسية فيها، يفتح في المجال لبناء الكثير من الآمالٍ التي كانت وإلى فترة ماضية قصيرة نسبياً، صعبة الأخذ بعين الإعتبار في المعادلات السياسية الواقعية. لم تكن تلك الآمال مستحيلة أو غير مشروعة، بل كان واجباً توخي الحذر من الذهاب في حسابات متفائلة مسبقة. كان معلوماً منذ اليوم الأول، أن الحرب القادمة ستكون شرسة، **وأنها حرب كسر عظام وليست حرب تسجيل نقاط.**

اليوم، نحن نشهد مرحلة وضع كافة الأوراق على الطاولة، لكنها لا زالت مستورة والضباب كثيف حولها. فحروب كسر العظام لا تنتهي بسهولة، تفشل ولكن لا تنتهي ... بسهولة. وهنا لا بد من التنبه إلى أن **الحرب الديبلوماسية المرافقة للحرب العسكرية، ربما هي التي ترسم شكل نهاية الحرب،** وتقلبها رأساً على عقب، أو تفرغ إنتصارات الجيوش على الأرض من مضامينها.

وهذا ما يحاول البعض تمريره اليوم. **فَمَن فشل في كسب الحرب العسكرية يحاول بالسياسة عدم خسارتها**. أو على الأقل، تحويلها

إلى حرب تسجيل نقاط ليس إلا. ولكن هل يسمح بذلك الطرف المنتصر الذي أفشلها وأفرغ كل مضامينها وأهدافها؟

نحن اليوم أمام إحتمالين إثنين، إما الإستفادة من الفرصة التاريخية النادرة والذهاب إلى **حلول سياسية نهائية** تضمن أمن وسلامة واستقرار منطقة الشرق الأوسط وبالتالي أمن واستقرار وازدهار عالم الغد برمته، أو القبول بحلول **"حفظ ماء الوجه" و"النزول عن الشجرة" والإكتفاء برد الهزيمة دون السعي لقطف ثمار النصر،** الأمر الذي سيفتح في المجال لحروب قادمة ولو بعد حين.

إذن إما الحلول الدائمة أو الآنية. بتقديرنا فإن الإحتمال الأول هو ما يبدو في الأفق ويشي به منطق الأمور، حتى الآن. خاصة أن الحرب تدور في سوريا ولكن نتائج نهايتها ستنعكس على كامل المنظومة السياسية التي ستحكم العلاقات الدولية إلى فترة لا تبدو قصيرة في المستقبل القادم.

هذه الحرب هي حرب استراتيجية بامتياز، ونتائج الحروب الاستراتيجية لها مفاعيل ارتدادية تنتشر حكماً في محيطها الجغرافي والسياسي. هذا من جهة، من جهة أخرى لا يمكن لإحدى الأطراف الأساسية في الحرب أن **تبدأ في المعسكر المعتدي،** وتذهب بعيداً في ارتكاب الإعتداء والإجرام وتتجاوز كل نقاط اللاعودة، ومن ثم تقرر بكل بساطة أن **تنتهي في المعسكر المنتصر على المعتدين، كتركيا تحديداً...!**

في نهاية الحرب العالمية الأولى كانت تركيا في عداد الطرف المهزوم (حتى الأذنين)، ولم يتبق منها سوى مدينة أنقرة و٢٦،٠٠٠ كيلومتراً مربعاً من حولها، ولكنها وبحكم فعل السياسة وديبلوماسية الغرف الخلفية، إستطاعت أن تخرج بدولة ذات مساحة ٨٠٠،٠٠٠ كيلومتر مربع على حساب الشعب الأرمني في كلٍ من أرمينيا

الغربية وكيليكيا، وتحولت بفعل هذا الكسب الجغرافي إلى خطر كاد أن يقضي على وجود المنطقة برمتها.

هل ستتكرر التجربة ذاتها ويكافأ المجرم مرة أخرى؟ **هل ستخرج تركيا المهزومة على الأرض، "منتصرة" في السياسة**، ونجدها في عداد المنتصرين تقطع حصتها من ثمار النصر؟ **وعلى حساب من هذه المرة؟** سوريا أم العراق أم ليبيا، أو جمهورية أرمينيا الشرقية وكاراباخ، وربما أيضاً اليونان وباقي قبرص؟ هناك أنباء عن نقل أعداد من العصابات الإرهابية الوهابية الخاضعة لتركيا إلى كل من أذربيجان وناخيتشيفان والشق الشمالي لقبرص المحتل من قبل تركيا، وكذلك إلى قرى ومدن في أرمينيا الغربية المحتلة.

كان المشروع الطوراني ولا يزال، القاضي **بربط تركياً براً بأذربيجان وبحر قزوين ومن ثم آسيا الوسطى وصولاً إلى مقاطعة أيغور في الصين**، وهي مسقط رأس الأتراك، يشكل تهديداً مباشراً ليس فقط للأمن القومي الأرمني والعربي والإيراني واليوناني وباقي الشعوب الأصيلة في المنطقة من آشوريين وسريان وكلدان وإيزيديين وغيرهم، بل أيضاً وبشراسة كبرى **للأمنين القوميين الروسي والصيني على حد سواء**. تركيا الحالية لا تنفي **استمرارها في الالتزام** بهذا المشروع الهدام للمنطقة برمتها، وقد صرح بذلك الرئيس أردوغان مراراً، وليس صدفة أن إرهابيين أيغور كانوا من أوائل الوافدين للقتال في سوريا برعاية تركية وهم اليوم في إدلب ولن يخرجوا منها إلا بأمر من أردوغان شخصياً.

لقد أسس المشروع الطوراني وروج لفكره كتّاب وأدباء **صهاينة أوروبيين** طوال نصف قرن، من ١٨٧٣ وحتى ١٩٢٣ كمشروع استراتيجي حيوي في سبيل **مشروع حكم القطب الواحد للعالم** وتطويع الشعوب والأمم.

ليس غريباً أن أشهر مروجي فكرة المشروع الطوراني هم الصهاينة، من أمثال:

- المجري **أرمينوس فامبيري** الذي أصدر في لندن كتابه الأول بعنوان "بخارى عام ١٨٧٣، وكتابه الثاني "آسيا الوسطى" عام ١٨٧٤.
- النمساوي **فرانز فون فيرنر**، تحت اسم تركي مستعار **موراد أفندي**، الذي أصدر في لايبزيغ كتابه "خطط تركية" ( Turkische Skizzen ) عام ١٨٧٧.
- البولوني **قسطنطين بروجتسكي**، تحت اسم تركي مستعار **مصطفى جلال الدين باشا**، الذي أصدر في باريس عام ١٨٨٩ كتابه "الأتراك القدامى والجدد".
- الفرنسي **ليون كاهون** الذي أصدر في باريس عام ١٨٩٦ كتابه "مدخل إلى تاريخ آسيا: الترك والمغول منذ نشأتهم وحتى عام ١٤٠٥".
- الألماني **ألبرت كوهين**، تحت اسم تركي مستعار **تكين آلب**، الذي أصدر في برلين عام ١٩٠٢ كتابه "التركية والبانتركية" (Turkismus und panturkismus)، وفي لندن عام ١٩٠٤ كتابه "أفكار حول طبيعة ومشروع تركيا العظمى" ( Youghts on the nature and plan of a Great Turkey)، وفي القسطنطينية عام ١٩٠٧ كتابه "الإقتصاد الإنتقالي وإقتصاد الدولة" ( Intikal Iktisadyeti Devlet Iktisadyeti ).

فالمؤرخون الصهاينة إخترعوا إمبراطورية خيالية تمتد من أوروبا الوسطى حتى أبواب الصين وشددوا على أن الأتراك القدامى من أمثال جنكيزخان وتيمورلنك سجلوا الأمجاد التاريخية، وأنه على الأتراك الجدد إستعادة أمجاد الماضي ويبنوا من جديد الأمجاد القديمة لطوران العظيم. والسلطان إردوغان، حفيد السلاجقة والعثمانيين يريد

إعادة مجد الطورانيين عن طريق فتح ممر جغرافي من فوق أراضي أرمينيا الشرقية وأرتساخ (كاراباخ) نحو أذربيجان ومن ثم آسيا الوسطى.

وإذا نظرنا إلى مشكلة كاراباخ من منظور المشروع الطوراني نبدأ في فهم أسباب إستماتة الغرب للوصول إلى ترتيبات تنهي قضية كاراباخ لصالح الأرمن **لقاء تنازلهم عن ممر بري عبر منطقة زانكيزور في جنوب جمهورية أرمينيا الشرقية تصل تركيا بأذربيجان براً..!!** بل أنهم لمحوا بإمكانية ضم أجزاء إضافية من أراضي تركيا الحالية (أرمينيا الغربية المحتلة) إلى جمهورية أرمينيا الشرقية إن هي وافقت على منح ذلك الممر..!!

لن تستقر منطقة الشرق الأوسط طالما كان المشروع الطوراني مطروح على أجندة تركيا ومن ورائها في المعسكر الغربي، ولن يطوى هذا المشروع طالما كان الصراع الدولي قائماً بين المعسكرين المختلفين حول أحادية أو تعددية النظام السياسي العالمي.

أمر وحيد يضع حداً نهائياً للمشروع الطوراني وهو **قيام دولة أرمينيا الغربية** الذي سيغلق ذلك الباب مرة وإلى الأبد بوجه كل من عمل ويعمل على زعزعة أمن واستقرار المنطقة منذ قرون. هكذا تبدو عملية استباحة حقوق أرمينيا الغربية ومنع قيامها في أعقاب الحرب العالمية الأولى **أكثر فهماً ووضوحاً.**

**ليس مسموح في قاموس القوى الدولية الساعية للسيطرة على القرار السياسي في العالم أن تعود أرمينيا الغربية إلى السيادة الأرمنية**. وليس صدفة وضع عبارة **"ولما تجلى الرب على إبراهيم، منحه الأرض المقدسة من الفرات إلى نهر مصر"** عند مدخل **الكنيست الإسرائيلي**. أليست منابع الفرات تقع في قلب أرمينيا

الغربية وصولاً لسهول جبل أرارات من الجهة الغربية؟ إذن، أراضي أرمينيا الغربية تقع ضمن خريطة الحلم الصهيوني. والأرمن لن ينسوا حقيقة أن أول معارضٍ للقرار التحكيمي الذي أصدره الرئيس الأميركي وودرو ويلسون بخصوص رسم حدود أرمينيا الغربية كان **حاييم وايزمان، وليس الأتراك...!!**

بناءً على كل ما سبق يمكن تلخيص مجمل القضية في المعادلة التالية:

**"لا سلام و لا استقرار في العالم من دون السلام والاستقرار في الشرق الأوسط أولاً. ولا سلام ولا استقرار في الشرق الأوسط من دون إحقاق كافة الحقوق في المنطقة، وعلى رأسها إقامة دولة أرمينيا الغربية".**

في سياق هذا المفهوم والقناعة المستندة إلى تجارب التاريخ ومعطيات الجغرافيا السياسية التي يدور حولها مجمل منطق تطور الأحداث في المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى، لا بد من التحضير المسبق لوضع تصورات عملية لما يمكن لهذه الحرب الكونية أن تفضي إليه،

خاصة في حال رجوح إمكانية تبلور قرار جماعي للذهاب إلى حلول جذرية ونهائية للمشاكل العالقة في المنطقة.

**النصر في الحروب الإستراتيجية هو الأساس، ولكن الأهم هو حماية وترسيخ هذا النصر كي يدوم ويتطور ويكسب الحصانة اللازمة ضد مؤامرات أخرى ستأتي في المستقبل.**

* * *

**أين هي اليوم مصالح أمم وشعوب الشرق الأوسط، كذلك مصالح دول إقليمية (إيران) ودولية عظمى (روسيا الإتحادية وصين الشعبية)؟ هل هي في التعايش مع الثعبان التركي أم التحالف مع أرمينيا الغربية العائدة..؟**

## الباب السابع: ماذا بعد تحرير أرمينيا الغربية وكيليكيا

ضمن ظروف النظام العالمي الحالي، العاجز عن تطبيق القوانين الدولية بحكم التشويه الجزئي الذي لحق بالمؤسسات الدولية، تقول التجربة العملية أن الحقوق والمعاهدات غير كافية لتطبيق العدالة، وخاصة فيما يخص الشعوب المظلومة والمضطهدة. في ضوء هذه الحقيقة، فإن الأمل الوحيد بالنسبة لحصول أرمينيا الغربية المحتلة على كافة حقوقها يكمن في واحدة، أو كلا الحالتين التاليتين:

الأولى: أن تفضي الحرب الكونية الحالية لنشوء **نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب قائم على إحترام القانون الدولي**، يأخذ على عاتقه مهمة إصلاح المؤسسات الدولية وتفعيل آليات جديدة لتطبيق القانون وحقوق الأمم والشعوب.

الثانية: أن يحصل **توافق دولي (أو إقليمي إن تعذر الدولي)** ومصلحة مشتركة في **إدانة تركيا عن جرائمها السابقة والحالية**، ووجوب **إعادة هيكلتها وفق معاهدة سيفر وإعلان إستقلال كيليكيا**، بإعتبارها **دولة فاشلة** فاقدة لمتطلبات الإستمرار في المجتمع الدولي بتركيبتها الحالية، كأداة للمشروع الطوراني وضرب إستقرار المنطقة ورعاية الإرهاب الدولي.

سقط مشروع النظام العالمي أحادي القطب، ولا يلوح في الأفق أي أمل لعودته، إلا في حال تطورت الأحداث ووقع المحظور بإندلاع حرب عالمية تخلط الأوراق وربما تقلب موازين القوة الحالية. هذا ربما ما كانت تصبو إليه الجهات التي تقف وراء المغامرة الأميركية الأخيرة التي أدت لإغتيال قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس. برأينا أنه تم توريط الطرفين في هذه الأزمة أملاً في إندلاع شرارة مواجهة عسكرية كبرى بين الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية الإسلامية الإيرانية تتحول إلى حرب عالمية. الطرف الإيراني يبدي

عقلانية مسؤولة ويعمل على إحباط المخطط وعدم الإنزلاق في مواجهة مباشرة مع إحتفاظه بحق الرد المناسب لحجم العدوان.
دول مثل تركيا و"إسرائيل" ومن تستخدمهما ستكون، المستفيدة الوحيدة لإندلاع مثل هذه الحرب، ليس لأن نتائجها محتومة، **بل لأن البديل عنها هو الخسارة الحتمية**.

من الخطأ بمكان الظن أن العالم أحادي القطب ستكون قيادته بيد الولايات المتحدة الأميركية. هي ستكون الواجهة والعصا الضاربة، بينما **القيادة الحقيقية ففي مكان آخر**.

في هذا السياق يجب لفت الإنتباه لحقيقة خطيرة لم يتطرق إليها أحد في المنطقة والعالم. وهي الكيفية التي تم بها إخاذ القرار في الولايات المتحدة بشأن إغتيال السليماني. إذ تبين بعد عشرة أيام من تاريخ العملية أن الكونغرس الأميركي وكافة المراكز الرسمية المهمة في أميركا ليست فقط معارضة للقرار بل لم يتم التشاور معها أصلاً، وأن القرار قد أتخذ ضمن دائرة صغيرة مغلقة وفي مكان خارج البيت الأبيض وخارج الأطر المعتمدة في مثل هذه الظروف. إذن فإن هذه المجموعة تستطيع أن تتخذ أي قرار مماثل، **بما فيه قرار إستخدام السلاح النووي**، دون أي رادع أو ضابط. في النتيجة فإن أي قرار مغامر يؤدي لإندلاع مواجهة شاملة أو حتى حرب عالمية في المنطقة، أو إستخدام السلاح النووي، ستكون **أمم وشعوب المنطقة هم من سيدفع الثمن** من حيث لا يدرون ولا كلمة لهم فيها..**!** أهذا فعلاً ما كانت تسعى إليه البشرية في نهاية المطاف..؟ أهكذا يصبح العالم أكثر أماناً ..؟ هل يمكننا الإستمرار وفق نظام عالمي مماثل؟ كيف تضمن الشعوب أمنها وسلامتها في المنطقة بوجود قوات أجنبية على أرضها تستهتر وتغامرة بمصيرها..؟

لو كانت جمهورية أرمينيا الغربية عضو في منظمة الأمم المتحدة لكانت رفعت هذه القضية منذ يومها الأول أمام المنابر الدولية. مع

العلم المسبق بأنه ضمن الظروف الراهنة لن يغير ذلك من الواقع بشيء، ولكن تسجيل موقف لحساب حقوق الشعوب الأصيلة على الأقل ينفع في صياغة الإصلاحات التي يجب أن تخضع لها المؤسسات الأممية.

لماذا تُشن الحروب وتُسقط أنظمة حكم في العالم بقوة السلاح بحجة "نشر الديمقراطية"، بينما تتخذ القرارات المصيرية، التي ممكن أن تقتل الملايين من الشعوب الأصيلة وتدمر منطقة مهمة من العالم وتعود بها قرن إلى الوراء، في أكبر دولة ديمقراطية من قبل ثلاثة أشخاص خارج الأطر الناظمة. لماذا يتم رفض إمتلاك التكنولوجيا الذرية عن دول مثل إيران وكوريا الشمالية بسبب أنظمتها "الشمولية والغير ديمقراطية"، بينما الخطر الأكبر يأتي من أكبر الدول "ديمقراطيةً "..؟

**الجواب على كل هذه الأسئلة والهواجس يأتي بضرورة إنشاء تكتل مشرقي يضم أمم وشعوب المنطقة على أساس أستراتيجي - أمني - إقتصادي يفرض نفسه كعضو مؤثر في المجتمع الدولي ويشارك بفعالية في وضع أسس النظام العالمي الحقيقي والفاعل في المستقبل.**

تحتاج منطقة الشرق الأوسط إلى تكتل **متجانس** له رؤية موحدة لجهة صون وحماية **السيادة المطلقة**، وتحصين نفسها أمنياً وأقتصادياً، وبالتالي سياسياً واستراتيجياً. وكلمة السر في هذا التكتل هي **"متجانس"** بكل ما لها من معنى. **من دون تكتل مماثل لا ضمانة أن لا تتكرر عمليات استفراد كل أمة على حدى، ولو بعد حين.**

* * *

الولايات المتحدة الأميركية بحاجة إلى ثلاثة أدوات في المنطقة كي تكون قادرة على استخدام آلتها العسكرية الضخمة، وهي تركيا و"إسرائيل" ومن بعدهما دول الخليج. لم تعد مسرحيات "العداء" التركي - "الإسرائيلي" تنطوي على أحد اليوم، ولا الكباش المصطنع بين الولايات المتحدة الأميركية وتركيا.

في ضوء هذا الواقع، إن أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق قبل **تحجيم وتفكيك دور** الأدوات الثلاثة، وخاصة الأداتين الأهم، لأن الثالثة هي تحصيل حاصل. وإذا كانت المواجهة مع إسرائيل دونها عقبات، حتى وهي في أضعف حالاتها، بفعل إمتلاكها للسلاح النووي والدعم السياسي المطلق من قبل قسم مهم من المجتمع الدولي، تبقى تركيا اليوم هي الحلقة الأضعف وسقوطها سيكون له مفعول الدومينو على كلٍ من "إسرائيل" والخليج المرهون للخارج.

الظروف السياسية الإقليمية والعالمية الحالية مناسبة بشكل منقطع النظير لجهة إمكانية تحجيم وتفكيك الدور التركي، لأسباب عدة نذكر أهمها:

- تركيا اليوم **تفتقد للغطاء الدولي** بعد إنكشاف دورها في رعاية وإدارة أبشع أنواع الإرهاب الدولي. حتى حلفائها ومشغليها لن يجرؤوا على تأمين الغطاء لها حتى ولو رغبوا، كذلك "شهر العسل" الذي تتشبث به تركيا مع موسكو ليس مضمون استمراره لكون تركيا عاجزة عن تحقيق شروطه.
- التخبط التركي جعلها ت**رتكب جملة من الأفعال الخارقة للقانون الدولي**، ولا يمكن لمشغليها تغطية مخالفاتها إلى الأبد.
- هناك جملة من **المعاهدات والإلتزامات الدولية الغير منفذة بخصوص أرمينيا الغربية وكيليكيا** والتي لم يعد بالإمكان

تجاهلها والتعتيم عليها، خاصة مع **وجود حكومة لأرمينيا الغربية** اليوم تنشط بشكل تصعيدي.

- هناك عامل مهم لا أحد يعيره أي إهتمام اليوم، وهو الأرمن المتواجدين على الأراضي المحتلة (أرمينيا الغربية) والذي يصل عددهم اليوم إلى ما لا يقل عن **١٥ مليون متخفين كمسلمين أكراد وأتراك** ولكنهم منظمين ومسلحين وينتظرون الوقت المناسب. هذا العدد لا يأخذ بالحسبان العلويين الظاظا وعددهم اليوم يفوق ٢٥ مليون، حيث نسبة لا بأس به منهم بات يلوح **بأصوله الأرمنية...!**
- **تورط تركيا في دخول الأراضي السورية** سيجعلها عاجلاً أم آجلاً عرضة لمقاومة شرسة ستؤدي بها إما للدخول في صدام مع مجمل محور المقاومة في المنطقة، سيشارك فيها أرمن أرمينيا الغربية حتماً، وتخسر **"حليفيها"** الروسي والإيراني. أو أنها ستندحر وتتكسر هيبة قواتها المسلحة الأمر الذي سيخلق لها مشاكل داخلية جدية في قدرتها على مواجه **كفاح تحرري من الداخل** من قبل الأرمن وغيرهم. مع الأخذ بعين الإعتبار أن المشروع الطوراني يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الروسي والصيني والإيراني على حدٍ سواء. (غرب إيران يعتبر جنوب أذربيجان حسب المشروع الطوراني)

إن تحجيم تركياً من حيث مساحة الأراضي التي ستعود للأرمن سيضعف مكانتها وتأثيرها في المنطقة، ولكن ليس هذا فقط ما سيشلّها ويجعلها عاجزة عن لعب أي دور عدائي تجاه المنطقة لفترة لا تقل عن مائة عام. ففي عام ٢٠١٥ وبمناسبة الذكرى المئوية للمجازر التي تعرض لها الشعب الأرمني، قامت حكومة أرمينيا الغربية بحساب التعويضات المالية المترتبة على تركيا وفق معايير الأمم المتحدة والمعاهدات ذات الصِّلة، فبلغت هذه **التعويضات ١٢،٦**

**ترليون يورو** ستضع تركيا تحت دين لا يكفي كامل مخزونها الوطني لتغطية جزء منه.

من جهة أخرى، ستقوم دولة أرمينيا الغربية باستثمار جزء يسير من هذه التعويضات في **مشاريع إنمائية على مستوى المنطقة بأكملها** وليس فقط في تنمية إقتصادها الوطني. وهذا ما سيساهم في ترسيخ الأمن والإستقرار الجماعي لمنطقة مهد الحضارة الإنسانية بأكملها.

كثيرة هي المعلومات الغائبة عن الرأي العام العربي، وحتى الأرمني، فيما يخص قضية أرمينيا الغربية ومنعكسات عودتها لشغل مكانتها في أسرة المنطقة، والأسرة الدولية بشكل عام.

عندما يتم تناول قضية عودة أرمينيا الغربية مع حقوقها بالجدية المطلوبة، تصبح قضية إعادة إحياء معاهدة سيفر للسلام لا مفر منها، ولو بتعديلات إن إقتضي الأمر. وبذلك **تجد بعض المشاكل العالقة الأخرى في المنطقة حلولا قانونية**، مثل حق الأكراد في تقرير مصيرهم في المنطقة الواقعة بين الحدود الدولية السورية وحدود أرمينيا الغربية (معاهدة سيفر البنود ٦٢، ٦٣ و٦٤).

أما الشعوب الأخرى، مثل الآشوريين، السريان، الكلدان والإيزيديين، والتي حولهم الإستعمار الغربي إلى "أقليات عرقية ودينية"، سيستعيدون هويتهم القومية كشعوب أصيلة في المنطقة وسيتمتع من يرغب منهم في العيش ضمن حدود أرمينيا الغربية بكافة حقوقهم كأصيلين لا فرق بينهم وبين باقي السكان (حسب ما يقضيه البند٩٣ من معاهدة سيفر من حيث ضمان دولة أرمينيا الغربية لهذه الحقوق). وبهذا يتم وضع نهاية لمشكلة الهجرة إلى الخارج وتبقى هذه الشعوب على أرض لهم فيها جذور ولا شيء يغريهم أو يرغموهم على الرحيل والهجرة.

بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨، أي في الذكرى المئوية لإتفاقية الإستسلام العثماني أمام دول الحلفاء في بلدة مودروس Armistice of Mudros 30 October 1918، وكترجمة عملية لإلتزام أرمينيا الغربية الوارد في البند ٩٣ من معاهدة سيفر،تم في مدينة بيروت التوقيع على **البيان التأسيسي الأولى لإنشاء المجلس الوطني الشامل لكيليكيا** (إنظر الملحق د)، بمبادرة من **المجلس الوطني لأرمن كيليكيا** ومجموعة واسعة من القوى العربية والسريانية والآشورية في لبنان وسورية وأنطاكية، إيذاناً بإنطلاقة **الكفاح الوطني الجامع** لتحرير كيليكيا من نير الإحتلال العثماني. تلك كانت البداية، وسيشهد عام ٢٠٢٠ تكثيف العمل الكفاحي على الأرض.

الأرمن الذين دخلوا الدين الإسلامي مرغمين خلال حقبات مختلفة من الزمن، ستكون لهم **حرية أختيار عقيدتهم** ولن يُرغم أحد على تغيير دينه، فالمواطنون الأرمن في أرمينيا الغربية ستكون هويتهم القومية مصانة ومكفولة في دستور البلاد بغض النظر عن إنتمائاتهم الدينية. فدولة **أرمينيا الغربية ستكون دولة علمانية بإمتياز**. ستعطي كل التسهيلات لكافة الأديان ولكن شريطة **ألّا يدخل الدين في شؤون الدولة**، من مبدأ الدين لله والوطن للجميع.

قادة أرمينيا الغربية يرون منطقة الشرق الأوسط بعد تحرير أرمينيا الغربية وكيليكيا، منطقة **قوية ومستقرة بشعوبها الأصيلة ودولها القوية** التي يجب أن تتوافق لتشكيل نوع من الإتحاد الإستراتيجي الإقتصادي والأمني تربط بينها إتفاقيات دفاع مشترك ومشاريع تنموية مشتركة ضمن خطة تكامل إقتصادي وأمني يضمن لها **حضور لائق في عالم المستقبل**. هذا الإتحاد يمكن أن يبدأ بين كلٍ من **أرمينيا الغربية، كيليكيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الجمهورية العربية السورية، العراق، لبنان والأردن**، كما يمكن أن تنضم إليه **مصر واليونان وقبرص الموحدة**. أما ما يتبقى من تركيا،

فلها حرية الإنضمام في حال استجابت للشروط التي ستضعها الدول المؤسسة للإتحاد. كذلك الأمر بالنسبة "لإسرائيل" بعد إقامة دولة فلسطين الديمقراطية، وتخليها عن نزعتها الصهيونية واستجابت لشروط الإنضمام.

إتحاد كهذا سيضم من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مليون نسمة، بمساحة من ٣،٥ مليون إلى ٤،٢ مليون كم٢ تضم خمسة بحار (المتوسط، الأسود، قزوين، الأحمر والخليج)، وجيوش وطنية متطورة وذات خبرة يصل عديدها مجتمعة إلى عدة ملايين مدعومة **بالإعتماد الذاتي لإنتاج حاجتها من الأسلحة المتطورة**. يبقى أن يتم تبنى خطط إقتصادية متكاملة قوامها التكنولوجيا والزراعة والسياحة والصناعات بكافة أشكالها وخاصة القائمة على التقنيات الحديثة، التي يمكن لأرمينيا الغربية لعب دور محوري فيها.

كان هذا تلخيص لما يخص المنطقة والجوار. أما فيما يهم المجتمع الدولي، فإن دولة أرمينيا الغربية لن تدخل في أية **أحلاف سياسية**. بالمقابل هي ستشارك، وحتى ستقوم بمبادرات لإنشاء تجمعات إقتصادية، ثقافية وتنموية، تساعد على جعل كامل المنطقة **ساحة لتلاقي المصالح الدولية وليس لإختلافها وتصادمها**. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إنشاء مشاريع عصرية دولية في المنطقة تفسح في المجال لشراكة حقيقية للكفاءات والخبرات والمعارف مقابل تقاسم عادل للمكاسب الناتجة.

أرمينيا الغربية **لن تكون ممراً أو مقراً لأية قوة ضد أخرى في العالم**، وبتضافر الجهود والنيات الحسنة مع دول الجوار يمكن لهذا المبدأ أن يعم المنطقة بأكملها، مما سيؤدي إلى أن تكون من مصلحة القوى العظمى **الحفاظ على هذه الصيغة الجديدة في الشرق الأوسط أوالمشرق الحديث**، وليس العكس كما كان لقرن مضى.

في النهاية، آن الأوان للقوى العالمية التي سعت لعقود إلى ترسيخ النظام العالمي أحادي القطب، لتعي أن مشروعها غير قابل للتطبيق، وحتى لو نجحوا بتطبيقه فلا حظوظ له بالحياة والاستمرار. عليها أن تعي أيضاً أن الزمن قد تغيير، وأن زمن المستعمرات وفرض الإرادات بالأساطيل والقوة العسكرية قد ولى. هذا عصر التكنولوجيا، حيث فتىً صغير بإمكانه اليوم دخول الأنظمة الإلكترونية لأضخم الدول في العالم والعبث بمصيرها. حتى الأرمن، في حال لم تثمر جهودهم في تحرير أرمينيا الغربية عن طريق القانون الدولي، ليسوا بحاجة اليوم لمنظمات مثل الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا طالما أن البر والبحر والسماء أصبحت مكشوفة ومفتوحة أمام العلم والعقل المبدع.

الأرمن وكافة شعوب المنطقة **ليسوا ممن يهوون عداء أحد في العالم**، بل جل ما يطلبوه هو **رد العدوان الخارجي والتطاول على السيادات والإرادات الحرة**.

أرمينيا الغربية ستسعى دوماً لنسج أفضل العلاقات الثنائية والتعاون المثمر في كافة المجالات مع جميع دول العالم، **مع أفضلية** لا جدال فيها للدول والأمم التي لم تعتدِ قط على مصالح شعوب المنطقة، والتي على العكس من ذلك وقفت إلى جانبها عند المِحَن.

إن الإدارة العالمية المركزية مطلوبة، ولكن ليس وفق صيغة "الحكومة العالمية الواحدة" التي تقودها "نخبة" من الناس، بل ضمن صيغة **منظمة الأمم المتحدة** بعد إدخال **إصلاحات جذرية** عليها تمكنها من القيام بدورها **وفق المبادئ الأساسية لإنشائها وجميع المعاهدات والإتفاقيات والقوانين الدولية التي تكفل سلامة العلاقات الدولية وأمن البشرية جمعاء**، كما تمنع حل الخلافات عن طريق الحروب وتسلط الدول القوية على الضعيفة منها، وتضع أسس إقتصادية تحد

من الإحتكارات الدولية ومبدأ العقوبات الإقتصادية البربرية أحادية الطرف، التي تنافي مبادئ حقوق الإنسان و قيم الحضارة البشرية، وتستبدلها بتشجيع **التكامل الإقتصادي الدولي من أجل إزدهار البشرية وتطوير الحضارة الإنسانية متعددة الثقافات، على أساس إعتبار البشرية عائلة واحدة على الكرة الأرضية**، كما يراها المفكر الأممي والشاعر الأرمني الكبير **واهان تيكيان** (أحد أعضاء الوفد الوطني الأرمني في مؤتمر باريس للسلام ١٩١٩).

# الملحقات

**الملحق أ - لمحة تاريخية عن حيثيات إعلان إستقلال كيليكيا**

**الملحق ب - إعلان حول حقوق أرمن كيليكيا في تقرير المصير**

**الملحق ج - قرار دولة أرمينيا الغربية**
**بمصادقة معاهدة سيفر - ٢٤ يونيو ٢٠١٦**

**الملحق د - البيان المشترك الأولي**
**حول تأسيس المجلس الوطني لكيليكيا - بيروت ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨**

# الملحق أ

# لمحة تاريخية عن حيثيات إعلان إستقلال كيليكيا في ٤ أغسطس ١٩٢٠

**جبل موسى ٣٠ يوليو ١٩١٥**

بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩١٥، تلقى الأرمن في قرى منطقة جبل موسى المسيطرة على شمال خليج إنطاكية، الأمر بمغادرة البلاد. ولكن تجربة ما حصل في كل من زيتون وديكراناكيرد (دياربكر) جعلهم يفضلون التصدي للأتراك وعدم تعريض الأهالي للمذابح.

**إنقاذ ٤٠٩٢ أرمني من قبل البحرية الوطنية الفرنسية بتاريخ ٥ - ١٤ سبتمبر ١٩١٥**
**في شاطئ رأس الميناء في سفح جبل موسى**

تمكن ما يقارب من ٥ - ٦ آلاف من النساء والشيوخ والأطفال الأرمن من النجاة عبر الممرات الجبلية لجبل موسى. كان عدد القوات النظامية التركية المحاصرة للأرمن في البداية يتراوح ما بين ١،٠٠٠ إلى ١،٥٠٠ جندي بقيادة ضباط ألمان، ولكن هذا العدد ارتفع بشكل كبير مع ازدياد شدة مقاومة الأرمن.

**٥ سبتمبر ١٩١٥ -** أضطر الطراد الفرنسي غيشين (Guichen) لإطلاق النار على القوات التركية لتأمين سلامة القوارب التي كانت تنقذ الأرمن. وقد أكد زعيم المقاومين الأرمن بيار ديملاكيان للأدميرال الفرنسي وهو يطلب منه إغاثة النساء والشيوخ والأطفال، بأن الرجال يمكنهم المقاومة لفترة طويلة إذا ما تم تأمينهم بنحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بندقية مع الذخائر ومئة كيس من الطحين.

**٧ سبتمبر ١٩١٥ -** ذهب الأدميرال إلى فاماغوستا ليستعلم من المفوض السامي لجزيرة قبرص السير جون كلوسون إمكانية استيعاب الجزيرة لهذا العدد من اللاجئين، وكان الجواب سلبياً.

في ٨ سبتمبر إلتقى الأدميرال كافة قادة المقاومة الأرمنية.

**١٠ سبتمبر ١٩١٥ -** أبرقت المدمرة لو ديسايكس (Le Desaix) إلى الأدميرال لإبلاغه بضرورة قصف قرية قابوسي التي يسيطر عليها الأتراك وأن المقاتلين الأرمن لم يتبق لديهم من الذخيرة سوى ما يكفي ليومين آخرين.

**١١ سبتمبر ١٩١٥ -** أعلن قائد لو ديسايكس أن الإخلاء بات ضرورة وأنه سيبدأ في صباح اليوم التالي بواسطة المراكب الخمسة (La Foudre, Le Suffok, Les Destrées, La Tunisie, L'Anne) وكان على المقاتلين الأرمن أن يبحروا أيضاً بسبب غياب الذخيرة.

## فيلق الشرق

إقترح رئيس الوفد الوطني الأرمني السيد بوغوص نوبار باشا تشكيل فيلق من الرجال الناجين من جبل موسى. كان السيد جورج بيكو (Georges Picot) موافقاً وقد أعلن أمام السيد مارك سايكس (Mark Sikes) في السفارة الفرنسية في لندن: "أن فرنسا تتعهد بأنها وبعد أنتصار الحلفاء ستمنح الحكم الذاتي لكيليكيا كخطوة نحو دولة أرمينيا، ووضعها تحت الحماية الفرنسية".

في نوفمبر ١٩١٦ وصلت بعثة فرنسية إلى القاهرة، و شكلت على الفور فيلق الشرق من المتطوعين الأرمن والسوريين .

## قواعد إشتباك المتطوعين الأرمن في فيلق الشرق
## ديسمبر ١٩١٦

في نوفمبر ١٩١٦، وبعد الإتفاق بين بوغوص نوبار باشا ووزارة الدفاع الفرنسية، توجهت البعثة الفرنسية بقيادة القائد روميو (Romiou) إلى القاهرة حيث أجرت إتصالات مع قادة المنظمات الأرمنية المختلفة من أجل تأسيس فيلق مؤلف من عدة كتائب يسمى بفيلق الشرق (L'egion d'Orient)، ويضم في صفوفه مقاتلين من

المتطوعين الأرمن والسوريين. ووفقاً لما تم الأتفاق عليه، نصت قواعد اشتباك الشق الأرمني من هذا الفيلق ما يلي:
١- أن الغرض من تأسيس فيلق الشرق هو جعل الأرمن يشاركون في تحرير كيليكيا وتحقيق ما يتناسب مع تطلعاتهم الوطنية.
٢- سيقاتل المحاربين الأرمن، فقط ضد الأتراك، وفي كيليكيا حصراً.
٣- أن يشكل الفيلق الأرمني مستقبلاً نواة الجيش الوطني لأرمينيا.
تم استنفار ثلاثة كتائب على الفور لتتدرب في جزيرة قبرص وتلتحق بالقوات المحررة لفلسطين، وقد كان النصر حليف الكتائب الأرمنية في معركة عرعرة.

وهكذا شكل عدد المتطوعين الأرمن في فيلق الشرق في ١٨ أغسطس ١٩١٧، ستة كتائب (٨٠٠ مقاتل للكتيبة الواحدة) مع توقع تشكيل ستة كتائب أخرى في وقت قصير ليصبح العدد الإجمالي ما يقارب ١٠،٠٠٠ مقاتل.

بعد معركة عرعرة التي قدم فيها المقاتلون الأرمن الكثير من الشهداء، وقف القائد الفرنسي روميو، الذي أصبح وقتها الليوتنانت كولونيل، ليحيي الشهداء الارمن ويقول: "ناموا في مجدكم، لقد مهدتم الطريق نحو الحق والعدالة المنشودتين طوال قرون، سنعرف كيف نكون جديرين بكم كي يصبح هذا الإنجاز كاملاً ودائماً، أُقسم أمام أضرحتكم".

في السابع من أكتوبر ١٩١٨ دخلت القوات الحليفة إلى بيروت ومعهم فيلق الشرق. وفي الحادي والثلاثين من الشهر نفسه إنتهت الأعمال العدائية. وزعت إتفاقات ١٩١٦ أراضي بلاد الشام على الحلفاء، وكانت كيليكيا وأرمينيا من نصيب الأرمن، وبقي عليهم تحريرها.

أبرمت إتفاقية الهدنة مع تركيا في مودروس بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩١٨، وقد نصت المادة ١٦ منها ما يلي:

المادة ١٦- إستسلام جميع حاميات الحجاز وعسير واليمن وسوريا وبلاد الرافدين إلى أقرب قيادة لقوات الحلفاء، وسحب القوات من كيليكيا باستثناء تلك الضرورية لصيانة النظام، وفقاً لما ورد في المادة ٥.

المادة ٥- التسريح الفوري للجيش التركي، باستثناء القوات اللازمة لحماية الحدود والحفاظ على النظام في الداخل. (سيتم تحديد فعالية هذه القوات فيما بعد من قبل الحلفاء بعد الاستشارة مع الحكومة التركية).

ومع ذلك، ففي ٢٨ نوفمبر ١٩١٨، وصل الحلفاء إلى إسكندرونة، بينما الأتراك الذي نصت إتفاقية الهدنة على نزع أسلحتهم، عادوا إلى أضنة ليبيعوا أسلحتهم هناك (٢٥،٠٠٠ بندقية) ليبقى السلاح في أيدي العامة الأتراك.

تبعهم الكولونيل روميو إلى أضنة. وفي ٢٥ ديسمبر ١٩١٨، عينت الحكومة الفرنسية الكولونيل بريمون (Brémond)، الرئيس السابق للبعثة الفرنسية للحج، على رأس الإدارة في كلٍ من أرمينيا وكيليكيا. في بداية ١٩١٩ سمحت كيليكيا بإدارة الكولونيل بريمون بعودة أكثر من ١٢٠،٠٠٠ أرمني إلى وطنهم. أعيد بناء المدارس وفتحها، وعادت البضائع المسروقة وتم إعادة فتح الطرقات وعادت الحياة إلى طبيعتها في كيليكيا. إثر ذلك إنقسم فيلق الشرق إلى قسمين، ضم الأول المقاتلين الأرمن وقوامه ٦،٠٠٠ رجل، وضم الثاني المقاتلين السوريين. واعتباراً من تاريخ ١ فبراير ١٩١٩ بات القسم الأرمني من فيلق الشرق يعرف بإسم "الفيلق الأرمني" تحت قيادة العقيد Flye Ste-Marie الذي استبدل بتاريخ ٨ أبريل ١٩١٩ بالقائد بوجار Beaujard. فيما بعد، إجتمع جورج بيكو مع مصطفى كمال أتاتورك بتاريخ ٥ و ٦ نوفمبر ١٩١٩ في مدينة سيفاس للإتفاق على مسودة مشروع منح كيليكيا للأتراك.

في ٤ يناير ١٩٢٠ قطع الكماليون طريق أضنة - مرعش لمدة ١٨ يوم وشرع إرهابيو مصطفى كمال أتاتورك بذبح السكان المدنيين

الأرمن، ومات أكثر من ٥،٠٠٠ من سكان مرعش الأرمن الفارين تحت الثلوج بالإضافة إلى ١،٢٠٠ جندي أرمني وتم تدمير القسم الأكبر من المدينة..!

لقد مر الإعتراف بالدولة الأرمنية De facto من قبل المجلس الأعلى لمؤتمر باريس للسلام دون ملاحظة أحد. إذ تبعه سلسلة من المذابح ضد المدنيين الأرمن من قبل الإرهابيين الكماليين، ١٠،٠٠٠ في مدينة هاجين، ٨،٠٠٠ في سيس، ٢٠،٠٠٠ في عينتاب ..،إلخ.

في النتيجة، وعلى الرغم من إتفاقية لندن ومعاهدة سيفر للسلام، استمرت المجازر، وغادر الفرنسيون (الحُماة) كيليكيا في مايو ١٩٢١ من دون حتى إبلاغ الأرمن.

## إعلان إستقلال كيليكيا

"نحن الموقعون أدناه، ممثلي كافة المجتمعات المسيحية في كيليكيا، نعلن ما يلي:

بالأخذ بعين الإعتبار أن القوات الحليفة قد إحتلت كيليكيا كنتيجة للحرب العظمى، وأن الإحتلال والإدارة الفرنسية استمرت طيلة فترة الهدنة،

وفي حين أن الأتراك لم يتوقفوا عن إخلال الهدوء والسلام في البلاد زارعين الموت والدمار والإرهاب، في خرق واضح لإلتزاماتهم وانتهاك لبنود الهدنة،

وفي حين أن هذه الحالة قد كلفت حياة عشرات الآلاف من أتباعنا في الدين، كلفت أيضاً سفك الدماء الفرنسية على حدٍ سواء إلى جانب شهدائنا،

وبينما عشية السلام مع تركيا، لا تزال العديد من مدننا مهددة أو محاصرة ومعرضة للقصف من قبل "عصابات دموية" منظمة بالتواطؤ مع السلطات التركية، الغير قادرة على قمع هذا النوع من التمرد والتخريب، بإفتراض أنها لديها النية لفعل ذلك،

وبإعتبار أننا تحت ظل السلام الكامل سنستمر في معاناة حالة الحرب لفترة طويلة والتي لن تنتهي إلَّا بفعل العمليات العسكرية المنظمة التي تضطلع بها القوات الفرنسية وهي السباقة في تلبية إحتياجات السكان المسيحيين الذين لما استطاعوا الاستبسال في الدفاع لولا الأسلحة الفرنسية،

وفي الوقت الذي نكتب فيه هذا الإعلان تتطاير طلقات الأسياد القدامى للبلاد فوق رؤوسنا، والحالة هي نفسها الآن في كلٍ من طرسوس ومرسين،

وفي حين لا يمكن التصور أن السلام الموقع لا يعير أي أهتمام للوضع الراهن،

وفي حين أن ٢٧٥،٠٠٠ من مسيحيي كيليكيا هم متحدون بشكل وثيق في مشاعرهم الأخوية ومصالحهم المشتركة في العداء للأتراك وتعلقهم بفرنسا، دون الحاجة لإعادة ذكر أهوال الماضي الملعون من حصار ومجازر وترحيل قسري وإغتصاب وكل أنواع الفظائع والإهانات، نبقى فخورين بأننا لم نتردد في تقديم كل التضحيات والجهود كثمن لإستقلال الشعوب المضطهدة، بل على العكس، فهذا سيسجل لصالحنا بأننا قد دفعنا أغلى وأفظع الأثمان خلال الحرب، كذلك في المرحلة الطويلة من الهدنة المؤلمة،

وفي حين أن المجتمعات المسيحية في كيليكيا قد برهنت في كل المناسبات، وحتى أمام التحقيقات الأميركية كذلك خلال كل الجهود المبذولة لدى السلطات الفرنسية، بأنها ثابتة وعازمة على عدم قبول عودة الحكم التركي،
وفي حين أننا وعلى الأخص، خلال دفوعاتنا الجماعية المقدمة أمام القوى الحليفة في مؤتمر السلام في ٣١ مارس و١٥ مايو ١٩٢٠ والإجراءات اللاحقة التي قد أوضحت بجلاء بأننا لن نسمح لأنفسنا بالإنخداع بأنصاف الحلول أو التدابير الإصطناعية أو الحلول الغير مشروعة، وإحتجّينا بأقصى طاقة ضد مشروع معاهدة السلام التي تنص على التقسيم الإصطناعي لكيليكيا. وأن كيليكيا الواحدة بكافة المعايير التاريخية والعرقية والإستراتيجية والإقتصادية غير قابلة للتقسيم لمقاطعة فرنسية ملحقة بسوريا وأخرى بتركيا.

وفي حين أننا وحتى اللحظة الأخير لم نتلق أي تأكيدات لجهة أخذ طلباتنا بعين الإعتبار وتعديل معاهدة السلام وفقاً لها، وغادرنا اليوم، عشية التوقيع على السلام، في حالة من عدم اليقين التام وحيرة شديدة الإرباك،

وفي حين أن السكان الذين نمثلهم، وهم على ثقة تامة بنزاهة قوات الحلفاء، سيكونون محكومين بخيبة أمل قاسية في حال عدم تلبية القرارات النهائية لمؤتمر السلام طلباتهم المشروعة وآمالهم السامية، وفي هذه الحالة، سنصبح نحن الممثلين الموقعين لهذا الإعلان غير أهل لتحقيق العدالة من أجل شعوبنا، الأمر الذي سيؤدي بهم إلى ثورة جماعية ضد المساعي الوحشية لإعادة السيادة والإدارة التركية لكيليكيا،
علاوة على ذلك، وفي ظل حالة فقدان النظام والفوضى التي تتشكل الآن جزئياً نتيجة شلل الإدارة المحلية التركية، والتي لا تعدو كونها حكومة زائفة، لا شيء يمكن أن يمنع الفوضى والدمار الكامل سوى الإنشاء الفوري لإدارة محلية تُمارس السلطة اللازمة وتتمتع بثقة وأحترام الجميع،

لجميع هذه الأسباب واستناداً إلى جميع الحقوق والحجج والاعتبارات الواردة في المذكرتين الآنفتي الذكر، والتي يأتي هذا الإعلان كحصيلة منطقية لها، ويستند في المقام الأول إلى الحق الغير خاضع للتقادم لجميع الشعوب في تقرير مصيرهم، وهو حق له مصدره الأول في المبادئ الخالدة للثورة الفرنسية،

**نعلن رسمياً بأن كيليكيا، أعتباراً من اليوم، هي بلد حر ومستقل تماماً عن تركيا وتتمتع بإدارة مسيحية محلية مستقلة متموضعة برسم الوصاية الفرنسية. نحن نعتبر هذاالفصل لكيليكيا عن أراضي الإمبراطورية العثمانية السابقة ناجزاً ونهائياً على غرار كلٍ من أرمينيا، سوريا، فلسطين، بلاد الرافدين والعربية.**

من أجل تحقيق هذا الإستقلال والحفاظ عليه، وإخراج العدو من ديارنا، ورفع المعاناة عن مدننا المحاصرة واستعادة المدن والمناطق المجتاحة وتحرير إخواننا المسيحيين من الأسر، نحن مستعدون لبذل كل التضحيات ووضع كل الإمكانيات الحيوية لسكاننا في خدمة البلاد والوصاية الفرنسية.

إن جميع أحزابنا وطوائفنا وأعرافنا المسيحية متحدة في سبيل نفس الهدف المقدس.

سنعمل جنباً إلى جنب من أجل الإنتعاش الأخلاقي والثقافي والإقتصادي للبلاد، تحت الرعاية الفرنسية. نطمح لجعل كيليكيا امتداداً لأوروبا، مركزاً جديداً للحضارة والتقدم، وينعم المسلمون من الشعوب الأصيلة بنفس الرخاء والحريات والضمانات التي لم يعرفوها في ظل الحكم التركي، مما سيجعلهم يباركون اليوم الذي نالوا فيه الاستقلال.

الاستقلال تحت الوصاية الفرنسية هو شرط لا غنى عنه لوجود المسيحيين في هذا البلد. نفضل الموت على قبول أي حل آخر.
نحن واثقون من أن فرنسا الكريمة والشريفة، حامية مسيحيي الشرق تقليدياً، ستقدر أطروحة مطالبنا وستلتزم بالإعتراف باستقلالنا ووضعه تحت درع حمايتها.

**تحيا كيليكيا المستقلة**
**تحيل فرنسا الوصية على كيليكيا**
**أضنة، ٤ أغسطس ١٩٢٠**

ممثل الوفد الأرمني في باريس السيد داماديان
أسقف أرمن أضنة القس كيفورك أرسلانيان
ممثل الأرمن الكاثوليك الأسقف أرتين كيليكيان
راعي الأرمن البروتستانت القس قره بيت هاروتونيان
رئيس الأتحاد الوطني الأرمني الدكتور مناتساغانيان
أمين الأتحاد الوطني الأرمني فاهان جامكوتشيان
ممثلو الجالية اليوناني: أ. سيميون أوغل، الدكتور ج. دانييليدس، أ. بربور
رئيس الجمعية الوطنية للآشوريين الأب جان
راعي السريان الكاثوليك الأب فيليب
راعي الكلدان الكاثوليك الأب توفنكجي

**بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٢٠، جاء رد الجنرال غورو على إعلان استقلال كيليكيا بالشكل التالي:**
**"فرنسا الكريمة ستظل تتذكر بفخر بأنه كان لها الشرف أنها إئتمنت أبناء أرمينيا حراباً استخدموها بحماس"**

**الخلاصة:**

١١ مارس ١٩٢١، تنص إتفاقية لندن من ضمن جملة أمور أخرى على وقف جميع الأعمال العدائية. ومن ثم تنص إتفاقية أنقرة ٢٠ أكتوبر ١٩٢١ على قبول فرنسا الإنسحاب من كيليكيا.

بعد مذبحة عشرات الآلاف من أرمن ومسيحيي كيليكيا، ودون الإكتراث للوعود المعطاة والوصاية الممنوحة رسمياً وفق إتفاقية سيفر، وقعت فرنسا بواسطة ممثلها السيد فرانكلين بوييون Franklin Bouilion في ٢٠ أكتوبر ١٩٢١، مع يوسف كمال بك إتفاقية أنقرة التي جعلت فرنسا تتخلى رسمياً عن كافة ألتزاماتها تجاه كيليكيا.

في المذكرات التي أرسلها اللورد كورزون Curzon إلى الكونت سانت أوليار Comt De Saint-Aulaire في ١ أبريل ١٩٢٢، أدان التنصل الفرنسي كما يلي:

الجزء الأول:
1 - إتفاقية أنقرة هي سلام منفصل على خلاف ميثاق لندن في نوفمبر 1915 ، والذي يحظر على الحلفاء الدخول في إتفاقيات منفصلة.
2 - هذه الاتفاقات المنفصلة لا تتوافق مع فعالية الحلف.
3 - إتفاقية أنقرة يضعف سلطة فرنسا في التسوية الجماعية من قبل الحلفاء حول قضايا الشرق.

الجزء الثاني:
1- توقف حماية الأقليات (والشعوب الأصلية) ، خلافاً للوصاية الممنوحة لفرنسا (تم إضفاء الطابع الرسمي عليها في وقت معاهدة سيفر للسلام).

2 - إنسحاب القوات الفرنسية المذكورة في الفقرة 3 في غضون شهرين يتعارض مع الإتفاق الثلاثي.
3 - إن مرور خط السكك الحديدية من الأراضي التركية، بموجب إتفاقية 20 أكتوبر (1921)، يفقد الضمانات التي قدمها أثناء مروره بالكامل في المنطقة الفرنسية.
4 - التنازلات الإقتصادية (99 سنة: 1921 - 2020) مخالفة للاتفاق الثلاثي.
5- خطاب يوسف كمال بك (1921/10/20) يستلزم جواباً.

بالهروب إلى الأمام ، أخفقت فرنسا في مهامها ووصايتها ووعودها والتزاماتها ذات الصلة بأخلاقيات دولة. والتواطؤ الرسمي مع الإرهابيين الكماليين الأتراك ، سمحت بإبادة الشعب الأرمني في كيليكيا وأرمينيا الغربية خلال الفترة من 1920 إلى 1923.

هذا الاتهام قاسٍ ، لكنه في مستوى معاناة شعب تم جعله يأمل في العدالة والتعويض، وبوعود لإنقاذه ،ومن ثم إرساله مباشرة إلى الموت.

# الملحق ب

## إعلان
## حول حقوق أرمن كيليكيا في تقرير المصير

**أضنة، ٤ أغسطس ٢٠١٧**

إعرابا عن الأرادة الموحدة للشعب الأرمني ، وإستناداً على إعلان استقلال كيليكيا في ٤ أغسطس ١٩٢٠، الذي وقعته السلطات الأرمنية العليا في كيليكيا والوفد الوطني الأرمني، في الوقت الذي تم فيه توكيل حماية سكان كيليكيا للدولة الفرنسية، بموجب المادة ٢٤ من معاهدة سيفر،

وبالنظر أيضا إلى أن الفيلق الأرمني قد أنشئ نتيجة للإتفاقات الفرنسية - الأرمينية والذي كان عليه أن يصبح جوهر الجيش الوطني الأرمني لحماية شعب كيليكا وأرمينيا الغربية،

وإدراكا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقه تجاه مصير الأمة الأرمنية ، والإلتزام بتحقيق طموحات جميع الأرمن في تطبيق العدالة التاريخية،

وإستناداً إلى مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعايير القانون الدولي المعترف بها عالميا، وكتعبير عملي لحق الشعوب في تقرير المصير،

يعلن المجلس الوطني لأرمن كيليكيا، إطلاق عملية ممارسة أرمن كيليكيا حق تقرير مصيرهم، وذلك من خلال تأسيس هيئة سياسية تعتمد الديمقراطية المبنية على مبدأ العدالة، وفق الأسس التالية:

١. كيليكيا هي جزء لا يتجزأ من أرمينيا الغربية التاريخية المحتلة من قبل تركيا حتى يومنا هذا. لكيليكيا الحق في إختيارعلمها وشعارها ونشيدها الوطني الخاص.

٢. الأمة الأرمنية من السكان الأصليين في كيليكيا ، حيث طورت فيها حضارتها الفريدة منذ آلاف السنين.

٣. كيليكيا كدولة لها الحق في إنشاء سلطاتها الرسمية وفق مضمون الإعلان الأممي لحقوق الشعوب الأصيلة. كما لها الحق بإعتماد دستورها الخاص المستند إلى دستور أرمينيا الغربية. يمنح المجلس الوطني لأرمن كيليكيا إعترافه بدستور كيليكيا في حال اعتماده دستور أرمينيا الغربية كأساس له.

٤. أعضاء المجلس الوطني لأرمن كيليكيا هم وظيفياً أعضاء أيضا في المجلس الوطني لأرمينيا الغربية.

٥. إن شعب كيليكيا، أكانوا ممن يعيشون الآن على أرضها أو أولئك المنتشرون في المهجر القسري، هم الضمانة لحقوقها. ويمارس شعب كيليكيا سلطاته كما بشكل مباشر كذلك من خلال ممثليه المعتمدين وفق مبادئ الدستور والقوانين ذات الصلة.

٦. كل من استطاع إثبات انتمائه إلى كيليكيا، إن من خلال الولادة أو العيش فيها أو جذور السلالة ولو عبر عدة أجيال سابقة، يعتبرون من سكانها المثبتين ولهم الحق في الحصول على جنسية أرمينيا الغربية. جميع سكان كيليكيا يتمتعون بحماية ومساندة المجلس الوطني لأرمن كيليكيا الذي يضمن حقوق الجميع في الحرية والمساواة.

٧. من أجل ضمان أمن الناس والممتلكات والحقوق ، تنشئ كيليكيا مؤسساتها الخاصة للحماية ، كذلك وحدات حفظ الأمن الحكومية أو الشعبية، تحت سلطة مجلس الدفاع الأعلى ورعاية الدستور والعقيدة العسكرية لأرمينيا الغربية. يتم نشر قوات الدفاع في كيليكيا بقرار من

مجلس الدفاع الأعلى، تحت القيادة العامة لرئيس أرمينيا الغربية، وفًقا للقواعد المنصوص عليها في دستور أرمينيا الغربية.

٨. وفيما يتعلق بالقانون الدولي ، تمارس كيليكيا سياستها الخارجية وفقاً لإلتزاماتها نحو دستور أرمينيا الغربية. كما تشارك أيضا في أنشطة المنظمات الدولية وفق نفس المفهوم.

٩ - إن ثروة كيليكيا الوطنية - أي شعبها وأرضها وثرواتها الباطنية وأجوائها وبحرها ومياهها ومواردها الطبيعية الأخرى، وقدراتها الإقتصادية والفكرية والثقافية، هي ملك شعبها. يتم تحديد أساليب الإدارة والإستعمال والإقتناء وأشكال الملكية من خلال الدستور الداخلي لكيليكيا والقوانين المستندة إليه.

١٠. تقرر كيليكيا مبادئ ولوائح نظامها االقتصادي الخاص بها، يمكنها إنشاء مصرفها الخاص، ونظام الإقراض المالي، والضرائب والخدمات المختلفة القائمة على مبادئ نظام تنوع أشكال الملكية.

١١. في مجال الحياة الداخلية في كيليكيا، يضمن المجلس الوطني لأرمن كيليكيا حرية التعبير والصحافة والضمير، وكذلك الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. كما يشجع إنشاء النقابات ، واحترام الاختلافات في الرأي ، وعدم تسييس الموظفين العامين وأفراد القوات الدفاعية.

١٢. يدعم المجلس الوطني لأرمن كيليكيا استخدام اللغة الأرمنية الغربية، كما يضمن أيضاً استخدام اللغات العربية والسريانية والكردية، كونها لغات متداولة شعبياً في جميع مجالات الحياة. المجلس الوطني لأرمن كيليكيا ينشئ نظامه الخاص في التربية والعلوم والثقافة.

١٣. يساند المجلس الوطني لأرمن كيليكيا ويتعهد بالمشاركة في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الإعتراف الدولي وتطبيق كافة

الحقوق المترتبة عن المجازر التي تعرض لها الأرمن وباقي الشعوب في أرمينيا الغربية وكيليكيا، خلال الفترة الواقعة بين ١٨٩٤ و ١٩٢٣.

١٤. يبقى هذا الإعلان هو الأساس الوحيد لعمل السلطات التشريعية والوطنية إلى حين وضع الدستور الداخلي لكيليكيا والموافقة عليه على أساس دستور أرمينيا الغربية.

**المجلس الوطني لأرمن كيليكيا**
**٤ أغسطس ٢٠١٧**

# الملحق ج

## قرار دولة أرمينيا الغربية
## بمصادقة معاهدة سيفر - ٢٤ يونيو ٢٠١٦

### ارمينيا الغربية تصادق على معاهدة سيفر

**مقدمة:**
كتب مراسل صحيفة "The Times" في باريس المقال التالي المؤرخ في ١١ اغسطس ١٩٢٠،

سلام مع تركيا
احد عشر قوة حليفة يوقعون معاهدة
باريس، ١٠ اغسطس ١٩٢٠

تم التوقيع على طول المعاهدة التركية، أقيمت حفلة التوقيع عند الساعة الرابعة من بعد ظهر هذا اليوم.

بعد التأخير الذي حدث بسبب المفاوضات الإيطالية-اليونانية، جاء هذه المرة رفض الوفد التركي لإتمام التوقيع من دون توقيع صربيا، والا سيكون لزاماً عليهم الحصول على إذن خاص من اسطنبول.

صربيا رفضت التوقيع بسبب عدم رغبتها في تحمل عبء ذلك الجزء من الديون التركية والتي تم الترتيب بان تسددها مملكة صربيا مع كرواتيا والسلوفينيا بصفتهم مقاطعات تركية سابقة.

على كل الأحوال، الذين الخاص بلغ كل من الجنرال هادي باشا، رضا توفيق باي ورشيد باي في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر. اي ان حفلة التوقيع أصبح ممكناً حصولها خلال بضع ساعات.ترأس

السيد ميلليراند الحفلة، وبعد وضع الأعضاء الثلاثة للوفد التركي تواقيعكم على أوراق المعاهدة قام ممثلي الحلفاء بوضع تواقيعهم عليها. مثل السير جورج غراهام وفد بريطانيا العظمى.

وضعت التواقيع على ثلاثة وثائق مختلفة: المعاهدة نفسها، البروتوكول الايطالي-اليوناني وبروتوكول خاص بمناطق النفوذ في اسيا الصغرى. مراسيم التوقيع كانت مشابهة لتلك المعتمدة في معاهدات سابقة. ارتدى أعضاء الوفد التركي المعاطف الغربية ولكنهم احتفظوا بالفاس التركي على رؤوسهم كرمز لزيهم الوطني.

القوى التي وقعت على المعاهدة التركية هي بريطانيا العظمى، فرنسا، إيطاليا، اليابان، ارمينيا، بلجيكا، اليونان، بولندا، البرتغال، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، صربيا والحجاز الذي لم يكن ممثلاً.

لا شيء يقف الان في وجه بريطانيا لإنهاء الحرب التي بدأت العام ١٩١٤ سوى المصادقة على معاهدة السلام مع هنغاريا والمعاهدة التي تم التوقيع عليها البارحة مع تركيا.

معاهدة السلام مع ألمانيا قد تم التوقيع عليها في فيرساي بتاريخ ٢٨يونيو ١٩١٩، وصدقت في ١٠يناير من هذا العام.
معاهدة السلام مع النمسا قد تم التوقيع عليها في سان جيرمين بتاريخ ١٠سبتمبر ١٩١٩، وصدقت في ١٦ يوليو من هذا العام.
معاهدة السلام مع بلغاريا قد تم التوقيع عليها في نيويللي بتاريخ ٢٧نوفمبر ١٩١٩، وصدقت في ٩ اغسطس من هذا العام.
معاهدة السلام مع هنغاريا قد تم التوقيع عليها في فيرساي بتاريخ ٤ يونيو من هذا العام ولم يتم التصديق عليها بعد.

في رده على سؤال امام مجلس العموم بتاريخ ١ يونيو ١٩٢٠، صرح السيد بونار لاو انه لا يمكن إصدار اي امر تنفيذي بصدد "قانون إنهاء الحرب الحالية" دون تأمين جميع المصادقات المتعلقة بالمعاهدات مع ألمانيا والنمسا وبلغاريا وهنغاريا وتركيا.

**بيان صحفي رسمي بخصوص المصادقة على معاهدة سيفر من قبل ارمينيا الغربية**

في هذا السياق، تم إرسال مذكرة خاصة الى رئاسة برلمان ارمينيا الغربية بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٦بخصوص المصادقة على معاهدة سيفر من قبل ارمينيا الغربية.

لقد تم تعديل نسخة المذكرة عدة مرات الى ان تم تبني القرار بموجب النسخة المعدلة للمرة الثالثة بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٦ الساعة ٢٣:٣٠ بتوقيت يريفان، من قبل أعضاء في برلمان ارمينيا الغربية وأعضاء المجلس الرئاسي القانوني لجمهورية ارمينيا الغربية.

هذه المذكرة التي تقترح المصادقة على معاهدة سيفر الموقعة بتاريخ ١٠ اغسطس ١٩٢٠ مع المعاهدات الإضافية قد تم تقديمها والدفاع عنها من قبل وزير خارجية جمهورية ارمينيا الغربية السيد كارنيك سركيسيان، مع مؤازرة رئيس الوزراء السيد ديكران باشابيزيان. لقد تم تمرير وتبني القرار المقترح في المذكرة المقدمة بغالبية الأصوات لصالح القرار ورفض صوت واحد. وينص القرار تفويض رئيس الجمهورية السيد ارميناك ابراهاميان، لتمثيل جمهورية ارمينيا الغربية في المصادقة على معاهدة سيفر اصولاً وفق اليات المصادقة المبينة في ذيل المعاهدة بالنسبة للدول الواقعة خارج منطقة أوروبا.

تم اعتبار يوم مصادقة رئيس جمهورية ارمينيا الغربية السيد ارميناك ابراهاميان على معاهدة سيفر بتاريخ الرابع والعشرين من شهر يونيو ٢٠١٦ يوم تاريخي بالنسبة للشعب الارمني.

تتألف المذكرة المعتمدة من مادتين:

- المادة الاولى: تفويض رئيس جمهورية ارمينيا الغربية بالمصادقة على معاهدة سيفر الموقعة بتاريخ ١٠ اغسطس ١٩٢٠ والمعاهدات الاخرى الملحقة والموقعة أيضاً في نفس التاريخ وهي:

- معاهدة بين ارمينيا القوى الحليفة الرئيسية بخصوص احكام قد تعتبر ضرورية من قبل القوى لحماية مصالح السكان الآخرين في ارمينيا من الأقليات العرقية واللغوية والدينية.
- بروتوكول إضافي لتفعيل الخدمات الديبلوماسية في منطقة الدول الموقعة على المعاهدة.
- معاهدة ارمينيا مع القوى الحليفة الرئيسية بخصوص احكام قد تعتبر ضرورية من قبل القوى لتأمين حرية العبور والمعاملة العادلة فيما يخص تجارة الدول الاخرى.

- المادة الثانية: تفويض رئيس الجمهورية للتقدم رسمياً بطلب تنفيذ احكام القرار التحكيمي للرئيس الأميركي وودرو ويلسن الموقع بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٢٠ والمتعلق بريم الحدود الغربية لارمينيا الغربية مع تركيا.

جاءت عملية مصادقة ارمينيا الغربية لمعاهدة سيفر في هذا اليوم بالذات ضمن سياق الأحداث السياسية العالمية ذات الأهمية والخصوصية. اذ قبل ساعات قليلة من المصادقة على المعاهدة صدرت نتائج استفتاء بريكسيت بمعدل ٥١,٩% لصالح خروج إنكلترا من الاتحاد الاوروبي، بينما يزور بابا الفاتيكان في نفس اليوم يريفان ويدين المجازر الأرمنية في خطاباته.

ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي لهو مؤشر غير مسبوق لمجموعة أزمات تعصف بالعالم على وقع تفاصيل الحرب في سوريا وازمة اللاجئين والعجز العالمي في الاهتمام بمصير الشرق الأوسط بما في ذلك مصير ارمينيا الغربية.

**<u>في الأسس القانونية:</u>**

فيما يلي وصف اليات المصادقة لمعاهدة سيفر كما ورد في الصفحات ٤٥٧-٤٥٨منها:

- يجب المصادقة على المعاهدة باللغات الفرنسية والانكليزية والايطالية.

- في حال الخلاف تعتمد النسخة الفرنسية ما عدا فيما يخص الجزء الاول (عهد عصبة الامم) والجزء السابع (العمل)، اذ تتمتع النسختين الفرنسية والانكليزية بنفس درجة القوة.
- تسليم المصادقات يجب ان تتم في باريس، وفي اقرب وقت ممكن.
- يحق للقوى التي تتواجد حكوماتها خارج المنطقة الأوروبية، ان تبلغ مصادقتها الى حكومة الجمهورية الفرنسية بواسطة ممثليها الديبلوماسيين في باريس، في تلك الحالة عليهم بتقدم الوثائق المتعلقة بالمصادقة في اقرب وقت ممكن.
- سيتم إصدار التقرير الاول بخصوص المصادقات فور مصادقة تركيا على المعاهدة من جهة، ومصادقة ثلاثة من القوى الحليفة الرئيسية من جهة اخرى.
- تدخل المعاهدة في القوة بين الدول المصادقة عليها منذ اللحظة التي يصدر فيها هذا التقرير الاول.
- يعتبر تاريخ دخول هذه المعاهدة في القوة أساساً لجميع الآجال الزمنية المحددة في البنود المختلفة للمعاهدة.
- عدا عن ذلك فان المعاهدة تدخل في القوة بالنسبة لكل طرف اعتباراً من تاريخ مصادقته عليها.
- يوقع المفوضون على المعاهدة بغية المصادقة عليها.

## الملحق د

### البيان المشترك الأولي
### حول تأسيس المجلس الوطني لكيليكيا - بيروت ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨

بمبادرة من المجلس الوطني لأرمن كيليكيا، تمت دعوة بعض القوى والشخصيات الوطنية من أبناء كيليكيا المحتلة منذ عام ١٩٢١ من قبل دولة تركيا الإصطناعية والمركبة على أساس إغتصاب الحقوق السياسية والقانونية للشعوب الأصيلة صاحبة الأرض والسيادة الحقيقية عليها.

تلبية لهذه الدعوة الوطنية المباركة، قامت هذه القوى والشخصيات الموقعة أدناه بسلسلة إجتماعات بدأت بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٨ حيث جرى تقييم شامل لكافة التطورات السياسية والأمنية والإجتماعية في كامل المنطقة، من جمهورية أرتساخ إلى فلسطين المحتلة، مروراً من كلٍ من جمهورية أرمينيا والأراضي المحتلة لجمهورية أرمينيا الغربية وكيليكيا والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان. وتدارس المؤتمرون الأوضاع السياسية والإجتماعية والأمنية الراهنة في كل منها، مع إجراء تقييم شامل لمجمل القضايا ذات الإهتمام المشترك والتي كانت ولا تزال تشكل عائقاً أمام إقامة منظومة سيادية شاملة لحماية وتدعيم الهوية الأصيلة للمنطقة والهويات القومية والثقافية لشعوبها بشكل عام.

مع نهاية الحقبة العثمانية في تاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩١٨، يوم توقيع إتفاقية الهدنة (الإستسلام) بين الحلفاء والعثمانيين في مودروس، بدأت حقبة جديدة بالنسبة لكافة الشعوب الأصيلة في المنطقة والتي كانت تأمل في التخلص من عبودية الإستبداد العثماني، وتتطلع لمستقبل عنوانه الحرية والإستقلال والسيادة الحقيقية على أرض الأجداد منذ الأزل. هذه الآمال والتطلعات لم تأت من الفراغ بل جاءت تعبيراً محقاً لنضالات وبطولات هذه الشعوب والتي لولاها لما

استطاعت جيوش دول الحلفاء من الإنتصار ودحر العثمانيين. كانت معركة عرعرة هي من أبرز المحطات المصيرية التي كسرت شوكة الجيش العثماني ومهدت الطريق لإنسحابه من كامل منطقة الشرق الأوسط، حيث كان رأس الحربة فيها المقاتلين الوطنيين الأرمن والسوريين المنضوين كتفاً إلى كتف تحت راية فيلق الشرق الذي زجت به قوات الحلفاء في عملية الإقتحام الأولى لهضبة عرعرة حيث كانت خيرة قوات العثمانيين تتمركز عليها وفي القلاع الاستراتيجية التي كانت تحصن قمتها.

وبنفس الروح الوطنية التواقة للحرية والاستقلال والسيادة، قام أبطال فيلق الشرق من بعد تحرير فلسطين من نير الإحتلال العثماني بالتوجه إلى كيليكيا وتحريرها بالكامل ودخولها بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩١٨ والبدء فوراً بتنظيم الحياة فيها تمهيداً لعودة سكانها من الأرمن والعرب والسريان والآشوريين واليونان وغيرهم، حيث وصل عدد سكانها في نهاية ١٩١٩ إلى ٤٠٠،٠٠٠ حيث كان عدد الأرمن منهم يصل إلى٢٠٠،٠٠٠ .

كانت شعوبنا حينها متفانية من أجل حريتها واستعادة سيادتها واستقلالها، ولكن غياب القدرات الذاتية في تأمين السلاح والعتاد وإحتياجات إعادة بناء هياكل السلطات والمؤسسات الرسمية وتواجد الجيوش العسكرية الأجنبية التابعة لقوات الحلفاء على الأرض جعلها في الفترة الأولى رهينة الإنتداب وأسيرة القرار السياسي الأجنبي الذي لم تكن تطلعات الشعوب يوماً من أولويات سياساتها، فدارت الدوائر وجاءت متطلبات المصالح الأجنبية عكس ما كانت تنشده شعوبنا الأصيلة. وفي النتيجة دفع الشعب الأرمني أكبر الأثمان في خسارته لأرمينيا الغربية، وتشاركت شعوبنا في خسارة كيليكيا، وكانت خسائرنا لصالح دولة هجينة إصطناعية قامت على أنقاض حقوقنا وأجساد أبنائنا، وتحولت تلك الدولة المسخ التي سميت بتركيا الحديثة إلى مصيبة وشر مطلق استمر في تهديد السلم والأمن والاستقرار في كافة منطقة الشرق الأوسط حتى يومنا هذا.

لقد إختلف الزمان اليوم وأختلفت معه كافة الظروف الذاتية والموضوعية، وباتت شعوبنا أكثر مناعة وإدراكاً لحقيقة مصالحها ومتطلبات وآليات حماية حقوقها وسبل تقرير مصيرها.

لقد كانت الحرب الكونية على سوريا لا تستهدف فقط أمن واستقرار وسيادة الجمهورية العربية السورية بل كان هدفها النهائي هو القضاء الكامل والشامل على كل ما له علاقة بالأصالة والسيادة والقرار الحر المستقل لكامل المنطقة وشعوبها وإخضاعها الأبدي للهيمنة الأجنبية وجعلها إحدى أهم وأخطر قواعدها المتقدمة لحكم العالم أجمع.

فشلت الحرب الكونية وتحطمت كافة أهدافها، ولكنها لم تضع بعد أوزارها. وبذلك تدخل المنطقة في مرحلة فيها من الخطورة ما يمكن أن يوازي أو يزيد على خطورة الحرب برمتها. كما يتطلب النصر في الحروب الكثير من الخبرة والحنكة والإقدام، كذلك فالخسارة فيها تتطلب حكمةً وبصيرة، ولا أحد يضمن توافر تلك الحكمة والبصيرة في الطرف الخاسر في هذه الحرب الاستراتيجية الشرسة بإمتياز.

ومن منطق أخذ الدروس المؤلمة من التاريخ القريب، كانت المنطقة شاهدة على مكافأة الأتراك المهزومين في نهاية الحرب العالمية الأولى، على ما إرتكبته من مجازر وإبادات جماعية وتهجير قسري للشعب الأرمني وغيرهم من العرب والآشوريين والسريان واليونانيين، ومُنَحوا دولة مترامية الأطراف على حساب حقوق أرمينيا الغربية وكيليكيا، لتصبح هذه الدولة الهجينة رأس حربة في هذه الحرب الكونية على سوريا وتهزم مرة أخرى..! فهل ستتم مكافأتها مرة أخرى لتعود بعد حين بمصائب جديدة على المنطقة وشعوبها، أم أن الحكمة ستفرض إعادة الأمور إلى نصابها وجعل المتسببين في زعزعة السلام والأمن والاستقرار في المنطقة دفع ثمن إجرامهم والعودة إلى حجمهم الطبيعي وحرمانها من أدوات وإمكانيات عودتها مرة أخرى للتسبب في تهديد استقرار المنطقة.

لا يملك جواب هذا السؤال سوى أهل المنطقة وشعوبها الأصيلة. فإما التهاون أو الوقوف بكل عزيمة وإصرار وفرض الشروط التي تمليها المصلحة العليا لأمم وشعوب المنطقة.

بناءً على ما سبق، وإنطلاقاً من المسؤولية التاريخية في الدفاع عن سلام وأمن واستقرار المنطقة، وبسط سيادة شعوبه الأصيلة والتأكيد على حقها الطبيعي والمطلق في تقرير المصير،

وبالإستناد لروحية ومضمون إعلان إستقلال كيليكيا الموقع بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٢٠ من قبل أعضاء المجلس الوطني لكيليكيا حينها، وبالإستناد لروحية ومضمون الإعلان الصادر بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٧ عن المجلس الوطني لأرمن كيليكيا، وجميع المستندات المتعلقة باستقلال كيليكيا والصادرة عن الأطراف الأخرى الموقعة على هذا البيان،

وبالتأكيد على الإلتزام بأسس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وكافة القرارات والإعلانات الأممية الصادرة عنها وخصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان الأممي لحقوق الشعوب الأصيلة وإعلان منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية،

وتأكيداً على حق تقرير المصير لجميع الشعوب والأصيلة منها خاصة،

نعلن تأسيس المجلس الوطني لكيليكيا كهيئة سياسية تعبر عن التطلعات المشروعة للشعوب الأصيلة صاحبة الحق المطلق في تحرير واستقلال كيليكيا بما يتوافق مع حق شعوبها المطلق في تقرير المصير على أرض الوطن الكيليكي، وفق الخطوات التالية:

1. تشكل الأطراف الموقعة على هذا البيان الهيئة التأسيسية العليا للمجلس الوطني لكيليكيا.

2. تقوم الهيئة التأسيسية العليا بصياغة النظام الداخلي للمجلس الوطني لكيليكيا خلال شهر واحد من تاريخه لعرضه أمام المؤتمر التأسيسي الأول لمناقشته وإقراره.
3. تحدد الهيئة التأسيسية العليا بالتشاور مع كافة الأطراف المعنية موعد إنعقاد المؤتمر التأسيسي الأول الذي يجب أن يعقد خلال فترة لا تتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخه.
4. بعض الجهات الأساسية ستنضم إلى المجلس الوطني فور استكمال الإجراءات المتبعة في آليات العمل المؤسساتي الخاصة بها، بينما تشارك في أعمال الهيئة التأسيسية العليا المنبثقة عن هذا البيان كطرف مؤسس كامل الحقوق والصلاحيات.
5. يبقى باب الإنضمام لهذا البيان مفتوحاً أمام كل القوى الكيليكية الأخرى المؤمنة في قضية تحرير وإستقلال كيليكيا.
6. ينشر هذا البيان من تاريخه.

**الهيئة التنفيذية العليا للمجلس الوطني لكيليكيا**
بيروت ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨

ԱՐԵՒՄՏԵԱՆ ՀԱՅԱՍՏԱՆԻ
ՈԱԶՄԱՎԱՐԱԿԱՆ ՀԵՏԱԶՈՏՈՒԹԵԱՆՑ ԿԵՂՐՈՆ
STRATEGIC RESEARCH CENTER OF WESTERN ARMENIA
مركز أرمينيا الغربية للبحوث الإستراتيجية

الخريطة الحقيقية والإلزامية دولياً للحدود بين دولة أرمينيا ودولة تركيا وفق القرار التحكيمي الأميركي

ԱՐԵՒՄՏԱՀԱՅԿԱԿԱՆ
ՌԱԶՄԱՎԱՐԱԿԱՆ ՀԵՏԱԶՈՏՈՒԹԵՒՆՆԵՐԻ ԿԵՆՏՐՈՆ
STRATEGIC RESEARCH CENTER OF WESTERN ARMENIA
مركز أرمينيا الغربية للبحوث الإستراتيجية

**عن المؤلف:**

**كارنيك بن وهان سركيسيان،** من مواليد دمشق ١٩٥٨، ينتمي لعائلة مثقفة ذات جذور من مدن أضنة والقسطنطينية من طرف الأب وسيباستية من طرف الأم.
تلقي علومه في مدارس دمشق ونال شهادة الثانوية العامة من خلال ثانوية جودة الهاشمي. ثم إلتحق بكلية الهندسة المدنية في جامعة دمشق وتخرج منها عام ١٩٨١.
سار على خطى عائلته الوطنية في الإلتزام الغير مشروط بخدمة قضية أرمينيا الغربية والنضال من أجل تحريره بكل السبل المتاحة. أممي يؤمن بتكامل نضالات الشعوب ووحدتها، كما يؤمن بوحدة آمال وآلام شعوب وأمم منطقة مهد الحضارة، موطن الشعوب الأصيلة، ومشرق النور والحياة.
كان منخرطاً منذ نعومة أظفاره في شؤون وشجون محيطه العربي السوري. يؤمن بضرورة إنفتاح الجاليات الأرمنية فكرياً وسياسياً على محيطها في دول المهجر، واعياً بأن تحرير الوطن المحتل والعودة إليه لا يتحقق بالإنغلاق بل بالتفاعل والإنخراط الكامل مع المجتمعات المضيفة، وخاصة في الشرق الأوسط.
يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، كان في التاسعة من عمره. يومها رأى شاحنة عسكرية تابعة للجيش العربي السوري تقف أمام مسكنه في ساحة الشهبندر بدمشق، وبدأ الجنود بإنزال أكياس الرمل لإنشاء المتاريس بغرض حماية الأحياء في حال حصول إنزال جوي. فقرر دون إذن والديه النزول إلى الشارع ومساعدة الجنود في حمل أكياس الرمل وبناء المتراس أمام داره، كتعبير ذاتي للشعور بالمسؤولية المشتركة.
بعد ٥٠ عاماً من ذلك اليوم بالتمام والكمال، شاءت الأقدار أن يصدر قرار تعيينه رئيساً لحكومة أرمينيا الغربية في نفس تاريخ ٥ يونيو (٢٠١٧)، ربما ليضع نفسه هذه المرة في خدمة بناء قلاع النصر النهائي والسيادة المطلقة لكامل المنطقة، وليس متاريس الدفاع عن الحي فحسب.